

الحجاز

- اللجيدان متهم بالتحريض على العنف
- الدميني يدافع عن نفسه أمام القضاء
- أعلام الحجاز: عائلة شطا بمكة
- آل بوش وآل سعود: صيانة التحالف
- دولة (الخيخة) ولي العهد!

اللاحم يقيم من سجنه دعوى ضد وزارة الداخلية،
والحقوقيون قلقون من تزايد العدد

المنوعون من السفر في مملكة نايف السعودية



الخلاف القطري السعودي

من التجاذب الى المواجهة المفتوحة

في هذا العدد

١	دولة الخيخة
٢	الموجة العربية من الديمقراطية
٤	بوش وعبدالله: بناء التحالف أم مصالح مؤقتة
٧	النفط والسياسة
١٠	ملف: الممنوعون من السفر
١٨	الخلاف القطري السعودي: من التجاذب الى المواجهة
٢٠	الليحيدان والتحريض على العنف: شرف لا يدعيه وتهمة وارده
٢٢	نساء بلا ظل: البنية الفقهية في السعودية
٢٤	الدميني: الدعوة للإصلاح السياسي حق لنا
٢٦	التوازن بين السكان والحاجات الإقتصادية
٣٠	الدميني يدافع عن نفسه: التهم باطلة وهي بلا دليل
٣٦	أعلام الحجاز: عائلة شطا بمكة المكرمة
٣٨	العلماء والسلطة
٤٠	حجازيات

دولة (الخيخه)

لا تحيد عنها قيد شعرة، ولا تخالفها قيد أنمله. وخرج الاصلاحيون من اللقاء بانتظار حدث يدخل ولي العهد التاريخ من أوسع أبوابه. وحانت لحظة الامتحان.. وليتها لم تكن. فقد تحول المصلح الى تمثال من الثلج ذاب مع شروق شمس الحقيقة، وعلى حين غرة تبدلت الصورة، وعاد النمر الورقي الى عرينه، ليفسح الطريق أمام النمر السديري للانتقام من الاصلاحيين، بطريقة ازدرائية وفي الوقت نفسه غادرة. فبينما تقهقر المصلح الخيخه ململماً وراءه أذيال الخيبة، انطلقت جلاوزة وزير الداخلية كيما تعيد الصورة الحقيقية وبالغة البشاعة للعائلة المالكة، باقدامها على اعتقال الرموز الاصلاحية ومن شاطرهم الرأي أو ساندتهم بكلمة أو ناصرهم بموقف.

صمت المصلح الخيخه وكان صمته في غاية القبح، فهو لم يسمح فقط بالنيل من الاصلاحيين، وانما أثبت لكل من راقب الوضع الداخلي منذ السادس عشر من مارس ٢٠٠٤ وحتى الوقت الراهن، أن هذا الأمير ليس أكثر من تمثال هزيل من ورق لا يقدر على شيء، وأن ما وعد به من اصلاحات ليس أكثر من مهمة منوطة به أوكلها اليه الحاكمون الفعليون من الجناح السديري، من اجل امتصاص الاحتقانات الداخلية. ومن فرط ضعفه وهوانه أن يلوذ بالصمت غير المبرر، وهو يرى وزير الداخلية يزاول مهام الملك الفعلي، فيقرر اعتقال من يشاء، ويحرم حقوق من يشاء، ويمنع سفر من يشاء، وكأنه الأمر والنهي في هذا البلد.

طيلة الشهور الماضية، كانت ذرات من الأمل باقية كي يستعيد المصلح الخيخه جزءا من الكرامة التي أضاعها وأعاناه على إضاعتها أخوته السديريين، ولكن بقي الحال على ما هو عليه، تاركا لوزير الداخلية يدير شؤون الدولة بالطريقة التي يراها، فصارت ذراعه متطاولة حتى بلغت مداها، وصار وحده الذي يقرر شكل الاصلاح في هذا البلد، وإمعاناً في تقويض المشروع الاصلاحى الوطني، أصبحت الاجندة الاصلاحية الرسمية موكولة الى وزير الداخلية وحده، ولا غرابة إذن أن يتدخل في شؤون الانتخابات البلدية، وفيما ينشر في الاعلام والصحافة، وفي الجمعيات النقابية والحقوقية التي تخضع بصورة شبه كاملة تحت اشراف وزارة الداخلية.

بعد أكثر من عام مضى، وثلاثة من الرموز الاصلاحية مازالوا في المعتقل، والمصلح الخيخه صامت كالحجر، ونسي ما كان يقول لهم بالأمس من تبنيه شخصياً لمطالب الاصلاحيين، فكيف يحاكموا على ما وافق عليه ولي الأمر؟ وكيف يتم تجريم أناس توسلوا بطريقة أقرتها الدولة، وقدموا الى سموه للسلام عليه وتشريفه بمطالب سلمية وعادلة ومشروعة؟ ثم أبعد ذلك، يقدم القضاء الموهل في النزاهة حد الارتباط العضوي بوزارة الداخلية، على توجيه تهمة للاصلاحيين بما فيهم المحامي عبد الرحمن اللاحم الذي أثبت بشتى أصناف الاستدلال القانوني والشرعي والعرفي براءته من التهمة المنسوبة اليه. أليس ذلك مما يدعونا لوصف الملك القادم بالخيخه، الذي لا يهش ولا ينش، مزهواً بدور خارجي يملئ طموحه البائت، تاركا للسديريين التصرف في شؤون البلاد والعباد في الداخل؟

كشهاب يمرق من بين سحب ظهر علينا ولي العهد قادماً بالنبا العظيم، ومبشراً برسالة إصلاح مدبجة بوعد طال أمد إنتظاره منذ عقود، وحسبنا أن هذا القادم سيقوم الاعوجاج، ويزيل آثار الظلم، ويحقق ما عجز عنه المصلحون في العالم.. وكان الأمل يحده الجميع بظهور خلطة لوثرية على الطريقة السعودية، تدشن مرحلة جديدة في تاريخ هذا البلد الذي لم تفتأ عصبته وعصابته السديرية تقضم خيره وخيراتاه.

كنا حقاً نأمل في أن يمحو المصلح المزعوم صورة قارة في أذهان الغالبية العظمى من أبناء هذا الوطن المثخن عن العائلة المالكة، في أن يخرج منها رجل يرسم بريشة الاصلاح صورة أخرى مناقضة وحسنة، وحسبنا تصريحاته الطنانة علامات منبهة على المنجز الاصلاحى القادم، وشاركه كثيرون فرحة بدأت تشيعها تلك الكلمات ثقيلة الحجم والمحملة بكل تعبيرات البلاغة، رغم قلة البضاعة في الرطانة اللغوية والادبية المطلوبة في مثل هذه المناسبة المراد ترويجها.

وعجبنا من حماسه غير المعهودة في أخوته اللدودين في التبشير بعقيدة الاصلاح، حتى بدى وكأنه سينزل الى الشارع ويتلمس معاناة الفقراء، وحاجات المعدمين، ومطالب المصلحين وتطلعات الأحرار، وقد فعلها ذات مرة بما عزز الرجاء بأنه وحده لا غيره القادر على إرساء أسس العدل.

فتح مجلسه للوفود القادمة من أرجاء مختلفة من المملكة، مرسحاً ما أوهم به من هم في الداخل والخارج بأنه قادر على فعل ما أبطأ وتخاذل ونبذه فريق من العائلة المالكة، وكانت الوفود تيمم وجهها صوبه، ويحدوها الأمل بأن ماحملته من أحلام وتطلعات ستخرج الى النور على هيئة حقائق ومشاريع على الارض.. ولا يلام أحد منهم على ذلك، فاليأس الذي أصاب الجميع من هذه العائلة المفسدة في جورها وإثرتها بالحكم وخيرات البلاد يضطر كثيرين الى التعلق بقشة تنقذهم من بلاء عظيم كابوده طيلة عقود.

ولنا في قصة الاصلاح لعبرة، فقد كان ولي العهد هذا هو الراعي الرسمي الافتراضي لمشروع الاصلاح، وهو الذي أدخل الى القاموس السياسى الرسمي كلمة (الاصلاح) بعد أن كانت كلمة منبوذة وتهمة يعاقب عليها وزير الداخلية وجلاوزته في الجهاز الامنى.. وقد خصصت الصحافة المحلية ووسائل الاعلام مساحة بارزة للحديث عن الاصلاح، وبدأ الكتاب الاصلاحيين والتواقون الى رؤية بدايات عملية للاصلاح يشحذون أقدامهم ويجتهدون في بلورة رؤية متقنة الاعداد تعين ولي العهد على تحقيق حلمه الاصلاحى المزعوم، وبالغوا في النصح.. ثم لما تهيأت الظروف أعد الاصلاحيون الوطنيون الشرفاء وثيقة في الاصلاح شخّصت بدقة متناهية أزمة الدولة، وحددت بحكمة مسارات الاصلاح، ثم جاءوا اليه ليعربوا له عن جاهزيتهم التامة والمطلقة للخوض معه غمار الاصلاح بكل تحدياته وأثمانه الباهضة. من جانبه، صعد ولي العهد هذا لغته الاصلاحية، وباعت المصلحين بمفاجئة سارة، حين أبلغهم بلسان غير فصيح بأنه معهم وهو ناصرهم، وأن مطالبهم في الاصلاح هي بالذقة والتحديد والحرفية المتناهية ذات مطالبه،



الدكتورة هاني يماني في محاضرة بعنوان

الموجة العربية من الديمقراطية

■ أمام ما يقرب من ٧٠٠ مستمع من تخصصات متنوعة، قدّمت الدكتورة يماني، عضو المعهد الملكي للشؤون الدولية المعروف بإسم (Chatham House)، محاضرة بعنوان الموجة العربية من الديمقراطية في ستوكهولم. وقد استهلّت الدكتورة يماني محاضرتها بالقول بأن البلدان العربية لديها أعلى تركيز للديكتاتوريات في العالم، بالاستناد على تقرير التنمية العربية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة والذي ذكر بأن البلدان العربية من بين الدول ذات الاقتصادات المخنوقة، وبالتالي فإن من المصادفة بمكان أن تكون الصورة العامة للمرأة في هذه البلدان أيضاً هي الأدنى في العالم.

وعقدت الدكتورة يماني ربطاً بين الدكتاتوريات في القمة وتهميش النساء في المجتمع، من خلال استعراض نماذج لأوضاع المرأة في عدد من البلدان العربية من بينها المغرب والجزائر ومصر وسوريا والعراق وبالتأكيد السعودية التي تعاني فيها المرأة من أوضاع حقوقية بالغة السوء. إن الدول الملكية في الخليج، حسب الدكتورة يماني، أمّدت المشايخ والأمراء بالثروة النفطية والنظام الوراثي الذكوري التقليدي. فليس هناك مكان يمكن فيه رؤية مشكلة نابعة عن الحداثة، فقد عنت العولمة ثورة في هذه البلدان ولكن الروابط على أساس الجنس (ذكر وأنثى) في هذه الدول هي أكثر محافظة مما كانت عليه من قبل. وتسوق الدكتورة يماني مثالا من السعودية التي تقدّم مثالا صارخا بالنسبة لدولة تتحرك في اتجاهين متعاكسين في وقت واحد، فبينما تنشق ناطحات السحاب من باطن الصحراء، فإن النساء لا يسمح لهنّ بالمشي في الشارع أو الجلوس خلف مقود السيارة. ولربما نبّهت الدكتورة يماني إلى العلاقة بين هذا التضاد في صورتين غير منسجمتين وسريان معادلة الحكم. فالسعودية تحكم من قبل الملك فهد، العاجز عن القيام بمهام القيادة عقب إصابته بجلطة دماغية عام ١٩٩٥، وسيبقى الملك فهد يدير البلاد من على كرسي الإعاقة فيما يصطف مجموعة من الأمراء الهرمين انتظارا لدورهم في الحكم. وتلخص هذه الصورة المتخلفة من الحكم طبيعة الملوك والجنرالات والآباء

المنصبين أنفسهم للامة الذين لا يصلحون ولا يتقاعدون، والبعض الآخر يقاوم الموت رغم طول أمد العلل والعمر الكبير.

الحداثة، حسب يماني، توفر فرصاً، ولكن السؤال هو لماذا يحتكر الرجال فحسب تلك الفرص، ولماذا تواجه الفرص المقدّمة للنساء قيوداً؟. وسواء كان النظام ملكياً، أو ديكتاتورية عسكرية، أو نظاماً قومياً عربياً أو نظاماً حيث يكون الرئيس الفعلي يحكم مدى الحياة، فإن هذه الانظمة جميعا واقعة في مأزق، وهو ما يثير لدى يماني سؤالاً حول ممكن الخطأ في هذه الانظمة السياسية.

وترصد يماني في محاضرتها عدداً من الاعراض المرضية في هذه الانظمة في محاولة لاستكشاف الجذور الحقيقية لمشكلة الانظمة السياسية في العالم العربي. ومن بين تلك الاعراض: الفساد المستفحل، انعدام حكم القانون، الاوضاع المزرية لحقوق الانسان،

الحكام العرب أمام خيارين:

الاصغاء للشعوب والعمل سوياً

أو مواجهة العنف المتصاعد بين

الشريحة الشبابية

الاعتقالات العشوائية، المحاكمة بدون تمثيل قانوني، انعدام حرية التعبير، والتنظيم والاجتماع واضطهاد الاقليات والنساء.. فهذه الانظمة مجتمعة مدموغة وموصومة بكل هذه الاعراض الموهنة.

في بلدان، مثل السعودية، مازالت هناك ممارسات تنتمي إلى العصور السابقة مثل جلد الاكاديميين والكتاب، كما تعكس عملية قطع الرؤوس في ساحة الاعداء في العاصمة الرياض صورة النظام الشمولي لحكومة طالبان. إن جلد أولئك الذي يتجاوزون الخطوط الحمراء للرقابة يقدم عرضاً شديد الوضوح على السلطة الغاشمة والقمعية التي يجري استعمالها ضد كل شخص يتناول بالسؤال شؤون هذه الدولة. وعلى أية حال، فإن يماني تدرك تماماً بأن هذه السلطة الغاشمة يتم

استعمالها في هذه المنطقة من العالم دونما مسؤولية. إن الانظمة الحاكمة في هذه المنطقة، حسب يماني، لا تملّي تطلعات وحاجات سكانها الذين يتنامون بوتيرة متسارعة، فالفجوة الحاصلة بين الحكام والمحكومين كبيرة وواسعة، وأن الثقة التي تقوم سلطة الدولة وتمسكها تتحلل، وإن الضغط الشعبي للمحاسبة من أجل قيم سياسية وجنسية (ذكور وإناث) جديدة يتصاعد، مهدداً أمن كل نظام، في المنطقة والعالم. وكصورة توضيحية ترسمها الدكتورة يماني، فهناك في أحسن الاحوال شباب عربي محبط ومعزول، وفي أسوأها هناك الاسلاميون الجدد الساخطون والمسكونون بالعداء للولايات المتحدة والكفار، وهكذا بالسيطرة الذكورية في بلدانهم.

وتلفت الدكتورة يماني قادة الانظمة السياسية العربية إلى خيارين مركزيين للخروج من مأزق الحكم والتناقضات العميقة التي تحيط بنزعاتهم التقليدية في الحكم والمتعارضة مع سياق التطور العولمي. وهذان الخياران هما: إما الاصغاء للشعوب والعمل سوياً مع الفضاء الواسع من المكنون الانساني أو مواجهة العنف المتصاعد بين الشباب المعزول والعاطل عن العمل. بكلمات أخرى، على حد يماني، فإن على القادة إما إصلاح الانظمة السياسية أو التورط في مصادمة مفتوحة وقمع، وهو صراع ليس من المرجح أن تكون نهايته لصالحهم. فلدى القادة فرصة ويجب العمل الفوري على ضوئها. إن حاصل الجمود السياسي سيفضي، حسب الدكتورة يماني، إلى مزيد من العزلة عن العالم، وأن ثمة خطراً من تحول أزمة المشروعية إلى أزمة سياسية متفجرة بصورة كاملة، مثال ذلك حرب أهلية أو تدخل أجنبي. وتنقل يماني عن الرئيس الأميركي جون كينيدي قوله (إن أولئك الذين يعملون ما بوسعهم كيما تكون الثورات السلمية مستحيلة فإنهم يجعلون من الثورة العنيفة أمراً حتمياً).

وتسخر يمني من تلك الاصوات المثيرة للسخرية التي ظهرت في الغرب منذ سنوات طويلة والتي ترددت أصدائها في العالم العربي واستعملت كذريعة لايكاف عجلة الديمقراطية والاحجام عن تبنيها كخيار اصلاحي. إن تلك الاصوات تقول بأن الشعوب العربية غير جاهزة للديمقراطية، وأن النساء العربيات بصورة خاصة مجبولات على الانحياز في أدوار خانعة وثنائية. ولكن الواقع، حسب يمني، هو أن هناك توقاً عميقاً للحرية، والعدالة، ومساواة أكبر. فالنساء في السعودية يردن قيادة السيارات، والمشاركة في عملية التصويت في الانتخابات.

إن ذلك كله، يكشف عن حقيقة أن شعوب البلدان العربية ليست هي المشكلة، وإنما هي الحكام الذين بحاجة الى تغيير الاساليب القديمة والانتقال الى نظام المؤسسات. وتقول يمني فإن خارج إطار الحاجة السياسية لمحاكاة سياسية أكبر، فإن هناك حاجة كبيرة للمؤسسات القادرة على خلق مساحة للأقليات وكافة الجماعات المقموعة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

وتستعيد يمني ما يروج حالياً من استعمال مفرط في التضليل والاساءة لمصطلح الديمقراطية والذي يراد منه تغليف الدكتاتورية. بالنسبة للحكام، فإن السؤال هو كيف يمكن الدخول في لعبة الديمقراطية، ولكن ليس بالضرورة استناداً لقوانين الرئيس جورج بوش، ولذلك، فإن (الانتخابات) هي الكلمة الطائنة. فالاحتفالية الانتخابية بدأت تسري في أرجاء مختلفة من الوطن العربي، ومقارنة مع الانتخابات الرائعة التي جرت في فلسطين والعراق، فإن ثمة محاولة خجولة للغاية جرت في السعودية.

وحيث الخشية تتصاعد من انطلاق ثقافة مشاركتية حقيقية، فإن الحكام العرب يسارعون للعثور على كلمات سحرية منتقاة من النماذج الغربية، ولكن تستعير شرعيتها من الانظمة التشريعية الاسلامية. بالنسبة للسعودية فإن كلمة (جزئية) تقدم وصف الديمقراطية التي يريدها الامراء، فجزئية لا تعني فقط استبعاد أجزاء كبيرة من السكان الذكور ولكن مجمل السكان الاناث.

إن فشل الانظمة العربية، كما تشير يمني في محاضرتها، ليس سرا بالنسبة للشعوب العربية، وخصوصاً في عصر التدفق الحر العولمي للمعلومات، حيث تعلم الشعوب العربية بأن حكامهم غير كفؤين، وفاسدون، وغير قادرين على القيادة. وفي المقابل، أيضاً، فإن الحكام يعلمون بأن السكان مدركون لعدم كفاءتهم ولكنهم خائفون، ولكن هذا الخوف على حد يمني يرسخ حالة الشلل.

وتقترح يمني استراتيجيات جديدة لتحقيق

متطلبات القرن الجديد، وتلك أيضاً من متطلبات استقرار الانظمة السياسية وبقاء الحكام، إذ لا يمكنهم الانفصال عن تيار العولمة الجارف بكل مكوناته التكنولوجية والاقتصادية والسياسية. وتذكر يمني بأنه حتى الوقت الراهن يصعب العثور على استراتيجيات جديدة، وحسب تعبيرها فإن الاستراتيجية كما تبدو بالنسبة للحكام هودس رؤوسهم في التراب. في السعودية، كمثال تورد يمني، فإن الفتاوى الصادرة عن علماء المؤسسة الدينية الرسمية تنص على أن النساء لا يسمح لهن بالدخول على شبكة الانترنت دون حضور محرم ذكر. ولكن هناك مثال مضاد تورد يمني حيث شاهدت بنتاً سعودية لا يتجاوز عمرها السن التاسعة في حوار على الانترنت دونما رقيب. إن ذلك يشي حسب يمني بحقيقة كون فرص العولمة تتمدد أسرع بكثير من القيود التي يفرضها علماء الدين.

ترد الدكتورة يمني الافصاح عن مشكلات الديكتاتورية بالنسبة للمواطنين العاديين في العالم العربي الى القنوات الفضائية العربية، التي ساهمت في تنشئة الانفتاح كما أثارت الحكومات من أجل اتخاذ تدابير قمعية أشد. ولكن هذه الانظمة، كما تذكر يمني، من الضعف يمكن في مواجهة موجة المعلومات الرقمية. فالنساء اللاتي حرمن من التصويت في السعودية شاهدن بدرجة عالية من الحماس

النزوع الديمقراطي الشعبي

يسري في أرجاء الوطن العربي

والحكام مفرطون في استخدام

فنون التضليل والإساءة

لمصطلح الديمقراطية

النساء في فلسطين والعراق وهن يدلين بأصواتهن، فيما كنّ يسخرن من مبررات الاضطهاد. والحال نفسه يقال عن النساء السعوديات اللاتي حرمن من الاحتراف القانوني، فقد لحظن تعيين امرأة قاضية عام ٢٠٠٣ في المحكمة الدستورية العليا بمصر.

وبحسب وجهة نظر الدكتورة يمني، ليست النظم السياسية وحدها المتعنفة والسفينة التي تم تعريضها، ولكن كذلك النسخ الملتوية من العقائد التي جرى استعمالها كأدوات سياسية من قبل تلك الانظمة. وترى يمني بأن هذه العقائد فقدت مشروعيتها، وبات ينظر اليها بدرجة كبيرة على أنها معوقات تمنع البلدان العربية من الانضمام الى الاقتصاد العالمي. وتضرب الدكتورة يمني مثلاً على ذلك مزاعم

الامير نايف وزير الداخلية بأن بلاده لم تنضم الى منظمة التجارة العالمية بسبب التزامها بالاسلام، ولكن كما يظهر بوضوح فإن الاسلام لم يمنح ماليزيا واندونيسيا وحتى الاردن وقطر من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. ولذلك، حسب يمني، فإننا بحاجة للبحث عن سبب مختلف وأن الاسلام ليس هو العقبة الحقيقية، ولكن السبب يعود الى انعدام الشفافية والمحاسبة في السعودية.

في المقابل، تنحي يمني باللائمة على الادارات الاميركية المتعاقبة لدعائها أنظمة ديكتاتورية في العالم العربي. فبرغم اللهجة الديمقراطية، فإن أميركا مازالت تدعم الديكتاتوريات، ولذلك فإن كثيراً من الليبراليين والشعوب العربية المتعلمة مازال ينظر الى أميركا باعتبارها عقبة أمام الاصلاح والتجديد. ولدى هؤلاء سبب وجيه لتبني وجهة النظر هذه، فقد بارك الرئيس بوش الانتخابات المخادعة في السعودية وهو داعم قوي للانفتاح المزيّف ديمقراطياً للرئيس مبارك في مصر. إن مأزق الديمقراطية يكمن في الفجوة بين الوعود وحقيقة المحاسبة الشعبية. ولكن طالما أن أميركا تفضل رؤية استقرار في مصر ضد خطر وصول الاسلاميين الى السلطة هناك، وكذا تفضل أن تواصل مضخات النفط عملها في السعودية، فإن الاندفاع نحو التغيير لن يحظى بالدعم المفتوح والمطلوب من الولايات المتحدة. وتأسيساً على إدراكها لأوضاع البلدان العربية، وبصورة خاصة السعودية، فإن الدكتورة يمني تلفت الانتباه الى الغلبة الصامتة من الليبراليين والمعتدلين والمتعلمين، وهي أغلبية تتطلع نحو انفتاح مجتمعاتها على العالم، وعلى التغيير الاقتصادي، وعلى المساواة.

وفي ختام محاضرتها، وجّهت الدكتور يمني رسالة الى الحضور من أجل دعم المجموعات النسائية التي تدفع بإتجاه الاصلاح. وخاطبت أولئك المهتمين بالقول: لا تديروا ظهوركم للمعتدلين والمثقفين من الذين وجدوا انفسهم معتقلين، والذين وجدت الحكومات الغربية بأن من المريح لها تجاهلهم. وذكرت يمني الحضور في كلمة ذات مغزى ثقافي يمس الضمير الغربي عموماً، بأن الاميركيين أو البريطانيين أو دول الاتحاد الاوربي حين يخونوا مبادئهم بالركون الى الصمت حين يطالب المعتدلون العرب بالتغيير ويقبعون في المعتقل في سبيل ذلك المطلب، فإن ذلك يلقي على من ينتمون الى هذه البلدان، وتقصد بهم الحضور عموماً، مسؤولية الجهر بالصوت ومزاولة ضغط على حكوماتهم، من أجل الامتثال لمقتضى تلك المبادئ. إن السكوت يعني الرضا، كما يقضي بذلك مبدأ عرفي قديم.

لقاء الامير عبد الله والرئيس بوش

إعادة بناء التحالف أم إتفاق على مصالح مؤقتة

■ زيارة ولي العهد الامير عبد الله للولايات المتحدة في الخامس والعشرين من أبريل الماضي ولقائه بالرئيس الاميركي جورج دبليو بوش حظيت بنعوتات بالغة في التبريل والاشادة، لدرجة أن أحدهم وضعها في مصاف أهمية اللقاء الذي جمع الملك بن سعود والرئيس الاميركي روزفلت في عام ١٩٤٥، مع فارق أن اللقاء الاول كان تدشيناً للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية أما اللقاء الاخير فكان ترميماً لتلك العلاقات.

موضوعات عدة كانت مورد التداول في لقاء الامير عبد الله والرئيس بوش من أهمها: موضوع النفط، الأوضاع الأمنية في لبنان والمنطقة خاصة فلسطين والعراق، إضافة الى مناقشة سبل مواجهة الإرهاب، والعلاقات الثنائية بين البلدين، الاقتصادية منها على وجه الخصوص، وسبل دعمها، وانضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية.

لم يكن لقاءً عادياً، فقد اصطحب الامير عبد الله معه ثلة من العائلة المالكة التي تمسك بمفاصل هامة في الدولة وثلة من الوزراء من ذوي الشأن في الموضوعات المطروحة على جدول اعمال القيادتين. فقد ضم الوفد و الرسمي المرافق لولي العهد كلاً من الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، والأمير عبد الإله بن عبد العزيز، والأمير فيصل بن عبد الله بن محمد آل سعود مساعد رئيس الاستخبارات العامة، والأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز سفير السعودية في واشنطن، والأمير تركي بن عبد الله بن محمد آل سعود المستشار في ديوان ولي العهد، والأمير منصور بن ناصر بن عبد العزيز، والأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود المستشار بديوان ولي العهد، والأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز، والأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز الوزير المفوض بمكتب وزير الخارجية، والأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء، والأمير منصور بن عبد الله بن عبد العزيز، والأمير محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، والأمير ماجد بن عبد الله بن عبد العزيز، والدكتور غازي القصيبي وزير العمل،

والمهندس علي النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتور إبراهيم العساف وزير المالية، وإياد مدني وزير الثقافة والإعلام، وناصر الراجحي رئيس ديوان ولي العهد، وإبراهيم الطاسان رئيس الشؤون الخاصة لولي العهد، وخالد التويجري نائب رئيس ديوان ولي العهد السكرتير الخاص، والدكتور فهد العبد الجبار المستشار بديوان ولي العهد المندوب المفوض على الشؤون الصحية بالحرس الوطني، ومحمد الطبيشي وكيل المراسم الملكية.. إن وفداً بهذا الحجم يلفت الى تعويل كبير من الجانب السعودي على اللقاء بين الامير عبد الله والرئيس الاميركي جورج بوش، كما يلفت الى تعدد الملفات المراد فتحها للتداول بين القيادتين.

لقد سبق لقاء الامير عبد الله بالرئيس بوش تطورات ذات أهمية بالغة ساهمت في تدليل

منحت الادارة الاميركية الامير

عبد الله دعماً معنوياً من اجل

استئناف دور الشفيع المعتمد

في الشرق الاوسط ولعب

دور اقليمي فاعل

عقبات اللقاء، قد يكون من أبرزها الورقة النفطية التي أفادت السعودية منها كثيراً في تسهيل مهمة الامير عبد الله، حيث قدّم الاخير تطمينات بالغة السخاء للادارة الاميركية فيما يرتبط بتدفق النفط الى الاسواق الاميركية مشفوعاً بنظام سعري مغرٍ، لا يمت الى التسعيرة النفطية المتداولة والمعلنة. يضاف الى ذلك النشاط الدبلوماسي المحموم الذي قام به فريق الامير عبد الله في الشهور الفائتة في الولايات المتحدة من أجل إقناع الادارة الاميركية بأهمية الدور الذي يمكن للأمير عبد الله أن يلعبه على المستوى الاقليمي والعربي وهو ما عكسته تصريحات الامير عبد الله قبل لقاء بوش حيال القضية اللبنانية والموقف المتشدد من الحكومة السورية، والذي أظهر الامير عبد

الله منها موقفاً غير مسبوق وكان يتسم باللهجة المتشددة. وقد شجّع هذا الموقف الادارة الاميركية على منح الامير عبد الله دعم معنوي وسياسي من اجل استئناف دور الشفيع المعتمد في الشرق الاوسط ولعب دور اقليمي فاعل سواء والانخراط في معالجة ملفات عربية ساخنة منها وتحديداً: لبنان والعراق والقضية الفلسطينية والسلام مع اسرائيل.

لرئيس الاميركي أجنحة معلومة قد لا يكون البعد الشرق اوسطي وحده الصابغ لها، فهناك موضوعه الارهاب الحاضرة على الدوام في الخطاب السياسي الاميركي. فالرئيس الاميركي يحلو له استعادة هدفه المركزي في محاربة الارهاب الدولي عن طريق نشر الديمقراطية، ولكن هذا الهدف بات على عادة السياسة الاميركية الخارجية قابل للقسمه بحسب ما تفرضه ممليات المصالح الاستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة، فقد تكون الديمقراطية خياراً استراتيجياً مناسباً لواشنطن في العراق وافغانستان وربما في ايران ولكن قد لا تكون الديمقراطية مطلوبة لذاتها في بلدان تمثل الانظمة الشمولية ضمانات شبه مؤكدة لحفظ المصالح الحيوية الاميركية، سيما وأن الاشارات المخيفة التي أطلقتها الانتخابات البلدية في السعودية بوصول أشخاص مصنفين تقليدياً على التبار الديني، ذي الطبيعة المتشددة زعماً، تجعل خيار تشجيع الديمقراطية داعماً للارهاب بحسب الرؤية الاميركية!

لم يعد الكثيرون عاجزين عن التمييز بين المواقف المزدوجة للادارة الاميركية حيال الديمقراطية في الشرق الاوسط، بل هناك من يحمل الادارات الاميركية السابقة والراهنة مسؤولية اشاعة ودعم الاستبداد السياسي في هذه المنطقة الحيوية، وبالتالي فإن دعم الديمقراطية اللامحدود في العراق لا يعكس بتاتاً موقفاً مماثلاً للولايات المتحدة في مناطق أخرى في الشرق الاوسط، بالرغم من اعتراف الرئيس بوش وبعض أفراد طاقم إدارته بخطيئة الماضي.

ولكن، هاهي تعود الكرة ثانية ويعود الرئيس الاميركي الى الموقف التقليدي للولايات المتحدة من الديمقراطية في الشرق

الايام، ومن المرجح ان تنتدب ادارة بوش مكاناً قصياً من الديمقراطية في بلد كالسعودية بعد زيارة ولي العهد، كون هذه الديمقراطية ستقف على تضاد مباشر مع المصالح الاقتصادية الاميركية.

لقد باتت السياسة الاميركية حيال السعودية مثار جدل دائم وواسع، ولم يفلح الرئيس بوش في تغيير الانطباعات السائدة في الشرق الاوسط وفي السعودية بوجه خاص. فإذا كانت خطابات الرئيس الاميركي تشدد على ازالة مسببات الارهاب ومحفزاته في الشرق الاوسط، وتأكيده المتواصل على الحل الديمقراطي بوصفه مضاداً فعلاً وحاسماً للارهاب، فإن لهجة الرئيس بوش تميل هذه الايام الى التخفيف من حدة الطرح الديمقراطي، والاكثفاء بمباركة خطوات وتدابير المملكة في مكافحة الارهاب، فقد غير النفط وجهة المواقف

عشر من سبتمبر والتي جنى منها الطرفان قليلاً من الثمار، فإن الزيارة الاخيرة كانت مدججة بكل مكونات الدعم المطلوبة لانجاح مهمة بحجم إعادة بناء العلاقة الاستراتيجية بين البلدين. بالنسبة للأمير عبد الله، فإن الورقة النفطية تبدو عالية الربحية على المستوى السياسي، فالسعر القياسي الذي وصل اليه برميل النفط متجاوزاً الثمانية والخمسين دولاراً لا شك يعطي فرصة للتفاوض مع شريك في ميسر الحاجة الى هذه السلعة الحيوية بالنسبة للاقتصاد الاميركي. إنها بلا شك نقطة تفاوضية قوية بالنسبة للجانب السعودي الذي عبر عن استعداده لزيادة الانتاج من أجل تخفيض الاسعار وتلبية مطالب السوق الاميركية. ولكن الامر لم يتوقف عند هذا الحد، فالطاقم الدبلوماسي المرافق لولي العهد حمل معه ملفات عديدة تصلح مجتمعة كمنشطات



حيوية للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين. فهناك موضوعات مثل التبادل التجاري بين البلدين، والتعاون في مجال التدريب العسكري والتجاري، والابتعاث بالنسبة للطلاب السعوديين الى الجامعات الاميركية، وتشكيل لجنة العلاقات الخاصة بين البلدين يشرف عليها كل من الوزير سعود فيصل وكونداليزا رايس، والتي تستهدف بدرجة أساسية تسوية المشكلات العالقة بين البلدين والتي يمكن الافادة منها كألية حل دائمة.

من الاشارات المؤسفة والمخيبة للأمال، والمتناقضة مع تصريحات سابقة للرئيس بوش وطاغمه السياسي ما ورد في البيان المشترك والذي جاء فيه (أن الولايات المتحدة تعترف وتقر بأن السعودية ستقوم بالإصلاح بطريقتها وحسب معاييرها، وأننا نحن سنتركها تعمل هذا بدلاً من محاولة فرض نظامنا عليها)، وقد حملت هذه العبارة قدراً

عالياً من الاطمئنان للسعودية، مع أنه يشكل خيبة أمل وصدمة بالنسبة لمجموعات حقوق الانسان في السعودية وللتيار الاصلاحي الوطني عموماً، بالرغم من معرفة وزارة الخارجية الاميركية ولجان حقوق الانسان التابعة للكونغرس بملف حقوق الانسان والانتهاكات الواسعة للحريات الفردية والعامه في هذه البلاد.

إن ما حاول البيان المشترك تلطيفه، على الاقل بالنسبة للموقف الاميركي حيال الاصلاح في السعودية، لم يكن أكثر من محاولة هروبية من المسؤولية الملقاة على عاتق الادارة الاميركية والتي اكتفت بالإشارة الى ضرورة وجود مشاركة أوسع في العملية الانتخابية في المستقبل، مع إخضاع قرار المشاركة ضمن برنامج السعودية للإصلاح، أي ان تلك الضرورة مقيّدة بمرئيات الحكومة وليس بحاجات الداخل ومطالبه فضلاً عن مرئيات السياسة الخارجية الاميركية في الشرق الاوسط أو حتى مكافحة الارهاب الدولي عن طريق اشاعة الديمقراطية.

لقد أحجمت الادارة الاميركية عن تطلعها كي ترى ديمقراطية متقدمة في السعودية، وقبلت بالحدود الدنيا من التعبيرات القشرية للديمقراطية، فنفتحت روحاً متململة في نصف الانتخابات البلدية، وبالغت حد السخرية في هامش حرية التعبير في الصحافة السعودية، بل وعدت ذلك من وسائل مكافحة الارهاب لاحتواء نفوذ القوى الدينية المتشددة المناهضة للإصلاح. لقد جاء تقرير الخارجية الاميركية عن اوضاع حقوق الانسان في السعودية هذا العام لافتاً ومغرياً بالنسبة للحكومة السعودية، وكأنه حمل رسالة اطمئنان للاحيرة كيما تبدأ فتح صفحة جديدة في العلاقة مع واشنطن. فقد كان التقرير محملاً بشهادات البراءة للسعودية في مجال حقوق الانسان، فقد ملئت صفحات التقرير بعبارة (لم تسجل حوادث تذكر) بخلاف التقارير الحقوقية الصادرة عن وزارة الخارجية الاميركية. كان مأمولاً من معدي التقرير الالتفات الى تدهور اوضاع حقوق الانسان في السعودية خلال العام الماضي منذ اقدم الاجهزة الامنية على اعتقال الرموز الاصلاحية وعدد لاحق من الناشطين السياسيين والحقوقيين الا أن كلمة السياسة كانت أعلى من الحقوق والمبادئ الديمقراطية، ولاشك أن خطوة الخارجية الاميركية كانت مكوّناً جوهرياً في اللقاء الهام بين ولي العهد والرئيس بوش بل وجزءاً من عملية الترميم للعلاقات بين البلدين.

لم يكن مستغرباً البتة أن يحيط الرئيس الاميركي لقاءه بولي العهد السعودي بستر من السرية وأن يعطل عادة متبّعة في اللقاءات السياسية الهامة والتي يعقبها مؤتمرات

السياسية الاميركية بل وعطل لفترة غير معلومة من نشاطية المبادئ الكبرى التي قامت عليها الولايات المتحدة.

من المفارقات العجيبة على التبرير أن تكون النساء في أفغانستان، هذا البلد الفقير اقتصادياً وتعليمياً، ينلن دعماً لأمحدود في العملية الديمقراطية بينما النساء السعوديات اللاتي يمثلن ٥١ بالمئة من مجموع السكان ويتمتعن بنسبة عالية من التعليم يحرمن من حق التصويت في الانتخابات البلدية. لقد تخفى مصدر مسؤول حياءً خلف تصريح باهت ليبلغ النساء السعودية بأنهن قد يشاركن في الانتخابات البلدية في الدورة القادمة!!

زيارة الأمير عبد الله للولايات المتحدة جاءت محملة بمبررات جديدة لاعادة ترميم وترسيخ العلاقة بين واشنطن والرياض. على الضد من زيارة الأمير عبد الله الاولى الى كروفورد بولاية تكساس بعد هجمات الحادي

صحفية، فقد قرر الرئيس بوش إبعاد نفسه وضيفه عن كاميرات المصورين وأسئلة الصحفيين الذين تدافعوا على ولاية تكساس قبل أيام من اللقاء كي يشهدوا أحداث القمة التي تعلق عليها دوائر سياسية عديدة عالمية آمالاً كبيرة لحسم قضايا إقتصادية وسياسية وأمنية. نعم لقد أراد الرئيس بوش لقاء محفوفاً بالسرية الى حد كبير، لأن الموضوعات المراد مناقشتها وحسمها لا تحتل أية تسريبات أو حتى تكهنات منغصة سيما وأن الترتيبات السابقة انطوت على كثير من الاستفهامات المثيرة للجدل، كما أن اللقاء يأتي في ظل حملة اعلامية متواصلة ضد السعودية، تصيب بعض شررها الادارة الاميركية المتهمة من طرف خفي بالتواطىء مع نظام موصوم بالارهاب. جانب السرية المحاط باللقاء له دون شك علاقة بالصلوات العائلية بين الرئيس بوش وولي العهد السعودي، ولعل القارئ لقصة العلاقة بين عائلتي آل سعود وآل بوش وبالأخص في مجال العلاقات التجارية وتحديد النفطية يدرك معنى أن يكون اللقاء سرياً. يضاف الى ذلك التقليد السعودي المعروف في العلاقات الدبلوماسية والذي يرغب دائماً بإعتماد السرية فيما يتصل بأهداف كبرى كالتى ينوي الطرفان تحقيقها.

من الواضح، أن موضوع الإصلاح السياسي والديمقراطية لم ينل سوى هامشاً ضئيلاً من أجندة اللقاء بين القيادتين، فقد تبدلت أولويات الطرف الاميركي الذي يرغب في ضمان مصالحه الاستراتيجية والحيوية في السعودية، فقد أتى التلويح باستعمال سلاح الديمقراطية أكله، وقد حان وقت قطف الثمار الاقتصادية من ورا التلويح، كما باتت القيادة السعودية جاهزة لتقديم ثمن شديد الاغراء، فقد حقق الارتفاع القياسي في أسعار النفط مهمته السياسية، وأن مقايضة النفط بالصمت عن ديمقراطية السعودية تبدو متكافئة، ولذلك فإن التركيز على مركزية ملف الطاقة في المداولات بين الرئيس بوش والامير عبد الله له ما يبرره. بطبيعة الحال، ليس النفط وحده هو ثمن السكوت عن ديمقراطية السعودية، بل إن ولي العهد يأتي بتطلعات سياسية كبيرة تستهدف فك الطوق المضروب على السعودية منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وإعادة تفعيل الدور السياسي السعودي على المستوى الاقليمي والعربي وايضا الدولي عن طريق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

من الضروري التشديد هنا على أن اللقاء بين الرئيس بوش والامير عبد الله شكل فرصة بالغة الاهمية لمناقشة موضوع الساعة، المتمثل في ارتفاع أسعار البترول بما قد يندّر بأثار خطيرة على الاقتصاد الاميركي وايضا الدولي. وكان الرئيس الاميركي ينتظر من

الامير عبد الله تقديم ضمانات وتطمينات في هذا المجال، وهي رسالة تدرك القيادة السعودية فحواها بصورة تامة، فقد ذكرت المصادر الاميركية بأن الامير عبد الله أكد على أنه سيقوم بفعل كل ما في وسعه لتوفير الكميات المطلوبة من النفط في السوق العالمية، عن طريق زيادة الاستثمار في مجال الصناعة النفطية من اجل رفع مستوى الانتاج، وهو ما أشار اليه وزير البترول السعودي علي النعيمي قبل اللقاء بعدة ايام. وكانت السعودية أعلنت عن زيادة في الاستثمارات التي تهدف إلى زيادة القدرة على الضخ من حوالي ٩.٥ مليون برميل يومياً الآن إلى ١٢.٥ مليون يومياً بحلول عام ٢٠٠٩.

في موضوع آخر وثيق الصلة، توصل الجانبان السعودي والاميركي الى اتفاق بشأن تخفيضات التعريفات الجمركية التي يتعين على السعودية أن تقوم بها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولعل من أبرز الثمار الاقتصادية التي حصلت عليها السعودية في هذه الزيارة هو التفاوض الجاد والمتصل بين

غَيْرَ النفط وجهة المواقف السياسية الاميركية بل وعطل من نشاطية المبادئ الكبرى التي قامت عليها الولايات المتحدة بما فيها حقوق الانسان

اقتصاديين سعوديين وأميركيين للتوصل الى اتفاقية ثنائية بشأن بنود انضمام الرياض الى منظمة التجارة العالمية.

من جانب آخر، فإن اللقاء جاء مشفوعاً بالطموح القيادي العالي لدى الامير عبد الله على المستوى العربي، وهذا ما يتفهمه الاميركيون بصورة جيدة، وهذا ما تعكسه عودته المزخومة حماساً لاستئناف دوره السياسي الاقليمي، عبر إعادة طرح مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت وأعيد طرحها في القمة العربية المنعقدة بالجزائر في نهاية مارس الماضي. بالطبع، لابد من الإشارة الى أن اطروحة الامير عبد الله قد تضمنت تعديلاً، إذ تقترح صيغتها الجديدة قيام دولة فلسطينية، وتقديم عرض على إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية في مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. تحرك الامير عبد الله قد لا يكون أكثر من (تعريب) لخطة بوش الموسومة بـ (خارطة الطريق) والتي تحظى بقبول دولي وخاصة من قبل أطراف النزاع، وبالتالي فإن مبادرة الامير عبد الله

هي دفعة أميركية يراد منها تسويق خارطة الطريق عبر البوابة السعودية، كجزء من عملية إعادة تفعيل الدور السعودي على المستوى الاقليمي. لقد استغلت القيادة السعودية تأزم العلاقات السورية الاميركية لتتكون وسيطاً سياسياً متميزاً في هذا الملف الشائك وشديد التعقيد، كيما تمهد السبيل للعب دور أكبر في الشرق الاوسط، سواء في موضوع الصراع العربي الاسرائيلي وقضية لبنان والعراق بل وحتى في الملف النووي الايراني وتجاذباته المعقدة. من المفيد الإشارة الى أن الاميركيين يتطلعون الى دور سعودي فاعل في الشرق الاوسط وتحديداً في عملية السلام بعد فشل المبادرة الاردنية التي أخفقت في الظهور الى العلن بصورة كاملة، والتي كان يعول الاردن على الزخم المنتظر من قمة الجزائر الماضية، وهو ما جعل الملك عبد الله يحجم عن حضور القمة بعد ظهور مؤشرات على رفض المبادرة الاردنية من قبل أغلبية القادة العرب.

الحملة على الارهاب هي الأخرى كانت مكوّناً رئيسياً في جدول أعمال القمة بين الرئيس بوش والامير عبد الله، وقد قدّمت السعودية تقريراً تفصيلياً عن خطتها في محاربة الارهاب على أراضيها، وما حققته من أهداف ملحوظة. إن دمغة الضحية لاشك أنها منحت ولي العهد فرصة أكبر للتحرر من طوق الاتهامات المتصاعدة ضد السعودية بوصفها راعية للارهاب، وهذا ما يعفي أيضاً الرئيس بوش من مسؤولية اللقاء مع قيادة دولة مصنّفة ضمن الدول الراحية للارهاب. إن التقارير الامنية التي تبادلها الجانبان السعودي والاميركي تتضمن معلومات بالغة الاهمية، فقد كشف الجانب السعودي عن التدابير المشددة التي فرضها في الداخل لمحاربة النشاطات الارهابية وتعطيل مصادر تمويلها، بما في ذلك القيود الصارمة على النشاطات البنكية المحلية التي كانت في وقت سابق قنوات عالية التأهيل لمرور أموال طائلة لشبكة القاعدة او للتنظيمات الدينية المتشددة.

زيارة الامير عبد الله الى واشنطن تأتي تلبية لحاجة الطرفين السعودي والاميركي، في ظروف قد يعتبرها البعض مناسبة لاعادة بناء التحالف الاستراتيجي، بعد فترة توصلت فيها الادارة الاميركية الى قناعة بضرورة استبدال صيغة التحالف مع السعودية التي لعبت دوراً جوهرياً في الحرب الباردة، الا أن عوامل أخرى: النفط، الحرب على الارهاب، الملف العراقي، السلام في الشرق الاوسط أعاد إحياء التفكير في الدور السعودي في الاستراتيجية الاميركية، ولكن تبقى هذه الملفات مرهونة بأوقاتها والحلول القابلة لحسمها، وبالتالي فإن السؤال عن إعادة بناء التحالف الاستراتيجي سيبقي مطروحاً على الدوام.

النفط والسياسة

محاولات بذلتها شركات النفط في الولايات المتحدة من أجل إقناع الإدارة الأميركية بإيلاء اهتمام خاص بالسعودية.

بعد نهاية الحرب العالمية عام ١٩٤٥ بدأ الانتاج النفطي بكميات تجارية تصل الى ٥٠ ألف برميل، وقد تحللت المشكلة الاقتصادية في عام ١٩٤٦ (١٠ مليون دولار) ١٩٤٨ (٣٨ مليون دولار) وفي عام ١٩٥٠ (٥٧ مليون دولار). وقد كان للاوضاع الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية دور في تحفيز الادارة الاميركية على تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع المملكة، وقد عملت بعض الدوائر الاميركية على إقناع الادارة من أجل استغلال فرص الحرب وتشكيل شبكة تحالف استراتيجي مع السعودية ضمن الرؤية المستقبلية التي صاغتها تلك الدوائر. وكان أربعة من أعضاء الكونجرس عملوا لصالح لوبي أرامكو خلال ١٩٤٦ - ١٩٤٩، وفي عام ١٩٤٨ أعلنت لجنة الكونجرس الاميركي أن أرامكو شجعت الحكومة الاميركية على ضمان قرض للعربية السعودية في حدود ٩٩ مليون دولار ووعدت أن تتبع للقوات البحرية الاميركية المسلحة مادة الديزل بسعر ٠.٤ دولار للبرميل في حين وصل سعر البرميل منه في السوق العالمي آنذاك ١.٠٥ دولاراً للبرميل من مادة الديزل، وكانت تلك إحدى التعبيرات السياسية الهامة للنفط والتي بدأت تأخذ طابع التقليد السياسي المتبع من قبل الحكومة السعودية إزاء الحليف الاميركي، الذي بات ينتظر تلقي عطاءات سخية من النفط السعودي مقابل مواقف سياسية محددة.

في المجال النفطي، زاد الانتاج السعودي من النفط بحلول عام ١٩٥٠ بنسبة ١٠٠٠ بالمئة ليتعدى نصف مليون برميل يومياً وفي عام ١٩٥٨ بلغ المليون ثم تجاوز المليونين عام ١٩٦٥ وصعد فوق ٤ ملايين عام ١٩٧١ وبلغت في نهاية عام ١٩٧٤ ٨.٥ مليون برميل يومياً، وهو الآن يراوح بين هذا الرقم و٩ ملايين برميل يومياً، وقد اعلنت السعودية على لسان وزير البترول علي النعيمي مؤخراً بأن السعودية على استعداد لانتاج ما يقرب من ١٢ مليون برميل يومياً من أجل المحافظة على اسعار معتدلة في سوق النفط العالمية. في شباط فبراير ١٩٨٣ كان الانتاج السعودي قد انخفض الى حوالي ٤ ملايين برميل يومياً بعد أن كان قد بلغ نحو ١٠ ملايين برميل يومياً في عام ١٩٨٠. وكانت السعودية تنتج بعد أزمة الخليج ٨.٥ مليون برميل يومياً لتعويض النقص في الاسواق النفطية بعد توقف النفط العراقي والكويتي. وقد قدر احتياطي المملكة من النفط عام

تبدل إسم الشركة الى أربيان أميركان أويل كومباني (أرامكو) وكانت الاتفاقات الاولى قد أرست إمتيازاً مدته ٦٦ عاماً ابتداءً من ١٩٣٣ الا أن اتفاقيات المشاركة أبطلت الامتياز الاصلي.

في عهد ابن سعود والملك سعود كانت البلاد بصورة عامة تعاني أوضاعاً اقتصادية متردية لأن المداخل كانت تصرف على العائلة المالكة وعلى شخص الملك. في الواقع كانت نظرة الملك عبد العزيز وابنه بأن البلاد بما فوقها وتحتها هي ملك خاص وان لهم حق احتكار ثروتها وانفاقها على شؤونهم الخاصة، وهذا ما جعل البلاد تعيش شكلاً من أشكال الاستزبان السياسي كصيغة بدائية للحكم يكون فيها زعيم القبيلة وحده المتصرف الوحيد في موارد الدولة. من جهة أخرى، أن هذه الصيغة السلطوية منحت رئيس الدولة - الملك فرصة رسم التخطيط الاقتصادي للدولة وهكذا العلاقات الخارجية، وقد كان النفط هو الحاكم على مجمل النشاط الاقتصادي والسياسي للدولة.

في عام ١٩٣٦ باعت سوكل نصف امتيازاتها الى شركة تكساكو، الاولى كانت لتحديد موقع النفط وبدء انتاجه والثانية للتسويق والتوزيع. وقد ظهرت

النفط بالنسبة للسعودية ورقة

الاقناع الوحيدة التي تقدمها

للادارة الاميركية من أجل توفير

أشكال شتى من الدعم للنظام

السياسي في المملكة

شركتان جديدتان هما (كاسوك) و(كالتيكس) اللتين دخلتا الى عالم النفط في السعودية. ويمكن تسجيل عام ١٩٣٨ كبدية لاكتشاف النفط بكميات تجارية، ومن هنا تبدأ مداخل النفط وأيضاً تبدأ قصة العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة الاميركية. فقد بلغت مداخل النفط في هذا العام ٣.٢ مليون دولار، الا ان سنوات الحرب العالمية الثانية حالت دون تصاعد كميات الانتاج، حيث تناقصت مداخل النفط الى (١.٢ مليون دولار) وخلال هذه الفترة كان الملك سعود يضغط من أجل الحصول على قروض أميركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عبر شركة سوكل حيث كانت الولايات المتحدة بعد لم تقتنع حتى ذلك الوقت بإقامة علاقات قوية مع المملكة، رغم

قصة النفط في المملكة بدأت في مطلع الثلاثينيات مع بداية عمليات التنقيب في الصحراء الواقعة في شبه الجزيرة العربية، والتي قامت بها أربع شركات نفطية أميركية: سوكل، تكساكو، اكسون، موبيل.

ففي شتاء ١٩٣١ اجتمع ش. كراين الموظف باللجنة الحكومية الاميركية مع ابن سعود في جدة وأسفر عن وصول بعثة جيولوجية صغيرة الى السعودية. وفي ديسمبر ١٩٣٢ بدأت مباحثات الحكومة السعودية مع ممثلي شركة (سوكل) وهم لورد هاميلتون رئيس الشركة وف. لوميس النائب السابق لوزير خارجية أميركا ووساطة قنصل أميركا في لندن أ. هالستيد، وقد وضع الجانب السعودي الشروط التالية بعد خبرته من الامتياز الاول: (١) تقوم الحكومة بتأجير المنطقة اللازمة للشركة مقابل أن تدفع الشركة لها مقدماً ما مقداره ٥ آلاف جنيه استرليني، (٢) تحصل الحكومة على ٣٠ بالمئة من صافي أرباح التنقيب وبيع البترول، (٣) تقدم الشركة للحكومة قرضاً في حدود ١٠٠ ألف جنيه استرليني ذهب.

من الجدير بالاشارة أن المصاعب التي شهدتها المملكة في بداية الثلاثينيات على صعيد الموارد المالية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وتناقص حاد في أعداد الحجاج، دفع الملك عبد العزيز الى منح شركة سوكل، امتياز التنقيب عن البترول في بلاده، والتي قدمت ثمن الاجار السنوي مبلغ ٣٥ مليون دولار وقرضاً بقيمة ٢١٠ ألف دولار في السنة الاولى و١٤٠ ألف في السنة الثانية والتي ساهمت في إنعاش اقتصاد المملكة في الايام اللاحقة. اضافة الى ذلك كان هناك قرضان بقيمة ٣٥٠ ألف دولار سيعطي كل قرض في حال اكتشاف كميات تجارية من النفط وسيكون السعر ٧ دولار للطن الواحد.

وفي ٢٩ مايو ١٩٣٣ وقع لورد هاملتون مع عبد الله السليمان (توفي ١٩٦٥) وزير المالية السعودي اتفاقاً يمنح شركة (سوكل) امتيازاً بالبحث والتنقيب عن البترول في مساحة قدرها ٩٣٢ ألف كم مربع لمدة ٦٦ عاماً، وفي السابع من مايو وقع ابن سعود المرسوم رقم ١١٣٥ الذي يعطي لهذا الامتياز ضمانات. (أنظر: ياكوفليف - العربية السعودية والغرب ص ١٥ - ١٦).

وقعت السعودية اتفاقية الامتياز الاولى بين شركة ستاندر اويل اوف كاليفورنيا والمملكة في ٢٩ أيار - مايو ١٩٣٣ وأصبحت سارية المفعول في ١٤ تموز - يوليو ١٩٣٣ وكانت الشركة تعرف رسمياً بإسم (كاليفورنيا أربيان ستاندر أويل كومباني) وبعد ١١ سنة، أي في ٣ جزيان ١٩٤٤



باع الإمتياز بثمن بخس

مثل تشيكوسلوفاكيا وجنوب أفريقيا والارجنتين، وأقل بقليل من سويسرا (١٠٦ مليار) والسويد (١١١ مليار). كما أن دخل الفرد الواحد في المملكة بعد أن كان في المرتبة الرابعة بين ١٧١ دولة بمعدل ١٨.٣٤٤ دولاراً، وهكذا بالنسبة لعشر أعلى أماكن في الولايات المتحدة والتي يبلغ دخل الفرد فيها ١١٣٦٠ دولاراً. أما الآن فإن دخل الفرد في السعودية فيصل بحسب احصائيات عام ٢٠٠٣ الى ١١.٠٦٨ دولار أي أقل من دخل الفرد في دولة البحرين وهي دولة غير نفطية، حيث يصل دخل الفرد فيها الى ١٤.٨٥٢ دولار اما الكويت فدخل الفرد بلغ ١٦٨٧٩ دولاراً وقطر ١٩٤٧٢ دولاراً اما الامارات العربية المتحدة فتكاد تكون ضعف السعودية حيث يصل دخل الفرد ٢١٧١٩ دولاراً.

٣ - المشاكل الفنية وعدم كفاءة حقول النفط مما يصعب استثمارها بمعدلات مرتفعة وتلاؤم الاحتياطي مع نسبة ٥٠ بالمئة من الزيت العربي الخفيف، و ٥٠ بالمئة من الزيت المتوسط وحتى الثقيل. وقد حددت الحكومة السعودية مجموع إنتاج (أرامكو) من الزيت العربي الخفيف بـ ٦٥ بالمئة لتتلائم مع تركيبة الاحتياط تلك وضمن إتجاه زيادة انتاج النفط الأثقل من الحقول القريبة من الحدود الكويتية، ٤. السياسة الداخلية، فكثير من المواطنين يؤيدون انتاجاً نفطياً معتدلاً لا يضر بمصالح المملكة والعرب. ٥. التوقعات في الاسعار والبدائل للنفط بما يشمل نسبة التضخم في المستقبل والاستثمارات الموجودة في الغرب، معدلات الاستهلاك. ٦. ضغوطات الأوبك: إن محاولة السعودية إنتاج كميات كبيرة من النفط ولخفض الاسعار تواجه ضغوطات أخرى من قبل أعضاء آخرين فاعلين في الوبك مثل ايران وفي وقت سابق العراق.. ٧. الغاز المصاحب، فالمنشآت

مليار دولار. وفي عام ١٩٤٦ كانت مداخل النفط لدى المملكة أقل من ٤٠٠ مليون دولار في السنة وفي عام ١٩٨١ أصبحت هذه المداخل تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار في اليوم. في عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ كانت الصادرات النفطية الغازية السعودية تشكل ٩١ بالمئة من إجمالي الصادرات، وقد ارتفعت مداخل النفط السعودية في ١٩٨٠ - ١٩٨١ وكانت أسعار البترول في هذه الفترة في أعلى مستوى لها، فيما كان الانتاج السعودي من النفط ارتفع من معدل ٨.٤ مليون برميل يومياً في فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ الى ٩.٩ مليون برميل يومياً في ١٩٨٢ - ١٩٨٥، وقد دخلت السعودية في تجربة انخفاض سنوي جاد لمداخل النفط والتي عكست تخفيضاً في كل من الصادرات والاسعار. فيما تنخفض مداخل البترول، كان على الحكومة التعاطي مع مدخول الاستثمارات الخارجية، بالقياس الى سقوط معدل الفائدة في العالم وانخفاض حجم الاصول الحكومية. وإن واحدة من المشاكل الرئيسية التي

تواجه الحكومة هي الانفاق الجاري والذي أظهر صعوبة التراجع، فهناك تكاليف هائلة تتعلق بالنشاطات الجارية والناشئة عن الاستثمارات المالية لمشاريع التنمية في الخدمات الاجتماعية كما في البنية الأساسية الطبيعية، ويبقى الانفاق الدفاعي الموضوع الرئيسي وقد يصبح ربما أكبر

المداخل العالية للنفط هذا العام منحت الحكومة السعودية قوة تساومية في الداخل والخارج، وعادت الى لعبة العصا والجزرة في الداخل

يعطي الحكومة السعودية الموقف المتجدد (بعد عام ١٩٩٠) للتمدد العسكري خدمة الاقتراض المحلي والخارجي وهو أيضاً موضوع اتفاق آخر قد يتنامى في المستقبل في ظل تزايد انفاق الاستثمار الحكومي.

وحتى بداية التسعينيات كانت السعودية واحدة من أكبر ٢٠ اقتصاد في العالم والأكبر في العالم العربي حيث وصل الانتاج القومي الاجمالي نحو ٦٠ مليار جنيه استرليني (أي نحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً)، ومعدلات معيشية مرتفعة ودخل فرد مرتفع. بسلام آخر لقد زحفت السعودية من الافلاس الى واحدة من اغنى عشرين دولة في العالم في عشرين عام. ففي عام ١٩٨٠ بلغ إجمالي الانتاج الوطني ١٠٠ مليار دولار وهو أعلى من دول عريقة

١٩٨٦ بـ ١٧٠ مليار برميل بما يعادل ٣٤ بالمئة من احتياطي منظمة الأوبك البالغ (٥٠٣) مليار ويعادل (٣٠ بالمئة) من الاحتياطي العالمي عدا دول الكومونويلث والصين الذي بلغ نحو ٧٢٤ مليار برميل لنفس السنة، ويعادل أكثر من ٦ أضعاف احتياطي الولايات المتحدة والبالغ ٢٥ مليار برميل لنفس السنة. (أنظر: تقرير الامين العام السنوي رقم ١٣، منظمة الاوبك، الصفاة، الكويت ١٩٨٦ ص ٧٢ - ٧٣). وفي حساب آخر، فإن الاحتياطي النفطي للسعودية يتجاوز احتياطي الولايات المتحدة وروسيا وفنزويلا والمكسيك وكندا مجتمعة فهو يصل الى ١٥ تريليون برميل و٨٥ ألف تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وهو يكفي لمائة سنة أخرى حسب معدلات الانتاج الجارية. بحلول عام ١٩٩١ أصبحت السعودية تمتلك أكبر احتياطي للبترول في العالم ويبلغ ٢٥٨ مليار برميل. كما أنتجت أكثر من ٦٠ بليون برميل من البترول منذ عام ١٩٣٨ وفي أول مايو ١٩٣٩ تم تحويل أول شحنة من البترول السعودي الى الاسواق العالمية وتوقفت مع نشوب الحرب العالمية الثانية ثم تم إستئنافها عام ١٩٤٣. وقد قدر احتياطي النفط في المملكة مع بداية عام ١٩٩٢ بنحو ٢٥٧.٨٤٢ مليون برميل، الى ما يساوي تقريباً ربع الاحتياطي العالمي المعروف، ومعظم احتياطي النفط في المملكة يقع في المنطقة الشرقية أو في سواحلها.

في المستوى السياسي، يلزم التذكير دائماً بأن الولايات المتحدة تنظر الى السعودية باعتبارها شريكاً تجارياً بدرجة أولى وهذا ما عكسته مذكرات الرئيس الاميركي روزفلت حيث قال للملك سعود عند لقائه به في ربيع ١٩٤٥ (إن رئيس الولايات المتحدة الاميركية هو أولاً وقبل كل شي رجل أعمال.. وأنه يولي إهتمامه بصفته رجل أعمال لشبه الجزيرة العربية) (أنظر: ياكوفليف، العربية السعودية والغرب، ص ٢٢). وعليه فإن علاقة الاشتراك المباشر للحكومة الاميركية في أرامكو هي علاقة الدور الذي يقوم به التاجر في رعاية مصالحه الاقتصادية.

إن معضلة السعوديين فيما يتعلق بسياساتهم النفطية تظهر جانباً من سياسة السعودية الخارجية. إن مصدر الثروة السعودية وما تولده من نفوذ سياسي، يتأتى بدرجة أساسية إن لم يكن وحيدة في بعض الحالات من العائدات النفطية. ولكن الحسابات السياسية تخضع في أغلب الاحيان للمتغيرات الاقتصادية، والمرتبطة بدرجة أساسية بالمتغيرات الحاصلة في مجال النفط فالمنتج السياسي لدور النفط يخضع بصورة غير مباشرة لحسابات القرار النفطي ومنها: ١. انكماش في العرض والطلب، ٢. المداخل المطلوبة وحاجة البلد الى عوائد مالية لمواجهة متطلبات داخلية ولتنفيذ خطط إنمائية. فمن الضروري الإشارة الى أن البترول يمثل المصدر الأول والأخير للمال، وقد بلغت نسبة البترول من الصادرات السعودية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ما نسبته ١٠٠ بالمئة (أنظر: د. فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في الوطن العربي، ص ١١١)، وقد ارتفعت عوائد النفط في الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ من ١.٢ مليار دولار الى ٩٥



بلغ إيرادات النفط

يؤد ذلك الى خلق طبقة من التجار يمكن أن نسميها لوبي.

في المقابل، تضخم دور العائلة المالكة في النشاط الاقتصادي التي لم تقف حدود نفوذها عند القطاع العام الحكومي فحسب، بل إمتد ليصل للقطاع الخاص، حيث تظهر احصائيات نشرت مؤخراً بأن نسبة عالية من الشركات التجارية في السعودية هي مملوكة لأفراد من الاسرة المالكة أو يتخفى مالكوها الاصليون تحت أسماء أخرى، حيث ترد أسماء أمراء كبار يسيطرون على الشركات الكبرى مثل الامير سلطان، الامير نايف والامير الوليد بن طلال، الامير محمد بن فهد، الامير عبد العزيز بن فهد الامير سعود بن نايف، وغيرهم. وهذا يلفت الى ما تسرب من أخبار حول عمليات النهب التي طالت مداخيل النفط لعام ٢٠٠٠ والتي بلغت ٧٢ مليار دولار، والارتفاع الملحوظ والقياسي لسعر برميل البترول في السنوات الثلاث الاخيرة حيث كان ينتظر من الحكومة توظيف جزء كبير من الفائض المالي في توفير مشاريع استثمارية جديدة ومعالجة مشكلة البطالة وتسديد جزء من المديونية الداخلية التي بلغت نحو ٧٠٠ مليار ريال. فيما يبدو أن العائلة المالكة عمدت الى اسلوبها التقليدي في الاستثمار السياسي للعامل النفطي والذي ظهر بجلاء هذا العام حيث كان لارتفاع سعر البترول الأثر الجوهري في العملية السياسية على المستويين المحلي والدولي. فبحسب المعطيات المعروفة فإن السعودية تدخل في العام ٢٠٠٥ من صادرات النفط ما يربو عن مليار ونصف المليار ريال يومياً، مما منحها قوة تساومية في الداخل والخارج، فهي الآن قد عادت الى ممارسة لعبة العصا والجزرة مرة أخرى، وهكذا ترميم العلاقات مع واشنطن، من أجل العودة الى السياسة من برميل النفط.

النفطية واستمرار تدفق النفط للولايات المتحدة في ظروف سياسية متقلبة كالتى شهدتها المنطقة في الحربين الاولى بين العراق وايران والثانية في بعد احتلال الكويت. ففي الثاني من أغسطس ١٩٩٠ قامت أرامكو بتوجيه من الملك بتعويض معظم النقص الناجم عن احتلال الكويت، والحال نفسه بعد انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩. من الناحية النظرية، فإن رفع سعر البترول بمعدل دولار واحد فقط يضيف الى إيرادات التصدير مقدار ٢.٥٠٠ مليون دولار سنوياً، ولكن رفع الاسعار ستزيد من الضغوط على اقتصاديات الغرب والتي تعد أكبر زبائن النفط السعودي. ولذلك قامت السعودية بتوفير ضمانات الاستقرار في السوق النفطية السعودية، ومنذ تفجر أزمة الكويت، فإن إنتاج النفط الخام في السعودية لم ينخفض عن ٨ ملايين برميل يومياً. في اجتماع وزراء النفط في الدول المصدرة للنفط أوك قبل الغزو العراقي للكويت حصصت المملكة بنسبة ٢٤ بالمئة من سقف

الإنتاج لثلاثة عشر دولة في المنطقة. وحين أصدر اجتماع الاوبك بيانه في نهاية يوليو ١٩٩٠ كان سقف الإنتاج قد تمدد عن أقل من ٢٢.٥ مليون برميل يومياً أي حوالي ٩٠ بالمئة مما يتوقع أن تطالب به الاوبك في الوصول في هذا الشتاء. وقد صرح علي النعيمي رئيس شركة أرامكو (وزير البترول السعودي حالياً) بأنه (ليس سرا بأننا لدينا هدف بإنتاج ١٠ ملايين برميل يومياً من الزيت الخام، ولكن هذا الهدف متحرك..). ويأتي هذا التصريح في اطار الترتيبات الخاصة التي يجريها عدد من السياسيين السعوديين والاميركيين من أجل إعادة ترميم العلاقات بين البلدين.

إن الحديث عن النفط يلقي بظلاله على دور شركة أرامكو، التي سبقت الدولة في إرساء أسس برامج التحديث في البلاد، ولاشك أنها لعبت دوراً في تحديث المجتمع السعودي عبر البرامج التعليمية منذ أنشأت أول مدرسة ابتدائية للكبار عام ١٩٤٠ وهكذا تواصل البعثات الدراسية من قبل الشركة ونشاطها في مجال التعليم والرعاية الصحية والتي ربما تجاوزت العرف الاجتماعي في مجال التعليم الذي كان منحصراً في إعداد رجال الدين والمحاكم الشرعية.

بل أكثر من ذلك، أن شركة أرامكو شكّلت أشبه ما يكون بلوبي اقتصادي داخل السعودية، التي يغيب فيها دور النقابات واللوبيات الاقتصادية من شركات أو رجال أعمال على غرار بازار طهران كلوبي قوي ومؤثر في القرار السياسي للدولة، رغم أن الحكومة السعودية شجعت في فترة الخمسينيات سياسة الاستثمار القومي على نطاق محدود، وأصدرت في ١٩٥٥ قانوناً يحظر الاستثمارات السعودية في الخارج وبإعادة الأموال الى البلاد لاستخدامها في مشروعات التنمية القومية ولكن لم

الصناعية السعودية تحتاج الى غاز مصاحب بـ (٨.٥) مليون برميل يومياً، وبالتالي فإنها بحاجة الى هذه الكمية لتمشيته معاملها. ٨ - العلاقات مع الولايات المتحدة، إن الاسلحة والدعم العسكري من أميركا وما أشبه ذات علاقة وثيقة بالسياسة النفطية السعودية تجاه أميركا.

إن النفط بلا ريب هو سلاح سياسي في يد المملكة رغم إنكار الملك الربط بينهما، بدليل ان المملكة التزمت من عام ١٩٧٤ باتفاقية طهران وحتى اليوم مبدأ خفض أسعار النفط لحساب حلفائها، وعادت واستعملته مرة أخرى ولنفس الهدف في السنوات الاخيرة من أجل زيادة الإنتاج تلبية لحاجات السوق العالمية وبوجه خاص الاميركية.

كان وما يزال للنفط أيضاً دور سياسي فاعل على المستوى المحلي، فالعائلة المالكة تستعمله في أحيان كثيرة لمواجهة المطالبات الاصلاحية وقوى التغيير، كما تستعمله لبسط المزيد من نفوذها. وقد لحظة خلدون النقيب أن الاتفاق الحكومي الذي ترتب على ارتفاع الدخل من النفط، لا يعني تعاضل دور الدولة ومركزته في حياة الناس السياسية فقط، إنما يعني أكثر من ذلك بكثير وأنه يعني اختراق الدولة الكامل للاقتصاد وتالياً بقرطة الاقتصاد (بيروقراطية الاقتصاد) كما يعني تحكم الدولة بالمصدر الاساسي للقوة المادية المتأتية من ملكية موارد البلاد الاقتصادية، ولذلك فتوسع ملكية القطاع العام ليس بهذه البراعة أولاً لأنه يوسع بشكل كبير من دائرة تسلط الدولة. (أنظر: خلدون النقيب، الدولة التسلطية، ص ١٥٣).

إن دور النفط في العلاقات السعودية الاميركية كان جوهرياً فهو الاساس الذي قام عليه التحالف الاستراتيجي بين البلدين وهو الدافع الرئيسي وراء تطوير نوع من الشراكة الحيوية والمصيرية خلال الحرب الباردة. وكان النفط بالنسبة للسعودية ورقة الاقناع الكبرى التي تقدمها للإدارة الاميركية من أجل توفير أشكال الدعم المختلفة للنظام السياسي في المملكة. فالمملكة لم تستد من الاميركيين في إنتاج النفط فحسب بل تطورات الفائدة الى اعتماد المملكة على الاميركيين في الاستفادة من عائدات البترول في تطوير البلاد اقتصادياً وعسكرياً. لقد عمل استشاريون أميركيون في المملكة في الخط الخمسية المتتالية بما في ذلك خطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حيث بلغت المصروفات الى ٢٥٠ بليون دولار. وكانت الشركات الاميركية قد ضاعفت نشاطها التجاري مع المملكة في السنوات السابقة وتحديداً بعد الحظر النفطي عام ١٩٧٣، فقد دخل بنك تشيزمانهاتن الاميركي عام ١٩٧٤ للتخطيط الاقتصادي السعودي وأعد المشاريع التنموية التي يمولها الصندوق السعودي للتنمية الصناعية والذي يقع تحت ادارة البنك الاميركي ذاك. تعد الولايات المتحدة المساهم الأكبر في سوق الغذاء وهكذا المزود الرئيسي لمعدات النقل والآلات السعودية. وفي عام ١٩٧٩ وقعت الشركات الاميركية عقوداً غير عسكرية بقيمة ٦ مليارات دولار أي بما يعادل ٣٥ بالمئة من القيمة الكلية للعقود. وفوق ذلك، فإن السعودية شكلت الضامن الحقيقي لاستقرار السوق

الحجاز تفتح ملف الممنوعين من السفر في المملكة

المنع من السفر: القمع المستطيل

وزير الداخلية خرق كل الأعراف والقوانين فزاد عدد الممنوعين الى بضعة آلاف

بسلطته المتزايدة يوماً بعد آخر، وفي غياب رمز البلاد القوي عن الوعي والإدراك - الملك فهد - أصبح وزير الداخلية الرجل الأول في الدولة، حيث تتضاءل يوماً بعد آخر سلطة أخوته: ولي العهد ووزير الدفاع، خاصة فيما يتعلق بموضوع الأمن الداخلي.

ووزير الداخلية الذي أحكم قبضته على الأمن، أحكم قبضته أيضاً وبشكل متوازي على الإعلام الداخلي، فأوامر القاء القبض على الصحفيين أو المتحدثين الى الفضائيات صارت من اختصاصه! باعتباره رئيس المجلس الأعلى للإعلام لعقدين ونصف، وحين ألغي هذا المجلس قبل فترة وجيزة، استمر وزير الداخلية يدير الصحافة عبر هاتفه، فيأمر بما يريد وبالإطاحة والعزل بمن لا يريد!

وتتضاعف سلطة وزير الداخلية اذا علمنا مقدار إحكام قبضته على القضاء، الذي يشهد هذه الأيام أسوأ مراحل، فهو الرجل الأول في القضاء، وكثيراً ما مرّر ما يريده من اعتقال بل وقتل أبرياء، في حوادث منشورة. حتى ديوان المظالم الذي هو أعلى هيئة قضائية، وكما توضّح قضية اللاحم التي ننشرها هنا في هذا العدد، اصطف الى جانب وزير الداخلية ودعاواها بشكل مفرّز وهو ما توضّحه صياغة الحكم الصادر فيما يتعلق بمنع المحامي الإصلاحي المعتقل من السفر، إضافة الى سجنه!

وزيادة على هذا كله، فإن تصاعد إيرادات النفط قد منحت وزارة الداخلية حصة الأسد منها، فراح يجند أعداداً غفيرة من المخبرين والجواسيس المحليين والأجانب، حتى المتقاعدین أعادهم الوزير لخدمة الداخلية وتهدة الوضع الأمني، هذا فضلاً عن شراء المزيد من التجهيزات الحديثة لملاحقة أعداء العائلة المالكة.

يختلف عدد الممنوعين من السفر بين فترة وأخرى، وأحياناً بين منطقة وأخرى، ولكن يبدو أن هذه الفترة التي تعيشها المملكة، هي من أكثر فترات القمع المنظم للدولة تحت مسميات مكافحة الإرهاب، وقد طالت الحملة الإصلاحيين النابذین للعنف الذي موله نايف وإخوانه لعقود! فاعتقل أساتذة الجامعات والمحامين وأصحاب الرأي، ومنع من السفر آلاف المواطنين من أساتذة الجامعات، ومن رجال الدين، ومن النساء والرجال والشيوخ.. بلا مبررات تقدم، وبلا إبلاغ للممنوع من السفر الذي عادة ما يهدد بالسجن إن طالب بجواز سفر له.

إن الفصل من الوظيفة والمنع من السفر هما السلاح الأشهر في السعودية هذه الأيام، وهما أمضى أسلحة نايف، بالإضافة الى عصاه الطويلة التي يفاخر ويهدد بها! ولقد قضى عدد غير قليل من المواطنين نحبهم بسبب منعهم من السفر للعلاج، في وقت يشعر فيه نايف وزير الداخلية بأنه الإله الذي يجب أن يعبد، فالبلاد بلاده، والناس عبيده، إن شاء منعهم من السفر، وإن شاء فصلهم من الوظيفة، وإن شاء قتلهم في سجونهم أو عذبهم أو انتهك كرامتهم.

إن هذه الممارسات ليست جديدة في مملكة آل سعود، ولكن حجمها المتصاعد صار مخيفاً، خاصة وأن إخوة نايف وأبناءه بدأوا هم أيضاً بفصل أساتذة الجامعات وغيرهم ومنعهم من السفر والأمر باعتقالهم وكذلك الإتصال بالصحف وإقصاء رؤساء تحريرها ومحرريها (ونخص هنا سلمان وسلطان إضافة الى ابن نايف وهو مساعده محمد بن



نايف). ان تساعد هذه الحالات في بلد يزعم تطبيق الشريعة، بل ويزعم الإنحياز لحقوق الإنسان، حتى أنه وقع على العديد من الإتفاقيات والمواثيق خلال السنوات الأخيرة، يبين أن هناك استهتاراً ما بعده استهتار بحياة الناس وكرامة المواطنين، وأن ما وقع عليه لا يعني شيئاً. بل أن كل هذه التجاوزات تأتي مع وجود جمعية وطنية لحقوق الإنسان حكومية عين الملك اعضاءها! وذلك إمعاناً في السخرية والإستهزاء بكل القيم الإنسانية والدينية.

إن تفاقم مشكلة الممنوعين من السفر تسبب احتقاناً كبيراً بين المواطنين، والسبب الأساس هو أن الممنوعين من السفر هم من نخبة المجتمع ومتفقيه الناشطين سياسياً وثقافياً واقتصادياً، وإن التضييق على هؤلاء لا بد وأن يغير المزاج الشعبي أو يتأثر هذا الأخير بمزاج النخبة المبتلاة بالحكم السعودي القمعي.

في هذا العدد، نتعرض الى قضيتين تتعلقان بملف الممنوعين من السفر. الأولى عبارة عن دعوى رفعها المحامي عبد الله الناصر وكيلاً عن المحامي الإصلاحي عبدالرحمن اللاحم المعتقل في قضية رأي (الحديث الى قنوات فضائية في شأن عام!!) وهي دعوى ضد وزارة الداخلية التي منعت اللاحم من السفر، فرفع دعوى ضدها لدى ديوان المظالم، الذي لم يقبل الدعوى بحجة عدم الإختصاص، وقد رفع المحامي الناصر اعتراضاً على الديوان مطالباً بإياه بقبول الدعوى.

أما القضية الثانية فأثارها عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ اسماعيل ابراهيم سجين، في مذكرة قدمها لرئيس الجمعية لاتخاذ خطوات ما لتقليل عدد الممنوعين من السفر، والتأثير على وزير الداخلية بأن يلتزم بالقانون، وإن كان فاسداً!

القضية الأولى

اللاحم يقيم دعوى ضد الداخلية في السجن؛ المنع من السفر ديدن وزير الداخلية

حكم رقم ٦٢/د/ف/٤ لعام ١٤٢٥هـ
في القضية رقم ١٣٠٣٩/١/ق/ لعام ١٤٢٥هـ
المقامة من: عبد الرحمن بن محمد اللاحم
ضد: وزارة الداخلية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد،
ففي هذا اليوم الأربعاء الموافق ١٨/١٢/١٤٢٥هـ، أصدرت الدائرة الفرعية الرابعة بديوان المظالم بالرياض هذا الحكم بمعرفة رئيسها المستشار المساعد ناصر بن عبد الله الشثري، وبحضور أمينها/ علي بن سعد البواردي وذلك للوقائع والأسباب التالية:

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى أن المدعي تقدم باستدعاء الى ديوان المظالم ذكر فيه أنه فوجئ في يوم الأحد ٢٧/٣/١٤٢٥هـ بمسؤولي الجوازات يبلغونه بأن اسمه مدرج على قوائم الممنوعين من السفر وذلك أثناء قيامه بإنهاء إجراءات سفره داخل مطار الرياض الدولي، وأنه بناء على ذلك قام بمقابلة صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية الذي وعده بإنهاء الموضوع، ثم تقدم

القرار بمنعه من السفر).

وأشار المدعي الى أنه يستفاد من نص النظام الأساسي للحكم أنه أوجب على الدولة حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وأنه يقع عليها عبء توفير الأمن لجميع المواطنين، ويمتنع عليها أن تقيد تصرفات أحد أو توقفه أو تحبسه إلا بموجب أحكام النظام، كما أنه يتضح من المادة السادسة من نظام وثائق السفر أنه حدد حالتين بتوافر أحدهما يمكن لجهة الإدارة أن تصدر قرار المنع من السفر ضد أحد الأشخاص، وهما:
الحالة الأولى: صدور حكم قضائي بالمنع من السفر.

والحالة الثانية: صدور قرار من وزير الداخلية لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة معلومة. وبوجود أحد هاتين الحالتين تلتزم جهة الإدارة بأن تبلغ الممنوع من السفر في فترة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً من تاريخ صدور الحكم أو القرار بمنعه من السفر، وذكر المدعي أنه لم يصدر عليه حكم قضائي، كما أن قرار المنع يكون لمدة محددة ومبني على أسباب محددة وهي الأمن، وهذا لم يحصل في القرار، إذ أنه غير محدد المدة، كما أن المدعي عليها (وزارة الداخلية) لم تذكر في قرارها سبباً واحداً يؤدي من بعيد أو قريب الى انطباق الأسباب المحددة في المادة السابقة. كما أنها خالفت النظام بعدم تبليغ المدعي بالقرار خلال أسبوع. وأضاف المدعي أن المملكة أقرت العديد من الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والذي يعد حق التنقل من أهم ركائزها، وهذه الإتفاقيات يجب الإلتزام بها عند إصدار كافة القرارات الإدارية، وطلب في ختام استدعائه الحكم له بقبول دعواه شكلاً، وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار المدعي عليها لحين الفصل في الموضوع، وطلب إلغاء قرارها الصادر بمنعه من السفر، وإلزامها بالسماح له بالتنقل والسفر داخل المملكة وخارجها.

وبعد أن تم قيد الاستدعاء القضية وإحالتها لهذه الدائرة، حددت لها جلسة حضرها المدعي، كما حضرها ممثل المدعي عليها. وبسؤال المدعي عن دعواه ذكر أنه يطعن على قرار منعه من السفر، وبسؤال ممثل المدعي عليها عما لديه، ذكر أنه لم يصله تكليف من وزارة الداخلية إلا متأخراً، وطلب أجلاً من أجل إعداد الرد، وقد حددت الدائرة لذلك جلسة يوم الثلاثاء ١٩/٩/١٤٢٥هـ، حضرها الطرفان، وقدم ممثل المدعي عليها مذكرة جاء فيها أن ما يطالب به المدعي بإلغاء القرار الصادر بمنعه من السفر، لأنه مشوب بعيب عدم الإختصاص، وعيب مخالفة القانون، لا يسلم له به.. فإن القرار المذكور قد صدر صحيحاً

بتظلم من قرار منعه من السفر عن طريق برقية أرسلها الى سموه وذلك بتاريخ ٢٩/٣/١٤٢٥هـ قسيدت برقم ١٣٣١٢٥٣٤/١، إلا أنه لم يتم إلغاء القرار والسماح له بالسفر، مع أنه له ارتباطات كثيرة في خارج البلاد، مما دعاه الى رفع دعواه أمام القضاء. وذكر أنه يطعن على القرار بعيب عدم الإختصاص، وذلك أن القرار إنما بلغ به شفاهة، وتضاربت الآراء حول مصدر القرار، وحيث أن نظام وثائق السفر في مادته السادسة عشرة الفقرة (٢) حدد سلطة المنع بوزير الداخلية ولم يعطه حق التفويض في هذه الصلاحية لأي مسؤول في الوزارة. وبناء على هذا طلب المدعي أصل القرار حتى يتم البت في مسألة الإختصاص.

كما ذكر المدعي أنه يطعن على القرار بعيب مخالفة القانون على حد قوله، وشرح ذلك بأن النظام الأساسي للحكم نص في مادته السادسة والعشرين على أن (تحمي الدولة حقوق الإنسان... وفق الشريعة الإسلامية). كما نصت المادة السادسة والثلاثون على أن (توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام). كما أن نظام وثائق السفر نص في مادته السادسة فقرة (٢) على أنه (لا يجوز المنع من السفر إلا بحكم قضائي أو بقرار يصدره وزير الداخلية لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة معلومة، وفي كلتا الحالتين يبلغ الممنوع من السفر في فترة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ صدور الحكم أو

والذي أصدره ولي الأمر من أجل الحفاظ على أمن البلد وعدم فتح المجال لخلق البلبلة والفتن فيه، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، ومن ذلك المنع من السفر. حيث إن المدعى عليها إنما قامت بتنفيذ ما وجه به الأمر السامي لذا فإن الدائرة ترى أن القرار الصادر ضد المدعي من أعمال السيادة التي لا يختص ديوان المظالم بنظرها، لذلك حكمت بالحكم التالي:

عدم اختصاص ديوان المظالم ولائياً بالدعوى المقامة من عبد الرحمن بن محمد اللاحم ضد وزارة الداخلية وذلك لما هو موضح بالأسباب، والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وصحبه وسلم.
رئيس الدائرة: ناصر بن عبد الله الشثري
أمين السر: عنه: علي بن سعد البواردي

الإعترض على الحكم

تقدم المحامي عبد الله بن محمد الناصري، بالنيابة عن زميله المحامي الإصلاحي المعتقل عبد الرحمن اللاحم باعترض على حكم ديوان المظالم بعدم الاختصاص بتاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٥، الموافق ٢١/٣/١٤٢٦هـ. فيما يلي تفاصيل الاعتراض.

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب المعالي رئيس ديوان المظالم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الموضوع: الإعترض على الحكم رقم (٦٢/د/ف/٤ لعام ١٤٢٥هـ) في القضية رقم (٣٠٣٩/١/ق/ لعام ١٤٢٥هـ، المقامة من عبد الرحمن بن محمد اللاحم ضد وزارة الداخلية.

صاحب المعالي رئيس الديوان:

أتقدم الى معاليكم باعتراضي على الحكم المشار إليه بصفتي وكلياً عن عبد الرحمن بن محمد اللاحم بموجب الوكالة رقم (١١٩٤٧٥) وتاريخ ٢١/٨/١٤٢٥هـ، الصادرة من كتابة عدل الرياض الثانية، متقدماً لمعاليكم بما يلي:

بتاريخ الأربعاء الموافق ١٨/١٢/١٤٢٥هـ أصدرت الدائرة الفرعية الرابعة بديوان المظالم حكمها المشار إليه أعلاه القاضي بعدم اختصاص ديوان المظالم في نظر الدعوى التي أقامها عبد الرحمن بن محمد اللاحم ضد وزارة الداخلية متظلماً من قرار منعه من السفر. على أساس أن القرار محل التظلم عمل من أعمال السيادة التي لا يختص ديوان المظالم بنظرها.

وحيث أننا لم نتسلم الحكم إلا بتاريخ ٢٦/٢/١٤٢٦هـ فإننا نتقدم لمعاليكم باعتراضنا التالي آمليين رفعه الى هيئة تدقيق

وحيث إن اتخاذ التدابير الخاصة بالمحافظة على كيانها ويحقق الأمن لشعبها إنما هو من أوجب الواجبات التي يجب اتخاذها. وحيث أن المدعي سبق أن تم التحقيق معه وأشار في التعهد الموقع منه بتاريخ ٢/٢/١٤٢٥هـ أن ظهوره في إحدى القنوات الفضائية ووصفه للقبض على بعض الأشخاص الذين رأى ولي الأمر القبض عليهم حفاظاً على سلامة البلد، بأنه قبض غير نظامي. وحيث ذكر في تعهده أن كلامه في استعجال وعدم تصور لخلفيات الموضوع، وتعهده بعدم العودة الى الظهور في القنوات الإعلامية وإبداء آراء تنتقد تصرفات الحكومة لاعتقاده بأن ذلك قد يؤدي الى التحريض والإثارة وخلق المشاكل؛ كما تعهد بعد إثارة الفتنة أو القيام بأي نشاط سياسي يخالف أنظمة وتعليمات الدولة والمشاركة فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك حضور الاجتماعات التي تعقد لهذا الغرض، أو إنشاء مكاتب لهذا الغرض، وكذلك عدم الاتصال بوسائل الإعلام بما لا يتناقض مع عهده السابق وأنه في حالة عودته الى أي نشاط من هذا النوع فإنه سيتخذ بحقه أشد الإجراءات وأنه مستعد للقسم على ذلك.

الحكم بشرع الله يقتضي

بالضرورة عدم تحصين أي

عمل أو قرار حكومي ويسقط

كل مزاعم الإستبداد تحت

مسمى أعمال السيادة

ثم تم التحقيق معه مرة أخرى بشأن تصرف آخر ودون تعهد آخر في ٤/٤/١٤٢٥هـ جاء فيه ما نصه: (أعذر عن ورود بعض العبارات التي قد يساء فهمها في المداخلة التي تمت مع إحدى القنوات الفضائية في ٢٢/٣/١٤٢٥هـ حيث كانت المداخلة على الهواء وكنت مرتبكاً ولم أتوقع بعض الأسئلة...).

وحيث ان الثابت ان المدعي من ضمن الموقعين على العريضة المسماة بـ (دفاعاً عن الوطن) والتي اشتملت على عدد من الأسماء، وحيث أن الأمر السامي رقم س/ ٨٤٩ وتاريخ ١٩/١/١٤٢٥هـ وجه وزير الداخلية الى أن من يعاود أي نشاط من الأنشطة التي جاء حظرها أنه يمنع من السفر. وحيث أن قرار وزير الداخلية نص فيه على أنه لأسباب أمنية وفقاً للأمر السامي المشار إليه، لذا فإن الدائرة ترى أن القرار الصادر بمنع المدعي من السفر إنما تم وفقاً لمقتضى الأمر السامي

وسليماً وخالياً من أي عيب من العيوب التي قد تشوب القرار الإداري، إذ أنه صدر استناداً الى المادة السادسة الفقرة (الثانية) من نظام وثائق السفر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٢٤ وتاريخ ٢٨/٥/١٣٢١هـ، والتي نصت على اختصاص وزير الداخلية في إصدار قرار المنع من السفر، وهذا ما تحقق في هذا القرار؛ فقد صدر قرار صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ١ س خ ٧٠ وتاريخ ٢٢/٣/١٤٢٥هـ بإدراج إسم المدعي عبد الرحمن بن محمد بن سليمان اللاحم (سعود الجنسية) على قائمة المنع من السفر لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ صدور القرار لأسباب أمنية، وفقاً للأمر السامي الكريم رقم س/ ٣٨٤٩ وتاريخ ١٩/١/١٤٢٥هـ، وبذلك يكون هذا القرار قد صدر صحيحاً وسليماً من أي عيب من العيوب سواء عيب عدم الاختصاص، أو عيب مخالفة القانون بمفهومه الواسع كما أشار المدعي، وطلب في ختام مذكرته رفض الدعوى، ثم ذكر في جلسة تالية عدم اختصاص ديوان المظالم بنظر الدعوى لأن القرار يعتبر عملاً من أعمال السيادة التي لا يختص ديوان المظالم بنظرها، وقد عقب وكيل المدعي عبدالله الناصري، أن دعوى موكله تنصب على قرار وزير الداخلية وليس على الأمر السامي وأنه يكتفي بما قدمه موكله.

وبعد أن اكتفى الطرفان بما قدماه أصدرت الدائرة حكمها في القضية للأسباب التالية:

الأسباب

حيث أن المدعي يهدف من دعواه الى طلب الحكم له بإلغاء قرار وزير الداخلية رقم ١ س خ ٧٠ وتاريخ ٢٢/٣/١٤٢٥هـ القاضي بمنعه من السفر لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ صدور القرار.

وحيث أن المدعى عليها أجابت على الدعوى على نحو ما سلف.

وحيث أن من المسائل الأولية التي يجب نظرها ابتداءً قبل الدخول في موضوع الدعوى هي مسألة الاختصاص، وحيث أنه وفقاً للمادة التاسعة من نظام ديوان المظالم الصادر في عام ١٤٠٢هـ التي نصت على أنه لا يجوز لديوان المظالم النظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة.

وحيث أن أعمال السيادة هي طائفة من الأعمال التي تقوم بها السلطة التنفيذية تتصل بسيادة الدولة من الداخل أو من الخارج ومن ذلك ما يتعلق بأمن الدولة الداخلي.

وحيث أن تقدير العمل على أنه عمل سيادي يمس الصالح العام للبلد إنما هو راجع لتقدير القضاء.

الأحكام الموقرة، وفقاً لقواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم. وقد قسمنا اعتراضنا الى شقين:

الشق الأول: مبني على ما نراه ونتمسك به أنه لا مكان لإعمال نظرية أعمال السيادة في المملكة بعد صدور النظام الأساسي للحكم.

أما الشق الثاني: فهو مبني أنه وعلى فرض بقاء أحكام المادة التاسعة من نظام ديوان المظالم بعدم اختصاصه في نظر الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة.. على فرض ذلك، فإن القرار محل التظلم هو عمل من أعمال الإدارة، حتى وإن كان تطبيقاً لعمل من أعمال السيادة.

شاكرين للدائرة الفرعية الرابعة اجتهادها، سائلين الله العون والساد.

الشق الأول

لا مكان لإعمال نظرية أعمال السيادة في المملكة:

نتمسك في أنه لا مكان للعمل بنظرية أعمال السيادة في المملكة بعد صدور النظام الأساسي للحكم الذي صدر بموجب الأمر الملكي رقم (أ/٩٠) في ٢٧/٨/١٤١٢هـ، ذلك أنه جاء تالياً لنظام ديوان المظالم الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م ٥١) وتاريخ ١٧/٧/١٤٠٢هـ، وبالتالي فقد ألغى النظام الأساسي للحكم ما يتعارض معه ومن ذلك - في رأينا - العمل بنظرية أعمال السيادة... إلا أننا قبل أن نتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل فإننا نذكر - كمقدمة - نبذة عن نظرية أعمال السيادة، وموقف الشريعة الإسلامية من هذه النظرية.

أولاً - عن نظرية أعمال السيادة

لا يوجد خلاف على أن نظرية أعمال السيادة فرنسية الأصل والمنشأ والولادة، وقد نشأت في ظروف خاصة لا تخفى على ذوي الاختصاص، فقد أرسى دعائمها مجلس الدولة الفرنسي ثم تبعها في ذلك عدد من دول العالم، منها مجلس الدولة المصري، وديوان المظالم في المملكة.

وقد رفض العديد من الفقهاء هذه النظرية، كما قاوم القضاء آثار هذه النظرية بتفسير النصوص المانعة للتقاضى تفسيراً ضيقاً، وقد نقدها عدد من فقهاء القانون نقداً لازعاً. يقول الدكتور/ مصطفى أبو زيد فهمي عن هذه النظرية أنها تعد (إفلاساً جزئياً لمبدأ المشروعية لا يحسن السكوت عليه) (د. مصطفى أبو زيد فهمي - القضاء الإداري، ص ٢٩٠).

ويرى الدكتور ماجد الحلو، أن (النصوص

المتعلقة بأعمال السيادة في قانون مجلس الدولة المصري هي نصوص غير دستورية) (د. ماجد الحلو، القانون الإداري، ص ٤٩٣).

ويقول الدكتور حامد محمد أبو طالب (منع القضاء من نظر أعمال السيادة أو ما يلحق بها من أعمال بمقتضى تشريعات تجعل من هذه الأعمال بمنجى من رقابة القضاء، يمثل اعتداءً صارخاً على مبدأ الشرعية، وانتهاكاً صريحاً له، وفجوة حقيقية في هذا الصرح) (د. حامد محمد أبو طالب، منع القضاء من نظر أعمال السيادة، ص ٨٢).

ويصف الدكتور محمود حافظ هذه النظرية بأنها (وصمة في جبين القانون العام، كما قيل بحق، وثغرة خطيرة في البناء القانوني، واستثناء حقيقي من مبدأ الشرعية) (الدكتور محمود حافظ، القضاء الإداري، ص ٥٦ - ٥٨).

وهناك أقوال عديدة ناقدة لهذه النظرية باعتبارها خروجاً على مبدأ المشروعية لا يتناسب مع نظام الدولة التي يحكمها القانون، لا نرى داعياً لاستعراض المزيد منها.

رقابة القضاء على كافة

أعمال الدولة لا تتعارض مع

المصلحة العامة، بل هي

الضامن لتلك المصلحة، ولعدم

تغول السلطة الأمنية

ثانياً - القضاء الإسلامي لا يعرف نظرية أعمال السيادة

لا يوجد في الشريعة الإسلامية ما هو محصن عن رقابة القضاء، ومقتضى نص أن الكتاب والسنة هما الحاكمان يلغي أي حصانة لأي عمل من أعمال السيادة من رقابة القضاء، بحيث لا يصح ولا ينفذ من القرارات إلا ما وافق الكتاب والسنة، والأصل في ذلك أن الحاكم يمارس سلطاته وقراراته في حدود الأحكام الشرعية وتكون طاعته واجبة، ومتى ما ثار نزاع حول هذه القرارات فإن الفيصل في ذلك هو القضاء.

ويمكننا القول أن هذا محل إجماع من الفقهاء. يقول ابن رشد: (أما فيما يحكم فاتفقوا على أن القاضي يحكم في كل شيء من الحقوق كان حقاً لله أو حقاً للأدمين) (ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨٢).

ويقول الطرابلسي: (وعلى القاضي مدار

الأحكام وإليه النظر في جميع القضايا) (الطرابلسي، معين الأحكام، ص ٣٥). وللتدليل على عدم استثناء أعمال السيادة من رقابة القضاء في الشريعة الإسلامية، نسوق هذه السوابق القضائية:

١ - الحكم الذي أصدره شريح قاضي الكوفة ضد الجيش الإسلامي في ذلك الوقت القاضي بأمر الجيش بالإنسحاب من مدينة احتلها بالمخالفة لشروط كانت بين قائد الجيش وأهل المدينة... مع أن الدعوى ضد عمل من أعمال السيادة.

٢ - الحكم الذي صدر ضد القائد قتيبة بن مسلم بالالتزام الصلح الذي أجراه مع المدعين... مع أن قتيبة بن مسلم رضي الله عنه يتخذ إجراءات لصالح الدولة وفي زمن حرب.

ولن نطيل فليس المقام مقام إطالة في شأن لا نعتقد أنه محل خلاف، ونقول أن النظام الأساسي للحكم وضع قاعدة واضحة للمشروعية في المملكة تتمثل بشكل واضح في المواد التالية:

١ - نصت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، ولغتها اللغة العربية وعاصمتها الرياض).

٢ - نصت المادة السادسة من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يباع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره).

٣ - نصت المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله.. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمتها (الدولة)).

٤ - نصت المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية).

٥ - نصت المادة السابعة عشرة من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الإقتصادي والإجتماعي للمملكة، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية).

٦ - نصت المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يتم تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفق خطة علمية عادلة).

٧ - نصت المادة السادسة والعشرون من

النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية).

٨ - نصت المادة السادسة والأربعون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (القضاء سلطة مستقلة.. ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية).

٩ - نصت المادة الثامنة والأربعون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة).

١٠ - نصت المادة الخامسة والخمسون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العاملة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها).

١١ - نصت المادة السابعة والستون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية. وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى).

وعلى هذا الأساس فقد حسم النظام الأساسي للحكم أمر المشروعية في المملكة وحصرها في أحكام الشريعة الإسلامية بمختلف مصادرها وأمر القضاة بالقضاء وفقاً للشريعة وما لا يخالفها من الأنظمة، ثم ختم ذلك بنص بالمادة الثانية والثمانون القاضي بما يلي: (مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابعة من هذا النظام، لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام، إلا أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب، أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ وعلى الوجه المبين بالنظام).

عن المادة التاسعة من نظام ديوان المظالم: على أساس ما سبق فإننا نتمسك في أن النظام الأساسي للحكم بعد أن حصر الشريعة السعودية بأحكام الشريعة الإسلامية وبعد أن حدد ثلاثة أنواع من السلطات هي: السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، فإنه نص في المادة السادسة والأربعون منه على أن القضاء سلطة مستقلة وأنه لا سلطان على القضاة لغير أحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس فالنص على فصل السلطات وعلى استقلال السلطة القضائية وأن الشريعة الإسلامية هي الحاكمة يلغي ما

يتعارض معه من نصوص سابقة ويعطي لهذه السلطة وحدها ولاية الفصل في المنازعات دون استثناء.

ولا مجال للعمل بنظرية أعمال السيادة لسبب واضح أنه لا يمكن الجمع بين هذه النظرية التي تمثل خروجاً على مبدأ المشروعية وهذه النصوص الجامعة المانعة من النظام الأساسي للحكم القاطعة الدلالة باعتبار الكتاب والسنة هما الحاكمان، وبالتالي فإن لا سيادة لأي عمل إلا ما وافق الشرع.

وفي ختام هذا الشق من اللائحة الإعتراضية، فإننا نتمسك أن النظام الأساسي للحكم وقد ألغى ما يتعارض معه، فإنه ألغى بلا شك الحكم الخاص بأعمال السيادة الذي ورد في سياق المادة التاسعة من نظام ديوان المظالم القاضي بعدم جواز نظر ديوان المظالم في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة، وأن الحكم بشرع الله وكون الكتاب والسنة هما الحاكمان يقتضي بالضرورة عدم تحصين أي عمل أو قرار من رقابة الشريعة ممثلة في القضاء المختص سواء أكان إدارياً أم عاماً.. آخذين بالإعتبار أن رقابة القضاء على كافة أعمال الدولة لا تتعارض مع المصلحة

المنع من السفر بدون أسباب

وبدون حكم قضائي مسألة

شائعة ويعد انتهاكاً لحقوق

المواطنين وللمواثيق

العامّة، بل هي الضامن للمصلحة العامة، وأن الأساس في هذا الشق من الإعتراض أن نظرية أعمال السيادة تنهد في مواجهة الشريعة الإسلامية فلا يقوم لها قائمة مستدلين في ذلك بسابقتين قضائيتين وقعتا أيام الخلافة الراشدة ذكرناهما آنفاً.

الشق الثاني

إن القرار محل التظلم هو عمل من أعمال الإدارة حتى وإن كان تطبيقاً لأمر من أوامر السيادة

لو سلمنا جدلاً أن ديوان المظالم لا يختص بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة، فإن قرار سمو وزير الداخلية بحد ذاته هو عمل إداري يخضع لرقابة القضاء، ذلك أن القرار إنما صدر تنفيذاً للأمر السامي رقم (س/٣٨٤٩) وتاريخ ١٩/١/١٤٢٥هـ، فالقرار في هذه الحالة قرار إداري وللحكومة سلطة مراقبة سلامته من الناحيتين الشكلية

والموضوعية.

يقول الدكتور محمد فؤاد عبد الباسط (لا تعتبر القرارات الإدارية التي تتخذ لتنفيذ القوانين واللوائح من أعمال السيادة حتى لو كانت صادرة بالتطبيق لعمل من أعمال السيادة). ثم أورد للتدليل على ما ذهب إليه حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم (٥٨٧) لسنة ٥ ق بتاريخ ٢٦/٦/١٩٥١م المتضمن ما يلي: (القرارات الإدارية العادية التي تتخذ تنفيذاً للقوانين واللوائح ليست من أعمال السيادة في شيء).

ويقول الدكتور سليمان الطماوي: (وإذا كانت القرارات التي تتخذها الإدارة صادرة بالتطبيق لعمل من أعمال السيادة، فإن ذلك لا يغير من طبيعتها كقرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري مثلها في ذلك مثل سائر القرارات الإدارية الأخرى) (الكتاب الأول - قضاء الإلغاء - ص ٣٩٥).

القصور في تسبب الحكم

مع تقديرنا واحترامنا للدائرة الفرعية الرابعة إلا أن الحكم في أسبابه لم يتضمن تلك الأنشطة التي حظرها الأمر السامي رقم (س/٣٨٤٩) وتاريخ ١٩/١/١٤٢٥هـ، مع إشارته إلى أعمال قام بها عبد الرحمن محمد اللاحم ليست محظورة في أي نظام من أنظمة المملكة وبالتالي، فإننا - إذا سلمنا جدلاً - أن الأمر السامي وما تضمنه هو عمل من أعمال السيادة، ومع التسليم أن تقدير العمل على أنه عمل سيادي يمس الصالح العام للبلد، إنما هو راجع لتقدير القضاء، فإننا لا نعلم إن كان عبد الرحمن محمد اللاحم قد ارتكب أي نشاط من الأنشطة التي حظرها الأمر المشار إليه، وقد تكون وزارة الداخلية أخطأت في التطبيق، ونعتقد أن هذا الجانب يمثل قصوراً وفي التسبب لم يترك مساحة واسعة لتدقيق الحكم، ذلك أن تقدير الدائرة الموقرة للعمل على أن سيادي وأنه يمس الصالح العام خاضع للتدقيق.

المطلوب

نلتمس من صاحب المعالي رئيس ديوان المظالم إحالة اعتراضنا إلى دائرة التدقيق بطلب نقض الحكم محل هذه اللائحة الإعتراضية واعتبار قرار سمو وزير الداخلية محل التظلم قراراً إدارياً خاضعاً لرقابة قضاء ديوان المظالم، والتوجيه بالنظر في التظلم والحكم بشأنه.

أعانكم الله،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحامي

عبد الله بن محمد الناصري

القضية الثانية مذكرة بخصوص المنع من السفر

٢٨/٣/٢٠٠٥ (١٨/٢/١٤٢٦هـ)

سعادة الدكتور/ بندر بن محمد الحجار،

سلمه الله،

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أرجو التفضل بالإحاطة أن قضية المنع من السفر بدون أسباب تتعلق بالأمن أو بدون صدور حكم قضائي، أصبحت من القضايا الهامة في المجتمع السعودي، حيث إن المنع من السفر بغير أسباب أمنية أو بغير حكم قضائي يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق والعهود المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك الأنظمة السعودية.

ويسعدني أن أرسل إلى سعادتك مذكرة عن قضية المنع من السفر في المملكة، وفقنا الله جميعاً إلى الخير والصالح لهذا البلد الحبيب. وتفضلوا بقبول أطيب التحية والتقدير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اسماعيل إبراهيم سجيبي
عضو الجمعية

المنع من السفر

المقدمة

أصبحت قضايا حقوق الإنسان تمثل محوراً هاماً على الساحة الدولية ومعيّاراً للحكم على رقي الشعوب وتقدمها، وعلى مدى احترام الأنظمة والتشريعات ونظام الحكم لمواطنة. بل تجاوزت ذلك لتصبح من أسباب التدخل الدولي في الكثير من مناطق العالم، ورغم الاختلاف حول هذا الأمر نتيجة الكيل بمكيالين في قضايا التدخل الدولي بسبب الحفاظ على حقوق الإنسان واستخدام حقوق الإنسان كغطاء للمصالح السياسية وراء ذلك التدخل في بعض مناطق العالم، إلا أن حقوق الإنسان قد تخطت بذلك كونها مجرد تحقيق في قضايا التعذيب والتفتيش على معاملة المسجونين.

وتعتبر الحريات الشخصية من الحقوق الطبيعية للإنسان والتي منحها له الله منذ أن خلقه، فهي حق طبيعي لا يجوز المساس به بالإلغاء، ولا يجوز التنازل عنه، ولا يزول عن الإنسان إلا بزوال الإنسان ذاته، وسلطة الدولة إزاء الحرية الشخصية للإنسان وحقوقه ليست سلطة تقرير أو منح وإنما هي سلطة إعلان وتنظيم وحماية.

إلا أن كفالة هذه الحرية وحقوق الإنسان

عموماً لا يعني المساس بالنظام العام والتعدي على حقوق الآخرين أو على المجتمع أو على البيئة، لذلك ليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيم ممارسة الحرية الشخصية والحقوق الإنسانية بما يكفل مصلحة الجماعة وتحقيق الأغراض السامية التي قدرها عند سن هذه القوانين والتي جعلها المشرع الحكيم سبباً لتلك الحرية الشخصية، ولضمان شرعية القيود والضوابط التي قد ترد على الحرية الشخصية في الأوامر التي تصدر بمنع الأفراد من السفر.

إن المبالغة في إيقاع عقوبة المنع من السفر على المواطنين لأي سبب معقول أو غير معقول لها كلفة سياسية كبيرة، أي أن تكون حركة المواطن وعمله وسفره ومعيشته كلها محكومة بإرادة آخرين يتمتعون بقدرة مطلقة وفورية على إعاقته في أي وقت، ومن أبرز سمات الدولة الحديثة هو التمييز الحاسم بين الدولة (التي تمثل جميع الناس) والمنشآت التجارية التي تمثل مصالح أصحابها فقط بموجب هذا التمييز فإن القطاع التجاري يمنع بصورة كاملة من الاستفادة من قوى الدولة أو صلاحياتها القانونية لتحقيق

سلطة الدولة إزاء الحريات

الشخصية للمواطنين ليست

سلطة تقرير أو منح وإنما هي

سلطة إعلان وتنظيم وحماية

أغراض تجارية خاصة، ومن بينها منع التجار من إيقاع أي نوع من العقوبة على المواطنين.

المنع من السفر هو حرمان للمواطن من حق طبيعي وأصيل يتمتع به بموجب المواطنة وهو عقوبة كبيرة جداً تقارب عقوبة السجن. فلا يجوز حرمان المواطن من حقوقه الطبيعية إلا بموجب قرار من محكمة صالحة وضمن إجراءات التقاضي المعمول بها.

إن منع المواطن من السفر بناء على طلب أي جهة من دون حكم قضائي متكامل الأركان هو مخالفة صريحة للنظام الأساسي للحكم الذي هو مرجع القوانين جميعاً، وإذا أرادت أي جهة أن تحصل على حقوقها فلتقيم دعوى قضائية على من تشاء، لا أن تخرق الحقوق الثابتة لمواطن، والدولة هي الجهة الوحيدة التي لها الحق في إيقاع العقوبات، وهذا الحق مقيد - بموجب النظام الأساسي للحكم - بقرار المحكمة وتوفر ضمانات قضائية متساوية لجميع الأطراف، لهذا فينبغي عدم التوسع في

استعمال القرارات الإدارية، لا سيما تلك التي تنطوي على خرق للحقوق الأساسية للمواطن. إن منع الإنسان من السفر لأسباب غير أمنية، وبدون حكم قضائي يعتبر مساساً بالحريات الأساسية للإنسان (حرية التنقل) التي كفلها له القانون والنظام الأساسي للحكم.

وتعتبر قضية المنع من السفر في المملكة إحدى القضايا الهامة التي توترق المجتمع، حيث تحتوي قوائم المنع من السفر الموجودة حالياً نسبة ملحوظة من الممنوعين من السفر لا يتعلق قرار منعهم بأسباب أمنية أو حكم قضائي صادر ضدهم. وقد توسع بعض الموظفين والمسؤولين في إضافة أشخاص لقائمة المنع من السفر لمجرد التحوط والشبهات غير الأمنية، مثل منع بعض المحكوم عليهم من السفر كتابياً لمجرد صدور حكم عليهم وقضائهم كامل مدة العقوبة، أو الأجانب الذين يمنعون من السفر لوجود مطالبات مالية أو مخالفات مروية وذلك بعد منحهم تأشيرات خروج وعودة حتى يتم سداد المستحقات التي عليهم، وكذلك الأشخاص الذي صدر عليهم حكم بالإفلاس أو الإعسار يتم منعهم من السفر لمدد طويلة قد تصل إلى عشرين عاماً، وهذا أمر مخالف لحق الإنسان في السفر.

المواثيق الإسلامية من قضية المنع من السفر جاءت الرسالة الإسلامية بالحنيفية السمحة والشرعة الجامعة التي تكفل الحياة الكريمة لجميع البشر، ولترتقي بهم إلى الكمال وتهذب الفرد والمجتمع كبيره وصغيره، أغنياءه وفقراءه دون أدنى تفرقة. قال الله تعالى في محكم تنزيله (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً/ سبأ - ٢٨). وجاء في الحديث: (أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة). لذلك فإن غرض تعاليم الإسلام توضيح الطريق القويم لنجاح البشر في الدنيا والآخرة.

إن منظومة الحقوق والحريات العامة في الإسلام تعني بالحقوق التي أقرها الإسلام على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع وللحاكم والمحكوم، وللمسلمين وغيرهم، وهي آليات إسلامية للحق والعدل. كما أن من صميم تعاليم الإسلام ومبادئه التي نادى بها حريات تنطلق من العبودية لله سبحانه وحده لكي تحرر الإنسان من العبودية بكل أشكالها المادية والمعنوية. وأما تلك الحريات والحقوق الوضعية التي تتنافى مع الإسلام أو منح المواطن الحرية المطلقة التي تؤدي في نهاية الأمر إلى تكبيله بقيود لا تنتهي، فقد رفضها الإسلام صراحة.

وقد اهتم الإسلام بإرساء جميع أسس العدالة والمحافظة على الحقوق، ومن أهم تلك الحقوق

أعراف، بذريعة كون هذا العهد لا يعترف بها أو كون اعترافه بها أضييق مدى.

ويتضح من خلال تلك المواد أن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تضمنت حرية التنقل والسفر سواء للمواطنين أو غير المواطنين؛ ونصت تلك المواثيق والعهد حرفياً على عدم إهدار حرية التنقل من خلال الإخلال بهذه المواثيق الدولية التي وقعت عليها جميع دول العالم.

لذلك يجب العمل بهذه المواثيق وذلك ضماناً لحقوق الجميع وعدم وقوع الظلم على أحد وعدم تعطيل مصالح الناس، نتيجة الإخلال بحرية التنقل، واستخدامها للضغط على الخصوم بانتهاك النصوص الموضحة أعلاه.

المواد المتعلقة بقضية المنع في الأنظمة والقوانين السعودية

بالنسبة للمواد المتعلقة بقضية الحريات عموماً وحرية التنقل وحقوق الإنسان، فقد تناولت الأنظمة والقوانين السعودية قضية حقوق الإنسان من خلال المواد المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية. فقد نص النظام الأساسي للحكم ضمن الحقوق والواجبات على حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ومن ضمنها بالطبع حرية التنقل كما توضح المواد التالية.

المادة السادسة والعشرون: تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السادسة والثلاثون: توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام.

كما نص نظام المرافعات الشرعية واللوائح التنفيذية على الحالات التي يمكن فيها منع المدعى عليه من السفر، ومتى يحق للحاكم الإداري المنع من السفر، وهو ما توضحه المواد التالية التي شملها (نظام المرافعات الشرعية - الباب الثالث عشر - القضاء المستعجل).

المادة الثالثة والثلاثون بعد المائتين: تحكم المحكمة المختصة بنظر الموضوع بصفة مؤقتة في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والمتعلقة بالمنازعة نفسها، ولا يؤثر هذا الحكم على موضوع الدعوى سواء رفع طلب الحكم بالإجراء المؤقت مباشرة أو تبعاً للدعوى الأصلية.

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائتين: تشمل الدعاوى المستعجلة ما يلي: ج: دعوى المنع من السفر.

المادة السادسة والثلاثون بعد المائتين: لكل مدع بحق على آخر أثناء نظر الدعوى أو قبل

الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاج الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة، في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالات تنفيذ الحكم عند الإقتضاء. ٤ - لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمراً بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني. ٥ - لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

المادة ١٢: ١ - لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته. ٢ - لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده. ٣ - لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق

المبالغة في إيقاع عقوبة المنع

من السفر على المواطنين لأي

سبب معقول أو غير معقول

لها كلفة سياسية كبيرة

الآخرين وحررياتهم، وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد. ٤ - لا يجوز حرمان أحد تعسفاً من حق الدخول إلى بلده.

كما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد نص على عدم إهدار الحقوق والحريات المعترف بها في ذلك العهد كما هو موضح في المادة التالية:

المادة ١٥: ١ - ليس في هذا العهد أي حكم يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على أي حق لأي دولة أو جماعة أو شخص بمباشرة أي نشاط أو القيام بأي فعل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد أو إلى فرض قيود عليها أوسع من تلك المنصوص عليها فيه. ٢ - لا يقبل فرض أي قيد أو أي تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها أو النافذة في أي بلد تطبيقاً لقوانين أو اتفاقيات أو أنظمة أو

المحافظة على النفس، فقد اهتمت جميع تعاليم الدين الإسلامي بحفظ الدين، وحفظ النفس، والعقل والنسل والمال، وقد ظهر الإسلام كتحدي أخلاقي يتحدى البشرية في أن تستجيب لنداء الإيمان، وليقيم نظاماً أخلاقياً عادلاً وعاماً يعكس تسليماً كاملاً للإرادة الإلهية.

وبالإضافة إلى النصوص التي أوردتها الإسلام للتأكيد على منظومة الحقوق والحريات الفردية عموماً، فقد نصت المواثيق الإسلامية على حرية التنقل والسفر كما جاء ذلك في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فقد قال تعالى: (وَأَخْرَجُوا يَتْرَبُونَ فِي الْأَرْضِ يُبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) (المزمل/ ٢٠). (قل سيروا في الأرض فانظروا) (العنكبوت/ ٢٠). (وامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) (الملك/ ١٥).

والآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تناولت هذا الحق كثيرة ومتعددة، تؤكد جميعها على حق الإنسان في حرية الحركة والتنقل، وقد ضبط الإسلام هذا الحق بناءً على أسس واضحة ولم يتركه عرضة للأهواء أو الاستغلال، ومن هذا المنطلق فقد حرصت الشريعة الإسلامية على حرية التنقل، وقد أوضح بعض الفقهاء أنه ليس للدائن الحق في منع المدين من السفر إذا لم يحل أجل الدين حتى إذا أقر المدين بذلك الدين، وقد أجمع الفقهاء على أنه إذا ثبت إعسار المدين فلا يجوز منعه من السفر.

فالإسلام كان أول من راعى هذه الحقوق، وأمر باحترامها.

فالسفر وحرية التنقل أمر مكفول لكل إنسان ولا يجوز حرمانه منه إلا بضوابط ولأسباب محددة نص عليها القانون الإسلامي قبل غيره من القوانين الوضعية.

المواثيق الدولية من قضية المنع من السفر نصت المواثيق الدولية على حرية التنقل والسفر دون قيد أو شرط إلا بموجب القوانين المنظمة لذلك، وقد ناقشت نصوص العهد الدولي لحقوق الإنسان هذا الشأن من خلال المواد التي نصت على حماية حرية التنقل كما هو موضح أدناه:

المادة ٩: ١ - لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه؛ ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه. ٢ - يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه. ٣ - يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية سريعاً إلى أحد القضاة أو أحد

تقديمها مباشرة أن يقدم الى المحكمة المختصة بالموضوع دعوى مستعجلة لمنع خصمه من السفر، وعلى القاضي أن يصدر أمراً بالمنع إذا قامت أسباب تدعو الى الظن أن سفر المدعى عليه أمر متوقع وبأنه يعرض حق المدعي للخطر أو يؤخر أدائه، ويشترط تقديم المدعي تأمينا يحدده القاضي لتعويض المدعي عليه متى ظهر أن المدعي غير محق في دعواه، ويحكم بالتعويض مع الحكم في الموضوع ويقدر بحسب ما لحق المدعي عليه من أضرار لتأخيرها عن السفر. ويتم منع المدعي عليه من السفر في الحالات التالية:

* إذا صدر أمر القاضي بمنع الخصم من السفر - وإن لم يكن بحضوره - فتبلغ بذلك الجهة المختصة بكتاب لتنفيذه، ولا يسمح له بالسفر إلا بإذن كتابي من القاضي، وهذا الأمر حكم، يخضع لتعليمات التمييز.

* إذا صدر أمر القاضي بمنع الخصم من السفر - لزمه إحاطة الجهة المختصة بما انتهت إليه القضية.

* إذا كان طلب المنع من السفر لأجل تنفيذ حكم مكتسب للقطعية فيكون من اختصاص الحاكم الإداري.

* التعويض للممنوع من السفر يقدره القاضي بواسطة أهل الخبرة.

* يقدم المدعي التعويض الذي حدده القاضي بشيك مصرفي محجوز القيمة باسم رئيس المحكمة ويودع في صندوق المحكمة.

* إذا صدر أمر المنع من السفر والدعوى تتعلق بمبلغ معين فأودعه المدعي عليه لدى المحكمة، أو احضر كيفلاً غارماً ملئاً ووكل شخصاً بمباشرة الدعوى فيسمح القاضي له بالسفر.

يتضح من المواد التي تم استعراضها أعلاه أن الأنظمة السعودية قد اهتمت بمراعاة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ومنها حرية التنقل، وحفظت حقوق المواطنين والمقيمين من انتهاك هذه الحرية، وحددت نصاً كيفية التعامل معها حيث نصت صراحة على الحالات التي يمكن فيها حجر حرية التنقل والمنع من السفر بموجب النظام.

إلا أنه وكما تم استعراضه ضمن هذه المذكرة، فقد تم انتهاك حرية التنقل من قبل العديد من الجهات وأصبحت أوامر المنع من السفر تصدر من أشخاص وموظفين غير مخولين بذلك، وتصدر أحياناً أخرى بدون مراعاة الأنظمة المتعلقة بها حتى من قبل الأشخاص المخولين بإصدار أوامر المنع من السفر؛ وبناء عليه يجب العمل على الحد من تفاقم هذه المشكلة، وتقديم المذكرة بعض الإقتراحات والتوصيات للمساهمة في حلها.

التوصيات

يتطلب حل مشكلة المنع غير النظامي من السفر تضافر جهود جميع الجهات الرسمية والمجتمع ككل لحل هذه القضية التي تضر بالفرد والمجتمع معاً، حيث أن المنع من السفر الذي يخالف الأنظمة المرعية والصادرة بهذا الشأن ينتهك الحقوق الأساسية التي حفظتها الشريعة الإسلامية للمواطن والمقيم، ويخل بالأنظمة التي أصدرتها المملكة لحماية الفرد والمجتمع من أي نوع من أنواع الظلم والتجني على الحقوق الأساسية والحرية الشخصية حسب قواعد الشريعة الإسلامية، وتتمثل أهم المقترحات في التوصيات التالية:

* قصر قوائم المنع من السفر على أولئك الأشخاص الممنوعين من السفر بموجب الأنظمة ووفقاً للإجراءات النظامية التي تحفظ حقوق الأفراد والمجتمع والتي يبينها النظام.

* إلغاء كافة القوائم الحالية فوراً (والتي لا تتعلق بأمن أمني) على أن يشمل ذلك المحكوم عليهم في قضايا جنائية أو إدارية أو خلافه، أي أن يسمح لهذه الفئات بالسفر فوراً.

* رفع جميع المعوقات التي تؤدي عملياً الى

المنع من السفر هو حرمان

للمواطن من حق طبيعي

وأصلي يتمتع به بموجب

المواطنة وهو عقوبة كبيرة

جداً تقارب عقوبة السجن

المنع من السفر للأشخاص سواء كانوا مواطنين أو خارجه، فمثلاً لا يجوز منع أو عدم منح تأشيرة خروج لشخص لمجرد أنه مدين بفاتورة هاتف أو خلافه.

* إتخاذ الإجراءات التنظيمية والإدارية التالية:

١ - تحديد جهة إدارية واحدة لها صلاحية المنع من السفر لأسباب أمنية وتنحصر في وزير الداخلية.

٢ - يجب أن يكون المنع من السفر صادراً من جهة قضائية حسب نظام المرافعات.

٣ - يجب أن يكون المنع من السفر محدد المدة، وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل للتعميم على المحاكم والجهات القضائية بوجوب تحديد مدة منع السفر.

٤ - في حالة وجود حكم أو قرار غير محدد المدة بالمنع من السفر فإن المدة القصوى هي ثلاثة أشهر، وعلى جهة الاختصاص التمديد

لمدة مماثلة في حالة الضرورة القصوى.

٥ - يجب ان تراجع القوائم دورياً كل ثلاثة أو ستة أشهر للتأكد من عدم وجود أو استمرار منع السفر لشخص والتحقق من صحة المنع.

٦ - تقديم كل من ينتهك حرية التنقل بالمنع من السفر عن طريق إصدار أو تنفيذ أوامر المنع من السفر لمصلحة شخصية أو بمجرد الشبهات الى محاكمة عادلة، وإلزامه بدفع التعويض للأشخاص المتضررين من ذلك المنع حسب أنظمة المملكة.

والله الموفق.

الجمعية الوطنية تتعهد بالعمل لحل المشكلة

الرقم ٣٧٧/ش/٢٦٤

التاريخ ١٤٢٦/٣/٢هـ

سعادة الأستاذ إسماعيل إبراهيم سجينى،
حفظه الله

عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

إشارة الى خطابكم رقم ١٢٣/م/٥ وتاريخ ١٤٢٦/٢/١٨هـ، المرفق به مذكرة عن قضية المنع من السفر في المملكة والتي أكدتم من خلالها بأن المنع من السفر بدون أسباب أمنية او بدون حكم قضائي يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية وكذلك الأنظمة السعودية.

نشكر لكم اهتمامكم بالموضوع ونؤكد لكم بأن أحد الأهداف التي أنشئت من أجلها الجمعية هي الوقوف ضد الظلم والتعسف وانتهاك حقوق الإنسان بوجه عام، ولكن في الوقت نفسه أود أن أشير الى أن الجمعية منذ إنشائها وحتى الآن تلقت نحو تسعمائة شكوى تحريرية وشفهية ولم يتقدم لها مواطن أو مقيم بشكوى (منع من السفر).. ولو تم ذلك لتعاملت معها كما يتم التعامل مع القضايا الأخرى، وقد أشارت المذكرة المرفقة بخطابكم في صفحة (٤) الى وجود قوائم تحتوي على نسبة ملحوظة من الممنوعين من السفر الذين لا يتعلق قرار منعهم بأسباب أمنية أو حكم قضائي صادر ضدهم، وأن بعض المسؤولين والموظفين توسع في إضافة أشخاص للقائمة لمجرد التحوط والشبهات غير الأمنية.

ولكي تتمكن الجمعية من القيام بدورها بشكل فعال في تناول هذه القضية نرغب تزويد الجمعية بقائمة الممنوعين من السفر لمخاطبة الجهات التي منعتهم أو حتى الاجتماع بالمسؤولين فيها.

شاكرًا لكم اهتمامكم ومتمنياً لسعادتكم التوفيق

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

د. بندر بن محمد حجار

الخلاف القطري - السعودي

من التجاذب الى المواجهة المفتوحة



أمير قطر: الانتقام

تظهر بها امام العالم، وإذا كانت الجزيرة عاكساً أميناً للتوجهات السياسية القطرية فإن الأخيرة تواجه مأزقاً خطيراً كون التغييرات التي طرأت مؤخراً على أدواتها الاعلامية الفاعلة قد أضرت كثيراً بالموقف السياسي القطري. لقد تجاوزت (الجزيرة) الخطوط الحمراء ولربما كان ذلك على خلاف رغبة القيادة السياسية القطرية أحياناً، فالتوجهات الايديولوجية لمعدي ومقدمي البرامج الرئيسية في القناة كانت تفضي في احيان كثيرة الى خرق محظورات سياسية ودبلوماسية أحياناً.

بالنسبة لحكومة المملكة، فإن الاخطاء القاتلة التي وقعت فيها قطر تمثل انفراجاً لها وفرصة للرد الانتقامي، لما اقترفته الجارة الصغيرة من (تطاولات) بحسب وجهة نظر القيادة السعودية. ولربما ساعدها على الرد الزوابع الصحافية والسياسية التي تراكمت حول قطر في الآونة الأخيرة، وخصوصاً فيما يرتبط بموضوعه الارهاب التي مكنت السعودية من إدارة فوهة المدفع الى الخلف، وصرفت الاضواء الكاشفة الى قطر بعد أن كانت موجّهة اليها طيلة السنوات الماضية، وهي فرصة بالنسبة للسعودية ساعدتها كما أسلفنا الخطأ القاتل الذي ارتكبته القيادة القطرية وثبّتته قنواتها الاعلامية المشاكسة.

لقد فجّر التقرير الصحفي الذي نشرته صحيفة (صنداي تايمز) اللندنية في أواخر أبريل

الجزيرة. ولكن بقيت الأخيرة، على أية حال، عنصر تأزيم في العلاقات بين الدوحة والرياض ومازالت، وللقيادة القطرية ما يبرر استعمال هذا السلاح الفاعل في علاقاتها الخارجية، فالخيارات القطرية باتت مفتوحة على أكثر من جهة في مسعى لفك طوق العزلة الذي كانت تفرضه عليها انحباسها في البوتقة الخليجية. ولا شك أيضاً أن لقطر طموحاً سياسياً يتجاوز حجمها الجيوبوليتيكي والديمقراطي وحتى الاقتصادي، وقد ساقها طوحها الى محاولة الاصطدام بالكبار في المحيط العربي، مثل مصر والتي بلغ الخلاف معها مستوى خطيراً، وفي المقابل حاولت مراراً أن تلعب دور الوسيط بين دول كبيرة كما بين ايران والولايات المتحدة وبين العراق والولايات المتحدة وحتى في المستوى العربي أيضاً بين سوريا والاردن.

بيد أن ما ينقص القيادة القطرية هي الخبرة السياسية المتوازنة والعمل الدبلوماسي المحسوب بدقة، الامر الذي أغاظ كثيراً من الاطراف العربية

القيادة القطرية تحتاج الخبرة

السياسية المتوازنة كونها تدخل

عالمًا شديد التعقيد بأدوات بسيطة

والدولية، كونها تدخل الى عالم شديد التعقيد بأدوات بسيطة رغم الامكانيات الكبيرة. ولذلك لم تفلح التجربة الدبلوماسية القطرية في تحقيق إنجازات سياسية ملحوظة، وظلت ترقب الفرص الضائعة لدى الاطراف الاخرى كيما تحاول الكرة تلو الاخرى من أجل الخروج بمنجز ملحوظ يوازي ما تعكسه قناة الجزيرة من تقنية اعلامية متطورة، توحى وكأن الدولة الحاضنة لها بنفس القدر من التطور على المستوى السياسي على الأقل. وعلى أية حال، يكتب لقناة الجزيرة قدرتها المتميزة في اسدال ستار حريري على الوضع القطري الذي لم يكن بمستوى الصورة الديمقراطية التي تعكسها القناة.

وفيما يبدو فإن الحسابات القطرية لم تكن مؤسسة على معلومات دقيقة ولا على منهج تحليلي متقن ومتعادل، وإذا كانت القيادة القطرية وازعة ثقلها وراء قناة الجزيرة باعتبارها الواجهة الاعلامية والسياسية التي

شهد تدهور العلاقات السعودية القطرية منحى آخر يتسم بدرجة كبيرة بالمفاضة غير المسبوق، حيث تعتمد بعض وسائل الاعلام السعودية مؤخراً تسليط الضوء على الحوادث الاخلاقية لأفراد العائلة الحاكمة في قطر، كجزء من الحملة الاعلامية المضادة التي تقوم بها السعودية وكرد فعل على استمرار قناة الجزيرة في نشر أخبار عن تدهور أوضاع حقوق الانسان والنشاطات الاحتجاجية داخل السعودية.

وبالرغم من أن العلاقات بين الرياض والدوحة مرت بأزمة سياسية حادة منذ عام ١٩٩٢ بعد حادثة مركز الخفوس الحدودي الا أن الجانبين حافظا على قدر من ضبط النفس والاكتفاء بالتصريحات اللاذعة ولكن غير المباشرة التي كانت الدوحة تطلقها كرد فعل على هيمنة الشقيقة الكبرى على دول مجلس التعاون الخليجي، فيما كانت الرياض تحاول على طريقتها الخاصة احتواء (مشاغبة) الجارة الصغيرة عبر الطرق الدبلوماسية والرسائل الخاصة التي كانت تصل تباعاً الى القيادة القطرية.

كان اطلاق قناة (الجزيرة) من قطر بسياستها الاعلامية المتميزة، وبرامجها النقدية أضاف جرعة توتر عالية في العلاقات السعودية القطرية. فلأول مرة ينطلق من داخل الخليج صوت مشاكس يخترق الصمت المطبق على السياسة في هذه المنطقة التي كان يلغها الهدوء. فلم تتعود منطقة الخليج على ظهور أصوات ناقدة من داخلها، ولذلك كانت الجزيرة بأسلوبها النقدي للاوضاع السياسية في السعودية وفي دول مجلس التعاون الخليج عموماً مصدر توتر دائم، وهذا ما أثار رياحاً عاتية حول الرياض التي ما فتأت تبذل كل مافي وسعها من أجل الحفاظ على صندوق أسرارها السياسية مقللاً في وجه شعبها وشعوب المنطقة عموماً.

ربما تمكنت السعودية أن تحيد جزئياً غلواء (الجزيرة) وتغولها الاعلامي وربما كانت المطبّات التي وقعت فيها القناة فيما يرتبط بنشر تقارير وبيانات شبكة القاعدة في ظل حملة دولية لمكافحة الارهاب، والانقسام الخطير الذي وقع بعد الحرب على العراق، اضافة الى ظهور قنوات فضائية أخرى منافسة بكفاءة اعلامية عالية مثل العربية والحرّة وقنوات أخرى.. كل ذلك سرق جزءاً جوهرياً من الرصيد الشعبي لقناة

الماضي زوبعة اعلامية مثيرة. التقرير الذي أعده عوزي محنيمي ضابط الاستخبارات الاسرائيلي السابق والمقيم في لندن والمعروف بكتابة التقارير الميدانية والموثقة بالمعلومات عن منطقة الشرق الاوسط للصحيفة البريطانية، كشف عن تورط الدوحة بدفع ملايين الدولارات لشبكة القاعدة. وقد ذكر التقرير بأن القيادة القطرية عقدت إتفاقاً مع (القاعدة) بأن تدفع لها مبلغاً من المال مقابل استثناء قطر من العمليات الجهادية التي يقوم به التنظيم. ونسب محنيمي



الذي كان في العاصمة القطرية الدوحة هذه المعلومات الى مصادر رسمية قطرية لم يكشف عنها، ولكن قال بأن هذه المصادر كشفت له عن أن الاموال التي يتم دفعها الى رجال دين يقيمون في قطر وهم من المعروفين بتعاطفهم الشديد مع القاعدة.

ويذكر التقرير الصحفي الذي أعده محنيمي للصحيفة البريطانية أن الاموال القطرية تذهب عبر أولئك المتعاطفين مع شبكة (القاعدة) من رجال الدين إلى العراق لدعم العمليات المسلحة التي تقوم بها تنظيمات إسلامية متشددة ضد القوات الأميركية والمواطنين والمصالح العراقية. وكان زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن قد ذكر في آخر رسالة وجهها لانصاره عبر شبكة الإنترنت أن العمليات في العراق تكلف ما لا يقل عن مليون دولار شهرياً.

من اللافت للنظر أن التفجير الانتحاري الذي تعرضت له قطر قبل شهرين وأسفر عن مقتل بريطاني وإصابة ١٢ شخصاً آخرين وأنحت السلطات القطرية باللائمة على رجل مصري يدعى عمر أحمد عبد الله لم يرد بعد التحقيقات حوله إسم تنظيم القاعدة، بل تعاملت أجهزة الامن القطرية مع التفجير الذي وقع بالقرب من مسرح يرتاده غربيون قبالة مدرسة بريطانية خارج العاصمة القطرية الدوحة وكأنه حادث معزول، كما لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم الذي صادف مرور عامين على بدء الحرب في العراق.

يذكر الكاتب الصحافي الاسرائيلي محنيمي في تقريره أيضاً أن ما يطلق عليها بالصفقة بين قطر والقاعدة قد تمت قبل الهجوم العسكري على العراق عام ٢٠٠٣، وذلك خشية هذه الامارة الصغيرة التي استقبلت القوات الاميركية القادمة من القواعد العسكرية السعودية من تعرضها لهجمات انتقامية من تنظيم القاعدة والتنظيمات المشتقة منها أو المتعاطفة معها، خصوصاً وأن الدوحة كانت إحدى اهم القواعد التي تنطلق تنطلق منها الطائرات الاميركية المتجهة الى العراق الى جانب استضافتها للقيادة المركزية للقوات الاميركية في الخليج.

وينقل محنيمي في تقريره عن مسؤول قطري قوله إن عقد الاتفاق بين بلاده وشبكة تنظيم القاعدة قد تم تجديده في مارس الماضي عقب حادثة تفجير المدرسة المسرحية، وقال المسؤول (لسنا متأكدين ما إذا كان الهجوم نفذ من جانب شبكة القاعدة، ولكننا جددنا الصفقة معها حتى نكون أمنين ونحافظ على مصالحنا الوطنية والاقتصادية).. وبحسب التقرير فإن قطر بهذه الصفقة توفر ملاذاً آمناً لعدد كبير من المتشددین الاسلاميين الذين يتعرضون للمطاردة في دول أخرى ويبحثون عن مأوى ينجيهم من الوقوع في أيدي أجهزة الامن.

مما ورد في تقرير الصحيفة البريطانية أيضاً أن الادعاء الفيدرالي في مدينة ميامي الأميركية كان وجه اتهامات إلى كفاح الجيوسي وهو مدير مدرسة سابق في ديترويت لتورطه بالتآمر لقتل وخطف مواطنين من بلدان أخرى،

بدعة متخلفة ومثيرة للازدراء تلك

التي تبرر لحكومات الخليج إسقاط

جنسية إنسان ولد ونشأ على أرضه

كما أنه متورط بجلب أموال دعم للجهاديين، وكان الجيوسي إعتقل حين عودته من زيارة للدوحة قبل اشهر.

آل مرة .. تهجير قطري وتمييز سعودي

قبيلة آل مرة هي من القبائل القاطنة على تخوم المنطقة الحدودية بين قطر والسعودية، ويعيش معظم أفرادها داخل قطر منذ عقود طويلة، وقد ورد إسم القبيلة بعد الحادث الحدودي بين السعودية وقطر في سبتمبر ١٩٩٢. وكانت السلطات القطرية اتهمت قبيلة آل مرة بضلوعها في الحادث وبكونها تمنح ولأهل لعائلة آل سعود، ففي حادثة الخفوس عام ١٩٩٢ زعمت الحكومة القطرية بأن قبيلة آل مرة ساندت القوات السعودية وقامت بمواجهة القوة القطرية مما أدى الى مقتل شيخ بني مرة ثامر المري. وقد قيل حينذاك بأن الحادث يتزامن مع طرح قضية

التجمع القبلي في المنطقة المتنازع عليها بين السعودية وقطر، حيث يتوزع أفراد القبيلة في المناطق الواقعة تحت سيادة البلدين.

وقد شكى زعماء قبيلة بني مرة في السعودية من التمييز ضدهم في الدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات الخاضعة لإدارة حكومية او قريبة من الحكومة. كما تعرض أبناء القبيلة الى حملات اعتقال من قبل أجهزة المباحث. وقد واجهت القبيلة في اكتوبر ١٩٩١ قراراً غاشماً بتجريف منازل افرادها في هجرة السود على طريق قطر، بحجة أن المنازل مقامة بدون ملكية وغير قانونية ولما رفض الاهالي قرار البلدية جاءت لجنة من إمارة الاحساء مع هيئة من وزارة الشؤون البلدية والقروية وباشرت عملية هدم المنازل رغم وجود النساء والاطفال بداخلها، وأدى ذلك الى اشتباك بين رجال القبيلة وقوة حكومية يقودها رئيس شرطة الهفوف وتم قصف مواقع القبيلة في هجرة السود، وأقيمت على أثر العملية نقاط تفتيش على طريق قطر والدمام والرياض بحثاً عن أفراد القبيلة وادى الى اعتقال عدد منهم.

وقد حاولت السلطات السعودية احتواء الازمة في وقت لاحق عن طريق استرضاء بعض رجال قبيلة آل مرة واستمالة بعضهم المتواجدين في قطر. وبحسب الرواية القطرية، فإن السعودية عمدت الى استغلال بعض أفراد القبيلة في عملية الانقلاب ضد الحكومة القطرية الحالية بالتعاون مع الامير السابق خليفة آل ثاني. ولكن السؤال هل هذا يبرر قرار السلطات القطرية بإسقاط جنسية وتهجير المئات من رجال القبيلة الى السعودية بحجة أن من يحمل الجنسية القطرية يجب أن يكون موالياً مائة بالمائة للعائلة الحاكمة في قطر.

في حقيقة الأمر، أن بدعة متخلفة ومثيرة للازدراء تلك التي تبرر لأية حكومة إسقاط جنسية إنسان ولد ونشأ على أرضه. إن الكويت قد تكون المثال الأكثر بروزاً بتصنيفها جنسية رعاياها على أساس التدرج (درجة أولي وثانية وثالثة...وبدون) الأمر الذي يرسى أساساً قانونياً للتمييز بين المواطنين، وقد إتبعته السعودية وقطر بوجه خاص سياسة مماثلة تقوم على أساس ربط المواطنة بالولاء، فقامت بإسقاط جنسية عدد من المواطنين بذريعة مزاوله نشاطات احتجاجية ضد الدولة، ويأتي في سياقها أيضاً المنع من السفر وسحب الجوازات الذي طال عدداً من الاصلاحيين.

ليس مبرراً البتة الاجراء القطري ضد مواطنيها من قبيلة آل مرة، وليست الجذور القبيلة وحدها كافية كيما تكون مبرراً لتدبير ظالم كهذا، كما ليس مبرراً سياسة التمييز التي تتبعها السعودية ضد أفراد القبيلة أو أي مواطن على اساس الانتماء الى قبيلة او طائفة او اقليم. وستبقى مشكلة قبيلة آل مرة جزءاً من الخلاف القطري السعودي ضمن ملفات اخرى لم تحسم بعد.

الشيخ صالح اللحيدان والتحريض على العنف

شرف لا يدعيه وتهمة واردة



لم يكن داعية للعنف والإرهاب؟

البيان.

البيان كان ينضج بالانفعالية واللاتوازن وقد استعاض اللحيدان عن رد التهمة بأدلة مماثلة فقد اكتفى بترديد مفردات قديمة توحى وكأن معدها كان يقصد تبرئة العائلة المالكة من التورط في اعمال العنف في العراق او التحريض عليها. لم يكن البيان الصادر في الاول من مايو متوازناً في لغته ولا أسلوبه، رغم البداية المنطقية المفتعلة التي أضفيت على مقدمته، فقد كان المراد نفي ما ورد دون حاجة للدخول في التفاصيل دفعا لضرورة الانشغال بتقديم الادلة. لقد اعتبر اللحيدان ما نسب اليه من تحريض على الارهاب ودعم الارهابيين في العراق والسعودية مجرد (أمر ودعوى لا صحة لها جازماً أن وراء هذه التهمة أهل إجرام ومريدي إساءة).

وفي محاولة للتراجع عن تصريحه للقناة، فقد عمد اللحيدان الى تحميل العاملين في التقنية الصوتية مسؤولية ذلك على اعتبار ان عبارة التحريض خرجت من غير حنجرته وأن الصوت ليس بصوته (ما قيل عن شريط فيه صوتي وأناني قلت نعم هذا صوتي فأنا لست ممن له تسجيلات سرية وأخرى علنية على الإطلاق وعملية التلفيق وإدخال كلام في كلام في دبلجة تسجيلية أمر معلوم وقطع ما لا يراد وإبقاء ما يظن أنه يحقق الأهداف الخبيثة أمر لا يخفى على كل عاقل عارف بأحوال التسجيلات). إذن الامر ليس اعلامياً بحثاً بحسب اللحيدان بل هناك ثمة أهداف اخرى يراد تحقيقها من وراء بث الحديث المنسوب اليه.

من اللافت أيضاً في بيان اللحيدان أنه يعكس أغراض السياسة بدرجة أساسية فيما تختفي أو لنقل يتخفص فيه البعد القضائي،

والرئيس الاميركي جورج دبليو بوش، وأن هذه الجهات ترى في المصالحة وإعادة بناء التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن ضرباً لمصالحها. ومع صحة هذا الرأي نسبياً، الا أن من الانصاف أيضاً التأكد من صحة المزاعم المنسوبة الى اللحيدان، فالتشدد والدعوات المضمرة وشبه العلنية أحياناً على العنف لم تعد شيئاً استثنائياً، فهناك عدد من الخطابات والبيانات التحريضية التي صدرت خلال العامين الماضيين تحرض بصورة غير مباشرة على الجهاد في العراق ليس ضد الاميركيين فحسب بل وضد المصالح العراقية، وليست المجموعات السعودية التي تتسلل عبر الحدود الشمالية قد اختارت بملء ارادتها طريق ذات الشوكة، لولا وجود محرضين في الداخل على هذا الأمر.

بيان اللحيدان يعكس أغراض

السياسة ويغيب عنه البعد

القضائي، فلم يرفع قضية

تشهير وهو العارف بأمور

القضاء حسب زعمه

على اية حال لقد شكّل شريط اللحيدان مادة دسمة للطعن في نوايا الحكومة السعودية وخطتها في مكافحة الارهاب، وأن العائلة المالكة تتبنى خطاباً مزدوجاً فهي في العلن تدين وتقاوم الارهاب ولكنها في السر تحرض عليه.

إن الضجة التي أعقبت بث فقرات من حديث اللحيدان لابد أنها تركت أثراً بالغاً على الحكومة السعودية، وهو ما دفع بالشيخ اللحيدان كيما يصدر، وبطلب من جهات في العائلة المالكة، بيان نفي وتكذيب بلغة مفرطة في الحدة والدفاعية. لقد وصف أحد المعلقين بيان اللحيدان بأنه بيان مكتوب بدقة (وكانه كتب في مكاتب وزارة الخارجية)، إشارة الى أن ثمة جهة في العائلة المالكة تقف وراء

في البرنامج الحواري الذي بثته محطة إم إس (مايكروسوفت) إن بي سي - الأميركية خلال زيارة الامير عبد الله الى الولايات المتحدة لعقد قمة كروفورد الثانية مع الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش جرى بث فقرات من حديث على شريط فيديو للشيخ صالح اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى يتضمن تحريضاً على القتال في العراق. وقد اتصلت القناة بالشيخ اللحيدان في السعودية وأسمعته الشريط فأكد بأنها كلماته وقال بالعربية: (نعم هذا صوتي). وقد أثار الشريط ردود فعل واسعة في الساحة الاميركية حيث اعتبر ذلك من الادلة المادية على تورط مسؤولين في الدولة ممن يتبنون العنف ويحرضون على مقاتلة الاميركيين في العراق، بما يشكل خرقاً للمهمة التي جاء من اجلها الامير عبد الله لترميم العلاقات المتدهورة بين الولايات المتحدة والسعودية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

شريط اللحيدان الذي تم تسجيله حسب القناة بصورة سرية في أحد المساجد التابعة للحكومة في شهر أكتوبر الماضي صار المادة الخبيرة الأبرز في كبريات الصحف الاميركية مثل الواشنطن بوست ونيويورك تايمز الى جانب المنتديات الحوارية في الولايات المتحدة. الشريط الذي حمل صوت وصورة اللحيدان ينقل دعوة الاخير للجهاد في العراق، وقد قامت القناة الاميركية امتثالاً لقواعد المهنة الاعلامية بالاتصال باللحيدان في مكتبه وسألته عن رأيه في الشريط كما طلبت رأيه في الشريط المسجل فأكد للقناة بأنه صوته وأن الفتوى له وهذا مصدر الاحرج الشديد للحكومة السعودية ولولي العهد الامير عبد الله والوفد المرافق له، الامر الذي جعل من الرد الفوري على الحملة الاعلامية شديد الالاحاح درءاً لتداعيات ذلك على نتائج الزيارة المهمة لولي العهد الى امريكا.

اعتبرت بعض وسائل الاعلام السعودية تسليط الصحافة الاميركية على الخطاب التحريضي لدى اللحيدان جزءاً من حملة جهات متشددة وربما صهيونية تستهدف إفشال قمة كروفورد الثانية بين الامير عبد الله

ففي حالة كهذه ينتظر منه استناده المتكرر الى المرجعية القضائية، باعتبار أن حديثاً مزعوماً كهذا حسب رأيه يندرج في سياق التشهير والافتراء والقذف، وهو العارف بأمور القضاء حسب زعمه، وكان مؤملاً بعد ذلك أن يعلن عن رفعه قضية تشهير وقذف ضد القناة، ولا يعدم اللحيان بوصفه رئيساً لمجلس القضاء الأعلى في البلاد الوسائل المناسبة والقنوات السريعة في ذلك. لكنه لم يفعل ذلك، وتعامل مع القضية من منظور سياسي خالص، واكتفى بالتظلم الذي باتت لغة مكرورة للحكومة منذ الحادي عشر من سبتمبر، مشيراً بأصابع الاتهام الى جهات غير معلومة تستهدف النيل من سمعة المملكة وأهلها وولاة امرها (إنني أجزم أن وراء هذه التهمة أهل إجرام ومريدي إساءة ليس لي وحدي بل إلى دولة لم يعرف عنها إلا الخير وحب الإحسان والمشاركة في تفقيد المخاطر عن كل متضرر أو مظلوم إن اتهماني بما قيل جرم وظلم وعدوان وقد يكون وراء هذا التلفيق واختلاق معان لا أحمل اعتناقها ولا أرضى لأحد بالاتصاف بها لأنها لا تليق بمن يتقي الله ويخشاه وينفر من الظلم ويمقت العدوان). يؤكد اللحيان على موقعيته الحساسة وكونه يحمل في كفه ميزان العدل الذي يلزمه بالنصفة من نفسه ومن غيره، وهذا يجعله حارساً أميناً على ما يصدر عنه من قول وفعل (إنني قاض أعرف دلالات الكلام إن ما يحدث في العراق من خطف للأبرياء وأخذ رهائن أو تفجيرات لا يرضى به عاقل ولا يقره مؤمن ولكن إذا كان وراء الإشاعات واختلاق المواقف ورمي الأبرياء بما ليس فيهم مجرمون حاقدون جريئون على الكذب). ولكن هل مجرد كونه قاضياً وعارفاً بدلالات الاحكام كافياً لاثبات نزاهته، فكم قاض نقض حكماً شرعياً واتبع الشهوات وسقط تحت بريق الدرهم والدينار وخالف أوامر الله وأطاع أوامر حكام الجور. وأين اللحيان من الاتهامات الباطلة التي وجهها القضاء الذي يرأسه ضد الدكتور ربيع صادق دحلان مثلاً من بين عشرات الأبرياء من أمثاله وقد أثبتت الادلة الموثقة براءته من تلك التهم، فيما تواطىء القضاء والأمراء الكبار على تلفيقها ولصقها به. وكان الامير ماجد أمير مكة السابق قد بعث برسالة توضيحية موثقة الى اللحيان ينفي كل الاتهامات المنسوبة الى الدكتور ربيع دحلان ويطلب منه (إتخاذ ما يرويه مناسباً لصرف النظر عن هذه الدعوى لعدم الاختصاص)، ولكن اللحيان أشاح بوجهه عن الحقيقة واتبع ما يمليه عليه الامير نايف وزير الداخلية، بل أقر بالظلم ولم يغير ما على الظالم من قول ولا فعل، بل شارك في اللعبة السديرة الهادفة الى

عزل الامير ماجد رحمه الله من الامارة عن طريق اقتلاع وكيله الدكتور دحلان واصدار قرار باعتقاله رغم محاولات يائسة قام بها عدد من وجهاء الحجاز للتوسط لدى الامير عبد الله الذي استقبلهم اسوأ استقبال ورجع الوفد منكسراً خائباً، بل وتم اصدار قرار بإحالة الدكتور دحلان الى التقاعد ابتداءً من اليوم الاول لاعتقاله الى أن انتهى به الحال للغربة عن وطنه بفعل جور القضاة.

نقطة القوة الوحيدة التي يستند عليها بيان النفي الذي أصدره اللحيان هي خلو أحاديثه من التحريض على العنف داخل السعودية وهو محق في ذلك، فهو معروف بولائه الشديد لولاة أمره وطاعته لأوامرهم ونواهيهم حتى في مجال القضاء، ومن الخطأ الخلط بين رفضه بل وإنكاره العنف في الداخل وبين تشجيعه المقاتلين ان يبنوا بعملياتهم الجهادية عن بلاد الحرمين وليجدوا في القوات الاميركية ودماء العراقيين عوضاً كافياً وأجرأ جزيلاً في الآخرة. نعم يسجل له قوله (إنني أتحدى كل مدع يزعم أنني أحرص السعوديين أو غيرهم بأن يسافروا للعراق لتقتيل الأمريكان والعراقيين بأن يأتي على ذلك بدليل يصلح للاعتماد عليه وأسوأ من ذلك اتهامي بالتحريض على الإرهاب والتفجير في السعودية كأني لست الذي يؤيد قتل هؤلاء

الخطاب الديني السلفي يختزن

كمية هائلة من التحريض على

العنف وليس ذلك من الاسرار

الخافية التي تتطلب جهداً

خارقاً للكشف عنه

(الإرهابيين).

إن اللغة الدفاعية التي أبداه اللحيان في بيانه تصدر عن إحساس مفرط بالخطأ، يتلوه مبالغ مفرطة في تبرئة الذات، فهو لم يقصر بيانه على الشريط المنسوب اليه، بل تجاوزته الى الانخراط في الممانعة الرسمية للاتهامات المتصاعدة ضد الحكومة السعودية في الغرب والولايات المتحدة. فهو يقول (إنني وحكومتني بحول الله في غاية البراءة من أن تكون لنا مواقف معلنة تدعي البراءة وضدها مواقف سرية تدعو للفساد فلم تكن هذه تربيتنا بل نحن وولاة أمرنا أهل صدق وصراحة وأهل عدل ووفاء). وهذه الفقرة من البيان تشي بأكثر من تحمل مسؤولية الدفاع عن العائلة المالكة إزاء وصمة ازدواجية التي لحقت بها

منذ سنوات، وهي وصمة عززها وزير الداخلية بدرجة أساسية الذي عقد اتفاقاً مقدساً مع رجال دين متشددين لاحت المقاتلين في الداخل على الهجرة الى العراق وممارسة العمل الجهادي خارج حدود المملكة، بل أكثر من ذلك، فإن هذه الفقرة تشي بعودة غير حميدة الى الخطاب الرسمي التقليدي المستعمل ما قبل التسعينيات، أي قبل سقوط أوراق التوت من شجرة العائلة المالكة التي باتت تصنف في الادبيات السلفية الجهادية بوصفها من العوائل الدنيوية التي أظهرت الكفر البواح. لم يكن اللحيان بحاجة الى هذا النوع من الخطاب التبريئي، فالخطاب الديني السلفي يختزن كمية هائلة من التحريض على العنف وليس ذلك من الاسرار الخافية التي تتطلب جهداً خارقاً أو ربما نشاطاً سرياً من أجل الكشف عنه، فالمكتبات العامة والجوامع والمدارس فيها ما يكفي من الكتب والمحاضرات الناضجة بتوجيهات جهادية مباشرة، وهي كفيلة بتجنيد العشرات من الشباب غير الراشدين ذهنياً ودينياً للانخراط في مشاريع تضحوية جاهزة. فمئات الافراد من مواطني هذا البلد الذين تم القبض عليهم في سوريا والعراق لم يسقطوا من كوكب آخر على العراق، ولم يقرروا الهجرة والجهاد بمحض الصدفة أو بوحى من حلم رأوه في المنام وإنما لأن هناك شبكة توجيه ديني صنعت وعياً جهادياً بصيغة دامية، فوجدوا أن تلبية النداء يتم عبر تمزيق أجسادهم وضحاياهم.

وبصرف النظر عما قيل عن حديث اللحيان وبيان النفي الصادر عنه، فإن هناك كثيرين في المملكة يدركون تماماً بأن مثل هذه الاحاديث المحرّضة على التطرف في الداخل والخارج وتشجيع جماعات العنف على نقل عملياتها الى العراق واردة بل وشائعة. ولعل كلمة الامير عبد الله الى العلماء قبل سنتين مازالت حاضرة في الازهان حين دعى العلماء وبالأذات المبلغين الدينيين الضالعين في توجيه الخطاب المتشدد الى عدم احراج الدولة والنظر بعين الحكمة الى الاوضاع. وقد جاءت الكلمة بعد أن كثفت وسائل الاعلام الغربية والاميركية على وجه الخصوص اهتماماً خاصاً بمكوّنات الخطاب الديني المنتشر في السعودية عبر الكاسيتات والكتيبات الصغيرة والمصنفات الدينية لزعماء السلفية، والتي كشفت عن المضامين المتطرفة والمحرّضة على العنف والكرهية الدينية، والتي تشكل المادة الايديولوجية والذرائعية لجماعات العنف ليس في السعودية فحسب بل وللجماعات المتأثرة بالخطاب الديني السلفي في أنحاء عديدة من العالم.

نساء بلا ظل

البنية الفقهية مرة أخرى

حمزة قبلان المزيني



المزيني: السلفية تقاوم التجديد من داخلها

اضطر الدكتور القرني إلى إصدار بيان نشرته الصحف يوم الثلاثاء ١٠/٣/١٤٢٦هـ يعلن فيه تراجعاً عن رأيه الذي تضمنه فيلم "نساء بلا ظل".

ويمكن أن نلاحظ في هذه الزبوجة كيف أن الدكتور القرني الذي لا يقل تحصيلاً علمياً عن كثير من المنتسبين للعلم الشرعي يستسلم بهذه السهولة لهذه الضغوط من غير أن يتمكن ليدافع عن رأيه محتجاً بأراء علماء بارزين من علماء الإسلام في القديم أو ببعض العلماء البارزين المعاصرين في العالم الإسلامي ممن لا يقلون مكانة عن "العلماء" الذين "سدوه".

إن في هذا الاستسلام السريع دلالة واضحة على أن التيار الديني السائد في المملكة لا يقبل بأي رأي يخالف رأيه حتى إن كان القائل به من المنتسبين، فعلاً، إلى البنية الفقهية والفكرية نفسها التي يستند إليها. إنه لا يتيح لمن يخالف رأيه أية مساحة لكي يدافع عن نفسه حتى بالاحتجاج بأنه إنما يشترك فيما يراه مع علماء مسلمين يعتد بهم قديماً وحديثاً، أو أنه مجتهد ربما لا يتفق اجتهاده مع ما تراه المؤسسة الدينية، لكن هذا لا يمثل مشكلة، بل إنها تفرض عليه، بدلاً من ذلك، أن يعلن على الملأ أنه مخطئ ولم يوفق للصواب وأنه اعتمد على آراء مرجوحة لعلماء لا ينتسبون لهذه البلاد.

ومن المولم أن ليجأ طالب علم له مكانته المرموقة في السياق الاجتماعي في المملكة لأن يعتذر بصورة ربما تعد إدانة لثقافتنا الدينية ذاتها، بل إدانة لنا جميعاً في محاولتنا الدفاع عن الإسلام وعن أنفسنا أمام الاتهامات العنيفة الباطلة التي نتعرض لها من جهات ترى أننا سبب البلاء والإرهاب اللذين يحيقان بالعالم الآن.

حقيقة لا مجازاً، أن يصل أي مشتغل بالعلم الشرعي في المملكة العربية السعودية إلى مرتبة الاجتهاد غير المقيد بأراء السابقين واختياراتهم. ذلك أن البنية تضع حدوداً صارمة على حرية التفكير الفقهي مستخدمة حججاً كثيرة لم تكن سائدة في عصور ازدهار المدارس الفقهية الإسلامية الرائدة في القديم، بل ربما تلجأ إلى استخدام سلطتها الدنيوية لتحقيق ذلك.

وحالة الدكتور القرني نموذجية في تبينها لهشاشة هذه البنية. فقد تضمن ذلك الفيلم بعض آرائه الجريئة التي تخالف الرأي العام عن غطاء المرأة وجهها، إذ رأى أن هذا الأمر من الأمور الفقهية الخلافية منذ القديم، وهو ما يوحي بإمكان التسامح مع المرأة التي تكشف وجهها.

لكن مخرجة الفيلم أوردت تسجيلاً صوتياً قديماً للدكتور عائض يخالف اختياره هذا. وقد احتج الدكتور القرني في البداية، لا على إيراد المخرجة رأيه الأخير، بل على إظهاره بمظهر المتناقض الذي يقول الآن برأي يخالف ما كان يقول به من قبل وكان يعدّه أمراً لا خلاف فيه. كما احتج، وهو محق، بأنه حتى إن بدا لبعض مشاهدي الفيلم أنه وقع في تناقض إلا أنه لا غرابة أن يوجد مثل هذا "التناقض" بين قولين يفصل بين صدرهما عنه زمن طويل غير فيه من آرائه. وقد استشهد على شرعية هذا الاختلاف بين ما يقوله الآن وما كان يقول به في قديم أيامه بأن هذا دأب العلماء الراسخين الذين يصح اتخاذهم قدوة كالشافعي الذي غير بعض آرائه نتيجة لانتقاله من بيئة إلى أخرى.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فقد تعرض الدكتور عائض لحملة مكثفة من الاستنكار على المستويات الدينية كلها تقريباً، بالإضافة إلى استنكار كثير من الناشطين الذين ينتمون إلى البنية الفقهية نفسها من خارج تلك المؤسسات، وأورد الدكتور القرني في بيانه أسماءهم. وتحت ضغط هذا المد الهائل من الاستنكار

ليس من المروءة استغلال ما حدث من تطورات تتصل بظهور الدكتور عائض القرني في فيلم "نساء بلا ظل" وإدلائه ببعض الآراء عن حجاب المرأة التي عدت مخالفة لما كان يقول به هو نفسه قبل سنوات ولما عليه الرأي المعمول به عند التيار الديني السائد في المملكة، ثم إصداره بياناً يعلن فيه رجوعه عما رآه من رأي "متسامح" في شأن تغطية المرأة وجهها نتيجة لـ "تسديد" بعض "العلماء" له، كما قال في بيانه المشار إليه.

غير أن هذه الواقعة ربما تتيح لنا مرة أخرى زاوية للتأمل في أسباب ما نعاناه منذ عقود من مشكلات عميقة تتصل ببعض الاختيارات الفقهية والطرق التي نقارب بها الشأن الديني عموماً.

ولم يكن الدكتور القرني الوحيد الذي مر بمثل هذه المحنة، فقد مر بمثلها بعض أعضاء "هيئة كبار العلماء" بعد أن صرحوا بأراء تنصف ببعض المرونة المتحفظة عن أمور تخص المرأة، إذ تعرضوا لكثير من التيكيت والتأنيب والوعيد إن لم يعلنوا على الملأ تراجعهم عن تلك الآراء التي لا ترضى عنها بعض العلماء والدعاة (ولست بحاجة إلى ذكر تلك الحالات، إذ يعرف قراء "الوطن" بعضها لأن صحيفة الوطن كانت مسرحها. كما كان الدكتور القرني ضحية لبعضها).

ومع تعاطفي العميق مع الدكتور القرني في هذه المحنة إلا أن حدوث مثل هذه الواقعة مرة تلو المرة يشير إلى أمور خطيرة تعاني منها البنية الفقهية التي تستند إليها تلك المؤسسة.

وقد كنت كتبت في هذه الصفحات مقالاً بعنوان "التقليد ليس علماً"، عرضت فيه لرأي الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - الذي يقضي بأن وصف "العالم" لا ينطبق في حقيقته إلا على من يصل إلى مرتبة الاجتهاد والخروج من تقليد الآخرين ليصل إلى التفرد بأراء خاصة به يصل إليها عن طريق البحث الدؤوب والتفكير العميق. لكن الواضح أن البنية الفقهية تمنع،

بعد أن أفتى بكشف الوجه

عائض القرني يعتذر بعد ضغط المشايخ



تراجع خوفاً من المتطرفين

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فكشاً للباس وإزالة للغموض حول مسألة قلبي في حجاب المرأة المسلمة، فأحبُّ بيان ذلك في مسائل:

الأولى: أنه جاءني فريق عمل متكامل من الإعلاميين والمصورين وغيرهم، ورأيتُ في المشاركة في هذا البرنامج مصلحة في مخاطبة شعوب وأطراف لم تسمع منا، وهي بأمر الحاجة إلى السماع منا اليوم.

الثاني: جرى حديث عن تغطية الوجه، واختلاف العلماء فيه، وهي مسألة فقهية اختلف فيها السابقون من الأئمة والعلماء، وذكّرتُ رأي الشيخ الألباني وغيره في كشف الوجه. وحيث أن هذا الكلام موجّه للغرب فالمناسبة والمقام اقتضت ما سبق، وأنا على مذهب الأئمة القائلين بوجوب تغطية الوجه من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين، والعلماء المعروفين في هذا البلد وغيرهم وعلى رأسهم أعضاء اللجنة الدائمة للإفتاء وهيئة كبار العلماء؛ لعدم الأدلة في ذلك كقوله تعالى: (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يُعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيماً)

قال السيوطي: "هذه آية الحجاب في حق سائر النساء، ففيها وجوب ستر الرأس والوجه عليهن". وحديث عائشة: "كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذوا بنا سَدَّتْ إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناها". رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي.

وحديث أسماء: "كُنَّا نغطي وجوهنا من الرجال وكُنَّا نمتشط قبل ذلك في الإحرام". رواه ابن خزيمة، والحاكم.

وحديث عائشة: "يُحرم الله نساء المهاجرات الأول، لما نزلت (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) شققن مروطهن فاخترن بها". رواه البخاري

وحديث عائشة عند الشيخين: "وكان صفوان يراني قبل الحجاب، فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني، فحَمَرْتُ وجهي عنه بجلبابي".

وقصة عائشة مع عنها من الرضاع لما جاء يستأذن عليها بعد نزول الحجاب فلم تأذن له حتى أذن له النبي صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة: "كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس" متفق عليه.

وحديث أم عطية لما قالت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "تلبسها أختها من جلبابها" متفق عليه.

ولهذا فالقول بالصواب والذي اعتقده وأراه وأرضاه لبناتي وأخواتي المسلمات ستر الوجه، وقد عدتُ إلى كلام أئمة الإسلام وما جمعه شيخنا الشيخ عبدالعزيز ابن باز في رسالته (تحريم السفور) وما ذكره الشيخ الشنقيطي في (أضواء البيان) وحرَّره الدكتور بكر أبو زيد في (حراسة الفضيلة) والدكتور محمد إسماعيل المقدم في (عودة الحجاب) وهو عين الصواب، وقد خاطبتُ سماحة المفتي ومعالى وزير الشؤون الإسلامية وفضيلة الدكتور الشيخ صالح الفوزان فأرأوا إرجاع الناس إلى القول الراجح والصحيح في المسألة هو الأولى، كما أشكر كل من سددني في هذه المسألة من أهل العلم: كالدكتور ناصر العمر، والدكتور سلمان العودة، والدكتور عوض القرني والدكتور سعد البريك، والدكتور عبدالعزيز الحربي، والدكتور وليد الرشودي، والشيخ راشد الزهراني، والشيخ فهد القاضي، والشيخ عبدالله الوطبان، وغيرهم. وهذه كلمة أقولها بصدق وقوة أنني ممن يحارب السفور والتبرج الذي يدعو إليه المستغربين، وأنادي بالحجاب والطهر والعفاف والغيرة أمام دعوات أهل الشهوات في مخططهم من استهداف المرأة وإخراجها من حشمتها وحجابها، وقد طرحتُ هذه المقولات فيما يُسمى بنظام العالمي الجديد، ويسمونها حقوق المرأة وقد بيَّنتُ في اللقاء المسجل كيف كفل الإسلام للمرأة حقوقها، وأعلى مكانتها، وحفظ كرامتها، فأبّرأ إلى الله من كل ما يوافق دعاة التغريب المعّدين على حرمان الإسلام.

فمن هنا أعود علناً إلى القول الصحيح الذي دلت عليه النصوص وكلام العلماء، واستغفر الله العلي العظيم لي ولكم ولجميع المسلمين، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه. وصلى الله على نبيه وآله وصحبه وسلم.

عائض القرني

ويتبين هذا مما قاله الدكتور القرني في بيانه، معتذراً عن رأيه الذي عبّر عنه في ذلك الفيلم المشؤم. فقد سوغ مشاركته في الفيلم، في بداية بيانه، بأنه رأى: "... في المشاركة في هذا البرنامج مصلحة في مخاطبة شعوب وأطراف لم تسمع منا، وهي بأمر الحاجة إلى السماع منا اليوم". ثم تأتي الطامة في قوله: "وحيث إن هذا الكلام موجّه للغرب فالمناسبة والمقام اقتضت ما سبق". أي إن الرأي المتسامح الذي رآه لا يمثل رأياً مبدئياً بل رأياً يصلح لخطاب الغربيين وحسب.

ويكشف هذا الاعتذار الأخير عن طرف من هذه البنية الفقهية التي أشرت إليها. فهو يشهد بأن لنا خطابين: أحدهما موجّه للداخل يتصف بالتمسك بالآراء المتشددة الخاصة بالمرأة، والثاني "متسامح" جاهز للتصدير للخارج في محاولة لخداع الآخرين ظناً أننا بذلك ندافع عن أنفسنا.

والواقع أن اللجوء إلى مثل هذا الاعتذار إنما يكشفنا أمام العالم. فكيف نتوقع، إذن، ممن يقرأ هذا الاعتذار أن يثق بما نقول وأن يصدقنا حين نتحدث عن "سماحة الإسلام"، وعن "رفض الإسلام للعنف"، وعن "الحوار" وعن "قبول التعايش مع الآخر"، وغير ذلك؟

أليس العالم الخارجي معذوراً، بعد هذا، إن شك في نياتنا ولم يعر محاولتنا للدفاع عن أنفسنا أي اعتبار؟ أيمن أن نلوم الآخرين حين يتهموننا بازدياد المعايير؟ أيمن أن نلوم الآخرين على عدم فهمهم لنا، فيما نزع؟ أيمن أن نحتج عليهم بأنهم يفسرون كلامنا بغير ما يقتضيه؟

كيف لأحد أن يثق، بعد هذه الواقعة، بأي رأي فقهي صادر عن بعض العلماء والدعاة؟ كيف يمكن للبعض أن يكونوا قدوة لنا في تلمس الحق والرجوع إليه؟ كيف يمكن أن يأنس الشباب بالمؤسسة الدينية فيحترموها ويلجأوا إليها بدلا من وقوعهم بين مخالب الذين يقتاتون على التشنيع على هذه المؤسسات من أولئك الذين يزعمون أنهم وحدهم يمثلون الانتساب الحقيقي إلى العلم الشرعي؟

لقد كشفت هذه الحادثة، مرة أخرى، بعض الأسباب الكامنة وراء ما نعانيه في المملكة من احتقان فكري تمثلت نتائجه المرة، ولا تزال تتمثل، فيما يتعرض له وطننا من انفصامات حادة وحوادث إرهابية قاتلة. إن أحد أسباب هذا الوضع المؤسف يكمن في أحادية الرأي وعدم استثمار الكفاءات المتنوعة في البحث عن أفضل الطرق للتعامل مع الشأن الديني المؤثر أكثر من غيره في مجتمعنا.

الوطن ٢١/٤/٢٠٠٥

الدميني يطالب المحكمة بتطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه الحكومة

الدعوة للإصلاح السياسي حق لنا

أضاف الأستاذ الشاعر والإصلاحي الكبير علي الدميني الى مرافحته ضد الإتهامات التي وجهت إليه، رسالة الى أعضاء هيئة المحكمة، يوضح لهم فيها أن الحكومة وقعت على موثيق عديدة بينها الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي وقع عليه في تونس العام الماضي، وأشار الى ان الحكومة ملزمة بتنفيذ الميثاق، وأن ما يحتويه من نصوص ومواد تسقط الدعوى ضده وضد زملائه، وتجعل منها دعوى باطلة، وتلزم الحكومة بتوفير مساحة للتعبير عن الرأي وعدم التعرض للمواطنين. وأشار الدميني الى أن ما وقعت عليه الحكومة يدعم دفاع المعتقلين الإصلاحيين، من جهة أن ما قاموا به أمر شرعي وقانوني، وأن الحكومة هي التي انتهكت باعتقالها ما وافقت عليه ووقعت عليه من معاهدات عربية وغير عربية.

والمعلوم أن الحكومة السعودية وقعت على معاهدات دولية عديدة تتعلق بالتزامها احترام حقوق الإنسان والمرأة ومنع التعذيب والإعتقالات التعسفية، ولكنها لم تلتزم بها ولم تصبح جزءاً من منظومتها القانونية، بل هي - كما في حالة الإصلاحيين المعتقلين - انتهكت كل ذلك، ولا أدل على هذا من لائحة الإتهامات التي وجهت الى المعتقلين والتي تتناقض مع حقوق المواطنين البديهية التي أقرها الإسلام والقوانين الدولية.

ولكن الحكومة السعودية تحاول، وعبر مشايخها الفاسدين في جهاز القضاء، الترويج لانتهاكات قام بها الإصلاحيون على أساس ديني، واستخدام عبارات: نشر الفتنة، والتطاول على حقوق ولي الأمر، وغيرها من العبارات المطاطة؛ والتي يجدر أن يتهم بها أمراء العائلة المالكة أنفسهم ومن يدور في فلكهم. فيما يلي نص رسالة الدميني، الشاعر والمعتقل الإصلاحي.

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة المحكمة الموقرة، حفظهم الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. مع التحية والتقدير، أرفق لكم مدونة «الميثاق العربي لحقوق الإنسان» (الميثاق) الذي تبنت التوقيع عليه حكومات الدول العربية في قمته السادسة عشرة التي استضافتها تونس في ٢٣ مايو/ أيار ٢٠٠٤م، وقد أعلنت الوسائط الإعلامية عن توقيع حكومة المملكة العربية السعودية على هذا الميثاق، وتم إيداع الموافقة لدى جامعة الدولة العربية. وكما ترون، فإن هذا الميثاق لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وإنما يتوافق مع قيمها الخالدة في كفالة الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، والتسامح والأخوة بين البشر.

وقد تعهدت الدول العربية الموقعة على هذا الميثاق، ومنها حكومة بلادنا، على أن يتمتع كل شخص خاضع لولايتها

بالحقوق والحريات المنصوص عليها فيه، دون تمييز، ومنها ضمانات الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير كما تعهدت الحكومات العربية أيضاً بموجب توقيعها على هذا الميثاق على تطبيق ما ورد فيه من حقوق للمتهم، ومنها على سبيل المثال: الحق في محاكمة عادلة، وأن تكون

نظام الإجراءات الجزائية

لا يطبق، والإدعاء مسؤول

عن التحقيق في قضايا

الرأي وليس المباحث

المحاكمة علنية إلا من حالات استثنائية تقتضيها مصلحة العدالة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان، وكذلك ما نص عليه الميثاق من «أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص تشريعي سابق»، و.. «أن كل متهم برئ حتى تثبت إدانته بحكم بات وفقاً للقانون».

وإن حكومة بلادنا بتوقيعها على هذا (الميثاق) تعزز الأسس العادلة التي قامت عليها الدولة، وتدعم الأسس الشرعية لحقوق الإنسان في الإسلام، وتفتح المجال أمام كفالة حرية الرأي والتعبير، وحماية المواطن من انتهاكات الجهات الأمنية أو غيرها لتلك الحقوق والحريات، صوناً للحقوق وعملاً بسيادة القانون العادل على الجميع.

وإن سلطات القضاء الموقرة، التي تأخذ على عاتقها إقامة العدل وتطبيق الشرع والقانون، هي الأولى بأن تكون الجهة الأكثر حرصاً على جعل هذا (الميثاق) جزءاً من منظومتها التشريعية والنظامية بحيث يصبح واحداً من الأنظمة المرعية المعمول بها في بلادنا.

أصحاب الفضيلة:

إن في التزامكم بالعمل بموجب بنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان تأكيد على مصداقية تنفيذ ما التزمت به حكومة المملكة من تعهدات على المستوى العربي والدولي من جهة، وفيه تأكيد من الجهة



«يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية دون تأخير أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية، ويجب أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو يفرج عنه». وهذا مع الأسف ما لم يتم العمل به في قضيتنا.

التحقيق معهم، ولم يتم تحويلهم إلى القضاء بعد أن أمضوا مدد زمنية تجاوزت الستة أشهر، وهذا مخالف لنظام الإجراءات الجزائية في المملكة. ويهمني التأكيد هنا، على أنه في الوقت الذي أطالب فيه بالالتزام بالعمل بما ورد في «الميثاق العربي لحقوق الإنسان» من بنود تكفل حقوقنا، وترفع عنا الظلم الذي لحق بنا، فإنني أطالب السلطات القضائية الموقرة بالعمل على تطوير نظام الإجراءات الجزائية في المملكة بما يتوافق مع بنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لأنه لا يمكن الإبقاء على نظامين متعارضين ضمن منظومة تشريعية واحدة.

كما أطالب السلطات القضائية الموقرة بإلزام الجهات المعنية بالعمل بموجب النظام والقيام بتفقد السجون وأحوال السجناء والتأكد من تطبيق الأنظمة التي تكفل حقوق المتهمين، ومحاسبة المخالفين لتلك الأنظمة.

وفي الختام، أسأل المولى العلي القدير أن يوفقكم إلى إقامة موازين العدل، والنظر فيما يستجد في حياة الناس من أحوال وتنظيمات لا تتعارض مع المقاصد الكلية للشريعة، من أجل إحقاق الحق، والعمل على ضمانة حقوق الإنسان، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

علي الدميني

من دعاة المجتمع المدني والإصلاح

الدستوري

الرياض ٢٤/٣/١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥/٥/٣م

ج- وحيث أن اعتقاله وزميلي طوال هذه المدة يدخل ضمن مسمى الاعتقال التعسفي، فإنني أطالب عدالتكم بتبرئة ساحتنا، والإفراج الفوري عنا، وتعويضنا عما لحق بنا من أضرار مادية ومعنوية، وذلك بحسب البند (١٤) من الميثاق في فقرته (ز) والتي تقول: «لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي، أو غير قانوني، الحق في الحصول على تعويض». ولعله من المهم أن أشير إلى أن مضمون هذا البند قد ورد في نظام الإجراءات الجزائية في المملكة.

د- كما أود أن أوضح في هذا المقام أن نظام الإجراءات الجزائية في المملكة قد اشتمل بنود عديدة لضمانة حقوق المتهم، إلا أنه لا يتم تطبيقها، ومن ذلك عدم إحالة المعتقلين في قضايا التعبير عن الرأي إلى

السجون تعتقل مئات لم يسمح

لمحاميهم التوكيل عنهم ولم

يحولوا الى القضاء رغم مرور ٦

أشهر خلافاً للقانون

الإدعاء العام للتحقيق معهم، فيما يتفرد محققو المباحث بتلك المهمة، ومنها عدم تمكين المتهم من توكيل محام لحضور التحقيق معه والترافع عنه أمام القضاء، كما أن سجون المملكة تعتقل المئات من مسجون الرأي أو العنف والإرهاب ممن لم يتم تمكينهم من توكيل محام لحضور

الأخرى على حرص القيادة في بلادنا على المضي في طريق الإصلاح السياسي الشامل، لأن كفالة حرية الرأي والتعبير والضمير عنوان رئيس للمضي في عملية الإصلاح الطويلة.

ولكل ذلك، فإنني أطالب عدالتكم بتطبيق ما ورد في هذا الميثاق من مواد تتعلق بقضيتنا، وأخص من ذلك ما يلي:

أ- كفلت بنود «الميثاق العربي لحقوق الإنسان» الحقوق السياسية للمواطن في بندها رقم (٢٤)، والذي ينص على:

١. لكل مواطن الحق في حرية الممارسة السياسية.

٢. لكل مواطن الحق في تكوين الجمعيات مع الآخرين، والانضمام إليها.

٣. لكل مواطن الحق في حرية الاجتماع وحرية التجمع بطريقة سلمية.

كما أن بنود (الميثاق)، قد أكدت على كفالة حرية التعبير عن الرأي في البند (٣٢)، في الفقرة (١) التي تقول: «يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة دونما اعتبار للحدود الجغرافية».

ولذا، فإن ماقت به وزملائي والمشاركون معنا - الذين يزيد عددهم على ألف مواطن ومواطنة - من نشاط يدعو القيادة إلى المضي في عملية الإصلاح السياسي الشامل، يقع ضمن حقوقنا التي كفلها ذلك الميثاق.

وفي هذا السياق يصبح اعتقاله وزميلي الدكتور الحامد والدكتور الفالح، طيلة هذه المدة التي تجاوزت عاماً وشهرين، اعتقالاً تعسفياً لا مبرر شرعياً أو قانونياً له، وذلك بحسب البند (١٤) من الميثاق الذي ينص على: «لكل شخص الحق في الحرية، والأمان على شخصه، ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفياً بدون سند قانوني».

ب- كان ينبغي تقديمي وزملائي إلى القضاء لمحاكمتنا علنياً في وقت مبكر من مدة اعتقالنا للبت في مشروعية إبقائنا في السجن، وذلك حسب البند (١٣) من الميثاق وما ورد في فقرة «هـ»، والتي تنص على:

التوازن بين السكان والحاجات الاقتصادية

مع اعلان نتائج الاحصاء السكاني بصورة رسمية تثار القضية الجوهرية حول علاقة الحجم السكاني بالدورة التنموية الشاملة للبلاد، إذ من المستحيل رسم سياسة اقتصادية محكمة في أي بلد دون حساب العامل السكاني بوصفه المحور الذي تدور حوله العملية التنموية الشاملة والذي على ضوئه يتم التخطيط للسياسات الاقتصادية الوطنية. من الناحية المبدئية، يشكل السكان إحدى القواعد الرئيسية الثلاث لقيام أي دولة في العالم: الأرض، السكان، القوانين. فالسكان هم العمود الفقري والبنية الأساسية في جسم الدولة، ومصدر الثروة والطاقة والعطاء، وبإستبعاد الاطفال والشيوخ والعجزة فإن باقي السكان يطلق عليهم قوة العمل. لقد شكلت الاحصائية السكانية مصدر قلق بالنسبة للدولة السعودية منذ نشأتها، وذلك عائد بدرجة أساسية الى سبب أمني في أحد جوانبه حيث العلاقة غير المتكافئة بين السكان والمساحة الجغرافية للدولة، بيد ان تداعيات المشكلة كانت أكبر من ذلك حيث أن غياب احصائية سكانية دقيقة وتفصيلية أدى الى اختلالات عميقة في عملية التخطيط الاقتصادي والتنموي بصورة عامة في البلاد، حيث التوزيع غير المتكافئ للثروة والخدمات بين المناطق، والانتقالات غير المنظمة لقطاعات سكانية، والانثيال العشوائي على المدن ومشكلات أخرى ذات أبعاد اجتماعية وامنية.

وإذا ما نظرنا الى الاحصائيات السكانية الرسمية، فإن احصائية عام ١٩٧٤ أظهرت أن العدد الاجمالي للسكان في السعودية نحو ٧.٠١٢.٦٤٢ مليون منهم ٥.١٢٨.٦٦٥ مليون مواطنون. أما في التحقيقات الخاصة بالاحصاء الآخر في عام ١٩٧٦ فلم تعلن، فلم يكن للأخير وزن ثقيل. وبحسب تقديرات عام ١٩٩٠ فإن عدد السكان في السعودية قد تم تعديله لعام ١٩٩٢. وكان تقدير هيئة الامم المتحدة والبنك الدولي لعام ١٩٩٠ لإجمالي عدد السكان في المملكة بنحو ١٤ مليون نسمة ويشكل السكان المحليون نحو ٩.١ مليون نسمة، وإن أكثر من ٥٠ بالمئة من السكان هم أقل من ١٥ بالمئة. وبحسب الاحصائية المعلنة مؤخراً، فإن عدد السكان في السعودية قد ظهر أقل مما كان متوقعاً حيث كان اجمالي عدد

السكان الاصليين يربو قليلاً فوق الـ ١٦ مليون نسمة، بينما كانت التقديرات المعلنة لعام ٢٠٠٠ تفيد بأن عدد السكان سيصل الى ١٩ مليون نسمة، بناء على نسبة نمو سكاني تقدر بـ ٣.٥ بالمئة.

على أية حال، فإن غياب معلومات موثقة حول حجم وتوزيع السكان السعوديين في السنوات الماضية قد كشف عن معوق رئيسي للتخطيط الصحيح وأبحاث السوق في كافة المناطق من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أشارت دراسات عديدة الى أن الحكومة السعودية تعتمد استخدام رقم عال للسكان المحليين، والذي كان يوحي بأنه كبير جداً في سبيل إغراق وتضليل النسبة العالية لغير السعوديين الذين يعيشون في المملكة.

إن السياسات التي اتبعتها الدولة في تقدير الحاجات الاقتصادية للسكان قائمة على أسس غير علمية، ولذلك ما كان لهذه التقديرات أن تنجي الدولة من مشكلات مستقبلية جد

التأكيد على دور القطاع الخاص

لا تدعمه قوانين جديدة وفي

بعض الأحيان أظهرت الحكومة

تراجعاً عن سياسات الخصخصة

خطيرة، حيث أن تركيز النشاط الاقتصادي في مراكز محددة قد أدى الى تفجر مشكلات اقتصادية واجتماعية في مناطق أخرى ظلت مهملة في التخطيط الاقتصادي الوطني.

إن احصائيات وزارات الدولة والمتعلقة بالسكان في سياق التحول الاجتماعي والاقتصادي تبدو ذات طبيعة جدلية الى حد كبير، رغم ما تظهره من تبدل بنيوي في الدولة والمجتمع. إن مؤشرات وزارة الشؤون البلدية والقروية في بداية عام ١٩٩٠ تفيد على سبيل المثال بأن ٧٥ بالمئة من سكان السعودية تم توطينهم وأن ٢٢ بالمئة يعيشون في القرى و٣ بالمئة هم من الرحل، ولكن هذا التبدل لا يلفت الى المشاكل التي صاحبت عمليات التوطين فضلاً عن طبيعة المشكلات التي واجهت ما يقرب من ربع السكان الذين يعيشون في القرى والتي كانت واحدة من مظهراتها الكارثة

المأساوية التي وقعت مؤخراً في منطقة عسير جنوب السعودية حيث ذهب ضحية إهمال وزارة النقل والمواصلات ٢٨ شخصاً بفعل الطرق غير الآمنة التي تكفلت الوزارة بمدها وأحدثت فجائع على مدى ٢٥ عاماً، يضاف اليها عشرات الحوادث في مناطق أخرى مثل حرائق المدارس والاختناقات والتصدعات في الطرق والسدود وغيرها، اضافة الى تردي الخدمات الاقتصادية والصحية والتعليمية في العديد من مناطق المملكة.

تفيد الاحصائيات الرسمية بأن وزارة الصحة مسؤولة عن ٦٠ بالمئة من مراكز الرعاية الصحية حسب تقديرات منتصف عام ١٩٩٠ حيث تدير الوزارة ١٦٣ مستشفى و ١.٦٦٨ مركزاً للرعاية الصحية توظف ٥٧.٠١٨ شخصاً. وفي المملكة هناك ٨٥ مستشفى تستوعب ٣٩.٥٠٠ سريراً، ولكن وراء هذه الارقام المبهرة تكمن مأساة عظيمة في مجال الخدمات الصحية، حيث باتت المستشفيات الحكومية عاجزة عن توفير الحدود الدنيا من متطلبات العلاج للأمراض الشائعة فضلاً عن انعدام كثير من الاصناف الدوائية لأمراض منتشرة في المملكة دع عنك قوائم الانتظار للعمليات الجراحية التي تطول يوماً الامر الذي أعطى فرصة للمستشفيات الخاصة كيما تمارس نشاطاً تجارياً عالي الربحية.

إن الحديث عن التوازن بين الحجم السكاني والحاجات الاقتصادية يفرض نفسه على الخطط الخمسية بوصفها المعتمد في التخطيط التنموي الافتراضي للدولة. فقد كان من أهداف الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) إرساء البنية التحتية للدولة (شق الطرق، بناء المطارات وتشيد المدارس والمستشفيات وبناء المراكز التجارية)، وقد حققت العملية قدراً معقولاً من الاهداف بالرغم من الفساد المالي والاداري المصاحب لهذه الخطة. وقد كانت الحكومة الزبون الأكبر بنسبة ٦٧ بالمئة من كافة فعاليات البناء خلال الخطة الخمسية الاولى مثل الطرق، سكك الحديد، موانئ، مطارات، مواقع عسكرية، وتجهيزات، مستشفيات، مدارس، وجامعات، ومشاريع البيوت السريعة، والمجمعات الحكومية. في القطاع الخاص كانت مجالات البناء محددة في الفيلات والقصور والمجمعات السكنية،



منشآت نفطية

٤.٥٠٠ مليون دولار من مصادر خارجية أبرمت في مايو ١٩٩١ وقرضاً آخر محلياً بقيمة ٢.٥٠٠ مليون دولار من مصادر محلية في يونيو ١٩٩١، يضاف إلى ذلك قروض الشركات المدعومة من قبل الحكومة. فمن أجل تخفيض الضغط على مصادر الدولة فقد أعطيت الشركات الحرية للاقتراض مباشرة من مصادر دولية ومحلية وتشمل هذه القروض قرضاً بـ ٢ مليار دولار لشركة

بالقياس إلى ١٧ مليار دولار قبل الأزمة. وقد كانت المملكة تمتلك احتياطاً نقدياً في عام ١٩٧٧ يقدر بـ ٦٠ مليار دولار وهي ممتلكات السعودية الخارجية (ذهب، ودائع، استثمارات)، وقد ارتفع المبلغ إلى ما يربو عن ٩٠ مليار دولار في نهاية الثمانينات إلا أن فاتورة حرب الخليج والانفاق الدفاعي المرتفع أدى إلى نضوب الاحتياطي النقدي والذي وصل إلى ما يقرب من ٥ مليارات دولار عام ١٩٩٢. ١٩٩٣. وتعرف الاحتياطات النقدية السعودية في الخارج عادة على أنها الأصول الأجنبية للسيولة الحكومية زائداً الاستثمارات الأخرى الخارجية ويعتقد بأنها تساوي التقديرات الواردة تقرير ساما لموقفها من الوجودات الأجنبية. في مارس ١٩٩١ قدرت ساما الوجودات الأجنبية بنحو ٢٠٢.٨ بليون ريال (٥٤.١ بليون دولار) بانخفاض من كافة الاوقات من ٤٩٨.٥ مليون ريال (١٤٥ بليون دولار) في نهاية سبتمبر ١٩٨٢. وكان هناك تساؤل حول السيولة الاحتياطية الكلية، مع جزء في الاشتراكات في المؤسسات الدولية وجزء منه ربما القروض إلى الدول والتي يمكن الحصول عليها بصعوبة بالغة. فقد وصل الاقتراض الخارجي متوسط الأمد في ١٩٩١ و ١٩٩٢ من قبل الحكومة والشركات الحكومية إلى ١٠ بلايين دولار، ولأول مرة يتم تغطية عجوزات الحساب الجاري عن طريق القروض. على صعيد الموازنة السنوية، فقد بلغت ميزانية عام ١٩٩٢ ما مقداره ١٨١ ألف مليون ريال وهو حوالي ٣٠ بالمائة أكثر من ميزانية ١٩٩٠ إلا أن الميزانية سجلت عجزاً مقداره ٣٠ ألف مليون ريال، وعلى أية حال، فإن إتفاقاً إضافياً غير مقرر في الميزانية قد أقره الملك فهد في مارس عام ١٩٩٢ بحيث أضاف ٣,٧٥٠ مليون ريال للانفاق والعجز.

للتذكير فحسب، فإن الموازنات العامة واجهت عجزاً متواصلًا منذ أكثر من عقدين. فحتى عام ١٩٨١ كان ميزان المدفوعات السعودي متكوناً من الفائض التجاري الهائل

أرامكو وقرضاً بـ ٩٠٠ مليون دولار لتمويل الشحن التابع لأرامكو وفيلا. وهما بالاقتراض الدولي، وقد وقعت في مارس ١٩٩٢، كما حصلت كل من سابك وبن زهر وابن سينا على ٥٠٠ مليون دولار و ٢٧٥ مليون دولار وحصلت شركة (شرق) الشركة البتروكيميائية الشرقية الممولة من قبل سابك قد حصلت على ٢٧٥ مليون دولار في خريف ١٩٩٢. إضافة إلى ذلك فقد طلبت كل من (حديد) و(سكيكو غرب) ٥٠٠ مليون دولار و ١,٢٠٠ مليون دولار على التوالي قروضاً بالعملة المحلية، وبالمجمل فإن نحو ٥ بلايين دولار قد تم الحصول عليها عن طريق العملة الأجنبية والمحلية من قبل شركات

لم يحقق القطاع الصناعي تحولاً

جوهرياً في الدورة التنموية،

فقد عجز عن الارتباط العضوي

مع القطاع التعليمي

مدعومة حكومياً.

تقليدياً، لم يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي في السعودية لتغطية العجوزات في الحساب الجاري ولكن في عام ١٩٩١ اقترضت الحكومة السعودية ٧ مليارات دولار لتغطية نفقات قوات التحالف في حرب الخليج وهكذا إلى بعض دول المنطقة التي ساندت جهود التحالف. ومنذ عام ١٩٨٨ كانت هناك سياسة حكومية لتمويل العجز في الميزانية من خلال الاقتراض المحلي، وعلى أية حال فإن أزمة الخليج قد تسببت في تخفيض الإيداعات الرسمية، وهناك تقييمات أجنبية رسمية ذكرت بأن الإيداعات الخارجية السعودية وصلت نحو ٥٥ مليار دولار في نهاية الربع الأول من ١٩٩١ وهذا بالمقارنة مع ٩٠ مليار دولار في نهاية ١٩٨٥ واحتياطي من الذهب في نهاية يوليو انخفض قليلاً بـ ١٠ مليار دولار

والمجمعات التجارية، والسفارات، والفنادق والنيوك.

وكان يفترض في الخطط اللاحقة دعم وتطوير ما تم انجازه في المرحلة اللاحقة إلا أن تحولاً دراماتيكياً جرى في أهداف المرحلة اللاحقة مما ترك تأثيرات وخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. فقد تركزت أهداف الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥ - ١٩٨٠) على دعم الدفاع والأمن الداخلي للمملكة، مع هامش من الاهتمام للحفاظ على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي وتخفيض الاعتماد على النفط لتنمية المصادر البشرية، ورفع معدل المعيشة، وتطوير البنية الأساسية. وقد أبقت الخطتان الخمسيتان الثالثة والرابعة على هذه الأهداف مع اختلاف في الأولويات. فالخطة الخمسية الثالثة أكدت على الحد من تنامي قوة العمل الوافدة، وتطوير التنمية الزراعية، والصناعية والتنجيم، ولكن ظل التركيز على الدفاع والأمن هدفاً مركزياً يستقطع جزءاً كبيراً من مداخيل الدولة ونفقاتها.

وفيما أعادت الخطة الخمسية الرابعة (١٩٨٥ - ١٩٩٠) التأكيد على الكفاية والانتاجية، وتطوير التكامل الاقتصادي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي بتعزيز الرغبة على تخفيض قوة العمل الأجنبية، ومن ثم التأكيد على أهمية القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية، والتأكيد على الحاجة للعودة التوازن المالي (fiscal balance)، فقد جاءت النتائج عكسية تماماً حيث ظلت قوة العمل الأجنبية تتزايد بصورة اضطرابية، وبقي القطاع الخاص يعمل بمعزل عن خطط الدولة وبرامجها التنموية، فيما كان الدفاع والأمن يستقطع حصة الأسد من موازنة الدولة. ففي وقت كانت فيه البلاد قد دخلت أزمة اقتصادية عكستها العجوزات المتراكمة في الميزانية العامة، إلا أن الانفاق الدفاعي للخطة الخمسية الرابعة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بلغت ٧٣٥ بليون ريال من أصل ١٠٠٠ بليون ريال، أي بما يقرب من ثلاثة أرباع الميزانية المخصصة لخمس سنوات. إن ظروف حرب الخليج الثانية والتكلفة الباهضة المترتبة على المملكة أضحت إلى اختلالات بنيوية خطيرة في الاقتصاد الوطني، زائداً النسبة الفائقة للانفاق الدفاعي، حيث بلغت حصة الدفاع في الخطة الخمسية الخامسة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ما مقداره ٢٥٥ بليون ريال. وكانت الحكومة أعلنت أن إجمالي الانتاج المحلي الفعلي وصل ٧ بالمائة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بالنظر إلى المصروفات المحلية ذات العلاقة بالحرب، ولذلك إختارت الحكومة تمويل الانفاق العسكري المرتفع من إيداعاتها وعبر البرنامج غير المقرر للاقتراض المحلي والدولي. فقد شمل الاقتراض المباشر من قبل الدولة



الأمير سلطان: شراة لأمحدودة

ودرع الصحراء. وقد بلغ التضخم في المملكة عام ١٩٩٢ نحو خمسة بالمئة بحسب المصادر الرسمية الا ان تقديرات اخرى اشارت الى النسبة كانت تتراوح ما بين ١٢.١٠ بالمئة. وبخلاف التقديرات المتفائلة لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خلال الخطة الرابعة، فإن الزعم بأن وصول البنية الاساسية للمملكة الى المرحلة النهائية لم يكن سوى طموحاً مثالياً، تماماً كما هي أهداف الخطة الرابعة التي ظلت هي الاخرى مثالية وبخاصة فيما يتعلق بالتبني النظري والتركيز على البرامج والسياسات أكثر من المشاريع والأهداف المحددة. ورغم التشديد المعبر على دور القطاع الخاص، فليس هناك بعض

المقررات المحددة الجديدة للخصخصة وفي واقع الأمر أن الحكومة أظهرت تراجعاً عن الصناعات الخوصصة، حيث تتطلب أساساً استثماراً جديداً (الهاتف مثلاً بارزاً)، وأن إدارة القطاع الخاص ربما تؤدي الى تحدي النظام الحكومي المعقد في مجال توزيع الدخل وتاليا التمويل المتعارض، ولذلك إستبدلت الطريقة بأن يتم تمويل الشركات الحكومية من الميزانية المركزية لزيادة إستثماراتهم.

في الخطة الخمسية الخامسة كان ثمة ما يلفت الى تغييرات جوهرية في السياسة الاقتصادية للدولة بغرض استدراك الاخطاء والاحطار الناجمة عن المخالفات الكبيرة لأهداف الخط الخمسية السابقة أو المسار غير القويم الذي إتبعته الدولة في تلبية متطلبات العملية التنموية. لقد بلغت ميزانية الخطة الخمسية الخامسة ٣٨٦ بليون ريال، تم توفيرها على النحو التالي: (١٥١ بليون ريال من الميزانية المركزية) (٣٥ بليون ريال من مصادر التمويل الخارجية)، و(٥٧ بليون ريال من قبل الشركات الحكومية) و(١٤٤ بليون ريال من القطاع الخاص)، وقد حددت بعض أهداف الخطة الخمسية لكل القطاعات وتشمل: توسعة الخدمات التعليمية والصحية وتطوير بعض الطرق الجديدة، وخطط التلفزيون، وشبكة المياه، وتمديد القدرة الاستيعابية لتوليد الكهرباء بنسبة ٢٥ بالمئة وتنمية الانتاج الزراعي وعدد من المصانع.

كما واصلت السعودية تشريفها لعهود ضخمة طويلة المدى مع شركائها الاميركيين السابقين تكساكو، موبيل، إكسون، شيفرون، ودخلت في عدة إتفاقيات مقايضة طويلة الأمد لبيع النفط، في سبيل تغطية المشتريات العسكرية. وبالمناسبة، فإن الانفاق العسكري

لكون قدرة البلد على امتصاص الواردات لم تساو قدرة الصادرات من النفط الخام، ولذلك كان على أية حال هناك عجز كبير في الخدمات تتمثل بصورة ميدانية في مدفوعات الشحن والتأمين على الواردات، والمدفوعات الى الشريك الاميركي لأرامكو والمصروفات الخارجية من قبل كل من الحكومة والقطاع الخاص في العلاج الطبي والتعليم والتمثيل الرسمي والاستشارات وباقي الرسوم.

وفي موازنة ١٩٨٢/١٩٨٣ لم تستطع المداخل أن توازن التقديرات الموضوعة، وفي ١٩٨٣/١٩٨٤ كان هناك ٣٥ مليار ريال عجز لأول مرة في تاريخ الدولة السعودية الحديث، وفيما كانت ميزانية ١٩٨٥/١٩٨٦ يفترض أن تعادل نحو ٢٠٠ مليار ريال فقد انتهت الى عجز مقدارة ٥٠ مليار ريال، ولم تصدر ميزانية ١٩٨٦/١٩٨٧ في مارس ١٩٨٦ كما كان مقرراً، ولكن صدرت أخيراً في نهاية ديسمبر لتغطي سنة ١٩٨٧. وبالمقارنة فإن المداخل لهذا العام كانت ١٠٧ مليار ريال بالمقارنة مع ٣٤٠ مليار ريال في ميزانية ١٩٨١/١٩٨٢ وخلال هذه الفترة خفضت إنفاقها من ٢٩٨ بليون ريال الى ١٦٠ بليون ريال. وفي ١٩٨٨ سجلت الموازنة عجزاً كبيراً ولكن الحكومة إتجهت نحو برنامج الاقتراض المحلي لتغطية جزء أساسي من تناقص المداخل واستمرت الحكومة في عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ في برنامجها لتغطية مصروفاتها المقرر وهكذا عن طريق الضرائب.

ولم تصدر ميزانية عام ١٩٩١ بسبب عدم التأكد المحيط بالتغيير الحاصل في تكاليف حرب الخليج، ولكن الارقام الصادرة مع ميزانية ١٩٩٢ تفيد بأن الانفاق الاجمالي لعام ١٩٩١ كانت ٢٦٢ مليار ريال وقد أقدمت الحكومة على الاقتراض الاجنبي المباشر للمدى المتوسط بحوالي ٧ مليارات ريال، أما مداخل ١٩٩٢ فبلغت نحو ١٥٠ مليار ريال.

وقد كانت هناك توقعات بأن إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٢ سيرتفع الى ٥٠٤ بالمئة. وقد ذكرت الاحصاءات المالية الدولية التي نشرت من قبل مؤسسة النقد الدولي في سبتمبر ١٩٩٢ بأن عجز الحساب الجاري للمملكة والذي يقدر بـ ٢٥.٧٣٨ مليون دولار عام ١٩٩١ يشكل حوالي الربع من الناتج المحلي وهو نتيجة للفواتير العالية لأزمة الخليج وما يترتب عليها، وعلى هذا الأساس كان على الحكومة السعودية توفير ١٠ مليارات دولار لتمويل العجز. وكانت ميزانية عام ١٩٩٢ قد أعطت مؤشراً على أن الانفاق الحكومي سيرتفع الى ٢٧ بالمئة بالقياس الى ميزانية ١٩٩٠ (لم يعلن عن ميزانية ١٩٩١) وأن الانفاق الحقيقي ذهب بعيداً عن الرقم المطروح للميزانية بسبب حسابات عاصفة

المرتفع كان من القضايا الرئيسية في الاقتصاد السعودي، وقد سجل معدل سنوي متفاوت ما بين ١٠ - ٢٠ بليون دولار منذ عام ١٩٨٠، وأن واردات قطع الغيار العسكري تظهر في الاحصاءات التجارية وقد سجلت حتى عام ١٩٩٣ بأنها أكثر من ١٠ بالمئة من فاتورة الإيرادات السعودية.

السكان والدورة الصناعية

في بلد يقدر احتياطي النفط فيه بنحو ٢٥٧.٨٤٢ مليون برميل أي ما يعادل تقريباً ربع الاحتياطي العالمي المعروف، يفترض دخول سكانه في الدورة الصناعية بصورة شبه تامة كما حصل في البلدان المتقدمة. إن إرساء أسس القطاع الصناعي في المملكة في منتصف السبعينيات كان يمثل بداية تحول اقتصادي، عبّر عنه انشاء شركة الصناعات الاساسية السعودية سابق عام ١٩٧٦، لتكون الذراع التنفيذي لوزارة الصناعة، حيث كانت سابق تمسك بالمساهمة الحكومية في المناقصات البتروكيميائية في المملكة (ينبع والجبيل).

وكان مؤملاً ان تؤدي هذه البداية الى دخول البلاد في دورة صناعية نشطة. في عام ١٩٩٠ كان هناك ٢.٢٥١ معمل صناعيا مصرحة رسمياً في الخدمة تتمثل في رأس مال مستثمر بنحو ١٠٠.٦ مليار ريال، وهذه مع عدة آلاف من الشركات غير المصرحة تنتج مشروبات غازية، ومنتجات ورقية، ومنظفات، وأثاث، ومنتجات بلاستيكية، وحديد، وصناعات قماشية وغيرها. ومعظم الصناعات الخفيفة في جدة والرياض والدمام، مع أن هناك مجمعات صناعية في القصيم والهفوف ومكة وتبوك وأبها والمدينة وخميس

مشيط. وفي السنوات الخمس اللاحقة تم تحويل الكثير من المشاريع الانتاجية الى القطاع الخاص، فيما تم تحويل أغلبها الى مناقصات مشتركة بين المصالح الحكومية والقطاع الخاص في الدول الخليجية الاخرى.

وفي هذا السياق لا يمكن اغفال قطاع البناء ودوره في التنمية الاساسية، فقد كان قطاع البناء القوة الرئيسية في الاقتصاد غير النفطي خلال اكثر من عقدين وليس في مجال انتاجها فحسب، وإنما في تكوين متطلبات الانتاج المحلي وصناعات التنمية. وكانت فعاليات البناء من أغلب المناشط الفاعلة في مجال توزيع المصادر الاقتصادية وتزويد فرص العمل في أرجاء المملكة رغم أن قوة العمل في قطاع البناء هي أجنبية. ففي نهاية عام ١٩٨٦ كان هناك نحو ٨٧١.٧٠٠ وحدة سكنية في المملكة منها ٤٧٥.٧٠٠ وحدات سكنية خاصة تم تمويلها بمساعدة القروض من صندوق التنمية العقارية، ومنها ١٥٤.٣٧٤ وحدة كانت في القطاع الخاص، تم تمويلها بشكل خاص، وفي القطاع الخاص ٢٢١.٦٠٠ وحدة تم تمويلها من قبل مؤسسات حكومية مختلفة ووزارات لموظفيهم ومنها ٢٠.٠٢٦ وحدة بنيت من قبل وزارة الاشغال العامة والسكان.



الاربعة الماضية، في مقابل نسبة بطالة مرتفعة تتراوح ما بين ٢٠ - ٣٠ بالمئة. يضاف الى ذلك التركيز الكثيف للمراكز الصناعية بما ترك تأثيرات خطيرة على مستوى النمو في المناطق المهملة وتالياً انعكاسات ذلك على الخدمات الاجتماعية والصحية. إن انعدام التوازن بين التوزيع السكاني والحاجات الاقتصادية يعتبر أحد أشكال لأزمة التي تشهدها البلاد حالياً.

المساعدات الاقتصادية البعد السياسي المتأكل

ماهي علاقة المساعدات الاقتصادية الخارجية بموضوعة السكان؟ قد تبدو العلاقة غير مباشرة في الظاهر أو قد توحى بانعدام العلاقة في الأصل، الا أن النظرة الى هذا الأمر من زاوية التخطيط الاقتصادي يجعل العلاقة شديدة الصلة كون الحجم السكاني مرتبطاً بالحاجات الاقتصادية يجعل التفكير في مجمل الدورة المالية الوطنية ضرورياً من اجل الوصول الى حسابات دقيقة، والعودة الى مبدأ المداخيل والنفقات مسنوداً الى الحاجات المحلية أولاً. فهل ثمة ما يربط بين الحاجات الاقتصادية للسكان وحاجات الدولة لصناعة شبكة تحالفات خارجية، مع حساب البعد الانساني لتلك المساعدات. لا يمكن بالطبع افتراض ان المساعدات الاقتصادية الخارجية تقف وراء الازمة الاقتصادية الداخلية التي شهدتها المملكة في العقدين الماضيين، إذ أن ذلك يستبطن إعفاءً لمسؤولية جهات وعوامل أخرى ساهمت بدرجة رئيسية في إحداث تلك الازمة. ولكن، هناك ما يجعل الحديث عن المساعدات الاقتصادية باعتبارها إحدى تعبيرات سوء التخطيط الاقتصادي حيث كان للعامل السياسي والامني دور مركزي في اعتمادها كخيار غير اقتصادي بدرجة أساسية.

تقليدياً، تعد السعودية المتبرع الرئيسي للدول العربية في الخط الامامي، أو ما يعرف تقليدياً بدول الصمود وهكذا منظمة التحرير بموجب اتفاقية الرباط عام ١٩٧٤ واتفاقية بغداد عام ١٩٧٨، واستمرت حتى بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية الاخيرة في عام ١٩٨٨، وقد كانت اتفاقية بغداد لمدة عشر سنوات. وفي عام ١٩٧٤ أنشأت السعودية الصندوق السعودي للتنمية الخاص، وبنهاية عام ١٩٩١ قدم الصندوق بصورة إجمالية ٥ بلايين دولار في ٢٧٧ قرصاً الى ٦١ بلداً كما أن السعوديين هم مساهمون أساسيون في الصندوق للتنمية

الاقتصادية العربية والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصندوق التنمية الاسلامي الذي تملك السعودية ٢٠ بالمئة من أسهمه، كما أن المملكة تعهدت بتقديم تبرع مقداره ٢.٥ بليون دولار الى صندوق التنمية العربية الجديد الذي تأسس في أعقاب حرب الخليج.

ولسنوات عديدة كانت السعودية المتبرع الأكبر للمساعدات الخارجية رغم ضغوط الميزانية. ففي عام ١٩٨٩ تسببت ضغوط الميزانية في تخفيض تبرع المملكة بين ٣ - ٥ بالمئة، و١.٣٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ولكن في عام ١٩٩٠ ارتفع الرقم الى ٣ بالمئة مرة أخرى بحيث أخذت معها المنح وإلغاء الديون والمنح النقدية والتمويلات التي تمت عبر مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج.

صحيح أن سياسات المساعدة السعودية أعيد تقييمها في ضوء أزمة الخليج والغياب المدرك للعرفان بالجميل في جزء مؤكد من الدول الحاصلة على المساعدات. وكان من المقرر أن يقوم السعوديون بتقديم عروض للمساعدة الضمنية الى الحكومات وستصرّ بدلاً عن ذلك بتمرير مساعدات عبر منظمات غير حكومية، وكان في ذلك مصيدة قاتلة، بعد أن تبين ان المساعدات التي كانت تتدفق من داخل السعودية الى مؤسسات غير حكومية قد تم الافادة منها في تمويل الانشطة الارهابية.

لقد أنفقت الحكومة عشرات المليارات من الدولارات كمساعدات خارجية مقطوعة، بغرض صناعة شبكة تحالفات مع دول مجاورة أو بعيدة، دون حساب للتغيرات السياسية المتقلبة، مع الفات الانتباه الى أن المساعدات الاقتصادية كانت تتم عن طريق وسطاء محليين وخارجيين يتقاسمون نسبة من تلك المساعدات. وبدلاً من تخصيص قسم من المساعدات في مشاريع اقتصادية مشتركة بين المملكة والدول المراد مساعدتها، فقد تم اعتماد خيار المساعدات المالية المقطوعة التي كان قسم منها يذهب الى قنوات تفضي في نهاية المطاف الى الوقوع في أيدي جماعات دينية متشددة.

إن تلك المساعدات المالية في حال تقييمها النهائي تركت تأثيرات اقتصادية وخيمة على السكان المحليين من حيث أن جزءاً كبيراً من الرأسمال الوطني تبدد دون عوائد سياسية منظورة (وخير مثال أزمة الخليج الثانية)، وثانياً أن بعض الاموال التي ذهبت الى جماعات متشددة أدت الى اهتزاز عنيف للموقف الاقتصادي للدولة من حيث كونها باتت غير مأمونة بالنسبة للاستثمارات الخارجية وكونها أيضاً مسؤولة عن تصدير الارهاب والتشدد.

غير أن قطاعي الصناعة والبناء لم يحققا تحولاً جوهرياً في الدورة التنموية، فقد عجز القطاع الصناعي عن الارتباط العضوي مع القطاع التعليمي باعتباره المزود الرئيسي لقوة العمل الوطنية والعاضد الرئيسي للقطاع الصناعي الوطني، فقد بقيت هناك نسبة عالية من المؤهلين للاضطلاع بأدوار ذات طبيعة انتاجية تقوم الجامعات والمراكز العلمية والمعاهد التقنية بتوفيرها من أجل ردف الدورة الصناعية.

لقد أخفقت الدولة في توسيع القاعدة الصناعية وتوزيع مجالاتها بحيث تستوعب المجاميع الكبيرة من الخريجين والافادة منهم في تشغيل ماكينات الصناعة الوطنية والاستغناء بصورة تدريجية عن العمالة الوافدة التي بلغت مستوى خطيراً قدر بنحو ٧ ملايين عاملاً قدموا الى المملكة خلال العقود

الدفعات المقدمة من علي الدميني الى هيئة المحكمة

التهم باطلة وهي بلا دليل

لقد مضى زمن غير قصير على اعتقال دعاة الإصلاح الدستوري في المملكة، وفي كل يوم تتأخر محاكمتهم، فمرة تكون علنية، وأخرى سرية، ومرة يحضرها المراقبون والصحفيون، ومرة أخرى لا يسمح بحضور الجلسة إلا لرجال المباحث الذي يملؤون المقاعد بدلاً عن الآخرين! ومرة يحاكمهم شيخ جاهل جاء لإدانتهم حسب أوامر وزير الداخلية فيقول للمعتقلين بأن في رأسهم حب يحتاج الى طحن! ثم يأتي ليقول بأن محكمته غير مختصة بمحاكمة (أصحاب الحب!) بعد أن مضى نحو عام على اعتقالهم، ثم تعود الحكومة فتطلب من المحكمة الإستمرار وهكذا. هذا غير التأجيل المتكرر، ومنع منظمات المجتمع المدني في العالم من حضور الجلسات.

ومع أن الإصلاحيين رفضوا أن يحاكموا محاكمة سرية بعد أن طرح الإدعاء ما في جعبته علناً من اتهامات لرموز الإصلاح، إلا أنهم وبشكل انفرادي قدّموا طعونهم مكتوبة، وقد نشرنا في العديدين الماضيين (٣٠/٢٩) دفعات الدكتور عبدالله الحامد. وفي هذا العدد ننشر وثيقة تفصيلية قدّمها الرمز الاصلاحي الاستاذ علي الدميني لهيئة المحكمة في سياق رد الاتهامات التي وجهتها ضده، وقد اشتملت على خلفية شاملة لطبيعة النشاط الاصلاحي وردود فعل الحكومة وتالياً لائحة الاتهامات التي قدّمها القضاء.

وفيما يلي عرض لأهم النقاط التي وردت في دفعات الدميني المقدّمة الى هيئة المحكمة.

انتفاء الأساس الشرعي والنظامي للاتهام

في البداية، أؤكد لأصحاب الفضيلة القضاة، على بطلان كل التهم الموجهة إليّ من الإدعاء العام، لأنها لا تستند إلى دليل. وقد نصت المادة (٣٦) من النظام الأساسي للحكم، على أنه (لا جريمة، ولا عقوبة إلا بنص شرعي أو نظامي)، وهذا التحديد يتأسس على قوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) (الإسراء، آية ١٥)، وقوله تعالى (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا) (القصص، آية ٥٩). ومؤدى هذا المبدأ في الشريعة الإسلامية، أنه لا يجوز توقيع العقاب على أي شخص إلا عن فعل قد تم النص على تجريمه، بشكل محدد ودقيق قبل ارتكاب الفعل، وهو ما يُسمّى بمبدأ التنبيه والاستجابة، أي الإنذار والتحذير من جانب المكلف، ثم الاستجابة من جانب المكلف، فلا حكم ولا تكليف قبل ورود النص المجرّم للسلوك تجريماً محدداً، حتى يتمكن الأفراد من معرفة الأفعال التي تعدّ محظورة، وبالتالي يسعون لتجنبها. ولذا فإنني أطالب الإدعاء العام، بإبراز النص الذي يجرّم مطالبتنا بالإصلاح الشامل في بلادنا، كما أطالبه بإيراد النص الذي يحدّد العقوبة المترتبة عليها.

ثم أنني اتساءل... كيف يمكن للإدعاء العام، أن يكيل لنا كل هذه التهم الخطيرة والمحرمّة بحسب ما ورد في (لائحة دعوى عامة)، إذا كانت أجهزة المباحث قد عرضت علينا في الساعات الأولى من اعتقالنا، إطلاق سراحنا، مقابل (تعهد) يلزمنا بعدم ممارسة أي نشاط، مماثل لأنشطتنا (المطلبية) السابقة؟

وهذا يدلّ على أن ما قمنا لا يستحقّ التجريم أو العقاب، وأن ما ادّعى به علينا الادعاء العام من تهم، يعدّ أمراً باطلاً، وأن الأمر الوحيد الذي نمثّل من أجله أمام فضيلتكم، هو رفضنا التوقيع على التعهد المعروض علينا من قبل الأجهزة الأمنية بتاريخ ٢٥-١-١٤٢٥ هـ.

وحيث لا يوجد نص يحدد الجرم ولا العقوبة المترتبة على ما ورد في



الإصلاح المعتقل علي الدميني

لائحة الاتهام من ادعاءات، وحيث أن ما شاركت فيه من نشاط سلمي يطالب بالإصلاح السياسي في بلادنا، هو أمر مشروع يقع ضمن منظومة حقوق المواطنة، الذي كفلته القوانين والمواثيق الدولية التي وقعت عليها المملكة، فإنني أناشد عدالتكم بالوقوف في ذلك على ما ورد في (الميثاق العربي لحقوق الإنسان) (الميثاق) الذي وقعته المملكة، ثم الحكم منكم على ذلك باعتباره جزءاً من منظومة التشريع المعترف به في بلادنا، والذي نصت مادته (٢٤)، على الحقوق التالية:

أ- لكل مواطن الحق في حرية الممارسة السياسية.

ب- لكل مواطن الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين، والانضمام إليها.

ت- لكل مواطن الحق في حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية. وبأخذ هذه الحقوق المكفولة للمواطن -بحسب النظام - بعين الاعتبار، فإن اعتقالنا كل هذه المدة يعدّ امتحاناً لكرامة الإنسان وحقوقه المشروعة، وقد رافق ذلك ارتكاب الجهات المعنية للعديد من الانتهاكات أوجزها فيما يلي:

١- تم اعتقالنا وزملائنا بشكل تعسفي وبدون سند قانوني، وهذا مخالف للفقرة (أ) من المادة (١٤) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، حيث تنص على: (لكل شخص الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفاً بغير سند قانوني).

٢- عدم تمكيني من الاتصال بأهلي يوم اعتقالنا، وهذا مخالف لما جاء في المادة (١٤) من الميثاق، وفي فقرتها (ج) التي تقرّر: (...كما يجب إخطاره فوراً بالتهمة أو التهم الموجهة إليه، وله حق الاتصال بذويه).

٣- تم وضع القيود في قدمي في مطار الرياض، ولم تكن قد ثبتت عليّ أية تهمة، وهذا أمر يحط بكرامة الإنسان أمام الناس، وهو مخالف لما جاء في المادة (٨) من (الميثاق)، وفي فقرتها (أ)، والتي تقول: يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً، أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، أو تحط بالكرامة).

٤- بالرغم من إنهائي التحقيق مع المباحث في الدمام، ومع هيئة الادعاء العام أيضاً، بدون حضور محامي، وفي الأسبوع الأول من فترة اعتقاله، إلا أنه لم يتم تقديمي إلى المحكمة إلا بعد خمسة أشهر من الاعتقال، والذي تضمن الحبس الانفرادي لمدة شهرين، وهذا كله مخالف لما جاء في المادة (١٣) من (الميثاق)، وفي فقرتها (هـ)، والتي تنص على: (يُقدّم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية دون تأخير أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية، ويجب أن يُحاكم خلال مهلة معقولة أو يُفرج عنه).

٥- طالما أن اعتقالي وزملائي واحتجازنا كل هذه المدة، قد تم بدون وجه حق، أو سند قانوني، فإنني أطالب بإطلاق سراحنا وتعويضنا عما لحق بنا من أضرار مادية ومعنوية، وفق المادة، (١٤)، في فقرتها (ز) والتي تقول: (لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني، الحق في الحصول على تعويض).

ومع احتفاظي بحقي في مطالبة الادعاء العام بإبراز ما أشرت إليه بعاليه، وتدعيما لما ورد أنفاً من دفع فإنني سأستعرض تفاصيل ردي على ما ورد في لائحة الادعاء العام من تهم باطلة تليت - من قبل - على رؤوس الأشهاد، وأبدأ بالنقطة الهامة التالية:

اتهمني الادعاء العام، بـ (السعي إلى إثارة الفتن وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب وإثارة التحزب المذهبي والطائفي)، وهذا الجهد التأويلي العجيب، يجعلنا نستنتج ما يلي:

١- إن المطالبة بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان، فتنة ينبغي القضاء عليها، وأنها، بحسب كلمات الادعاء العام، فعل محرم، ومعاقب عليه شرعاً ونظاماً!

٢- إن إقامة المؤسسات الدستورية، وتمكين الشعب من المشاركة السياسية في اتخاذ القرار، وتشريع عمل جمعيات المجتمع المدني المعبرة عن تطلعات كافة الشرائح، والتشكيلات الاجتماعية في كافة ميادين الحياة، يعتبر من وجهة نظر الادعاء العام عملاً يبذر الخلاف بين أبناء الشعب.

٣- إن إزالة المظالم الاجتماعية بكافة أشكالها الفئوية والطائفية والمناطقية، وتطبيق مبدأ التوزيع العادل للثروة بين كافة الشرائح والمناطق، وتمكين جميع المذاهب والطوائف من ممارسة حقها الطبيعي في إتباع قواعد مذهبها، سوف يعمل على إثارة التحزب المذهبي والطائفي.

كما أورد المدعي العام في تهمة أخرى قولي (إن من أهم أسباب انتشار الإرهاب والعنف في المملكة، هو أن احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة، ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف، قد أدى إلى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية، وأنه تم استقطاب الشباب ضمن رؤية أيديولوجية تكفر المجتمع، وأن مجتمعنا أصبح مجتمع الرأي الواحد المغلق، بالإضافة إلى عوامل معيشية تتمثل في أزمات صحية وإسكانية وتعليمية، وفي الفقر والبطالة) حيث اعتبر هذا الكلام تبريراً للعنف، واستغلالاً للعمليات الإرهابية للنيل من نهج البلاد والطنع في مرتكزاتها الدينية. وهذه القراءة المتعسفة لما قلته، تفسح المجال أمامنا لطرح التساؤلات التالية:

١- هل بني نهج الدولة وكيانها ومشروعيتها، على العدل واحترام حقوق المواطنة أم على حرمان الإنسان من حقوقه في التعبير السلمي عن الرأي، وعلى سكوته عما تشهده بلادنا من أزمات، تمثلت في الفقر والبطالة والدين العام، وما يعيشه المواطنون من اختناقات معيشية تطال التعليم والصحة والسكن والبيئة؟

وهل بنيت مشروعية الدولة، على إزالة الظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية أم على السكوت على مظاهر الفساد والرشوة واستغلال المال العام؟

٢- هل ترعرع الإرهاب، لأننا طالبنا بمعالجة جذوره الفكرية والمعيشية، أم لأن هناك خللاً ثقافياً وتربوياً واجتماعياً ضخماً فشلت أجهزة الدولة في معالجته، مما أدى إلى انتشار تيار التشدد والتكفير والعنف والإرهاب؟

وفي الحقيقة فإن كل هذه السلبيات والاختناقات لا تمت بصلة إلى مرتكزات الدولة ومشروعيتها بل إنها أمراض فتاكة تهدد أمنها واستقرارها، وحاضرها ومستقبلها أيضاً. كما أن الصمت حيال السلبيات والأزمات الخطيرة، هو الجريمة المنكرة التي تعتبر إخلالاً بثوابت الدولة ونهجها العادل الذي قامت أسسها عليه.

ويهمني أن أؤكد على أن من يتصدى بأسلوب سلمي وعلمي، لانتقاد مظاهر الخلل والأخطاء في أجهزة الدولة، ليس هو العدو، بل إنه هو المحب المخلص، وهو الأكثر وفاء للأسس العادلة التي قامت عليها نظرية بناء الدولة، وهو الأكثر انتماءً ولاءً للدولة، وهو الأشد حرصاً على أمنها ورخائها واستمراريتها.

ثانياً: تنفيذ ما ورد في لائحة الدعوى من اتهامات

ولمتابعة تنفيذي لما ورد في (لائحة دعوى عامة) بالتفصيل، فإنني سأورد إجاباتي عليها في قسمين، يختص الأول منها بالبيانات والخطابات المطالبة التي ساهمت في إعدادها أو التوقيع عليها، أما القسم الثاني فيختص بمدخلاتي الحوارية في موقع الساحل على الانترنت.

القسم الأول: الخطابات والبيانات المطالبة

(١): خطاب رؤية لحاضر الوطن ومستقبله

لقد ساهمت مع عدد كبير من المهتمين بالشأن العام في بلادنا، في التشاور والحوار لإعداد خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) والذي قدم لسمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد في يناير ٢٠٠٣م، حيث استقبل سموه عدداً من الموقعين على ذلك الخطاب، وعبر لهم عن أن (رؤيتهم هي مشروعه). واستناداً إلى قوله تعالى (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) فإن قضية الإصلاح السياسي والدستوري في بلادنا ليست جديدة ولا مستغربة، وكانت المطالبة بالإصلاح مستمرة منذ الخمسينات الميلادية وحتى اليوم، ولكن هذه القضية قد غدت هماً عاماً، وموضوعاً مطروحاً للنقاش على مستوى الكتاب والمثقفين والمهتمين بالشأن العام، وعلى المستوى الشعبي أيضاً، وقد أصبح الحديث عنها مفتوحاً في الكثير من وسائل الإعلام المقروءة، والمرئية، والمسموعة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ٢٠٠١م.

وإذا كانت بلادنا قد عانت من مشكلات مزمنة في التعليم، والصحة، والإسكان، والعمل، والبطالة، والفقر، وارتفاع مديونية الدولة، وتفشي ظواهر الفساد المالي والإداري؛ فإن بلادنا أيضاً كانت تعاني من غياب المؤسسات الدستورية، والمشاركة الشعبية، ومن غياب حرية التعبير السلمي عن الأفكار والآراء.

ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تبعها من بروز توجه جديد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي، بلغ حد التلويح باحتلال بلادنا أو تقسيمها، وقد وضعتنا في مواجهة حاسمة مع خيارات أشد حسمًا.

ولذلك جرى الحديث بين الكثيرين من المهتمين بالشأن العام في المنطقة الشرقية وجدة والرياض، حول ضرورة وضع رؤية تحليلية لواقع بلادنا وتحديد أهم أزماتها واقتراح الحلول العملية لمعالجتها، وتم بلورة هذه الفكرة في لقاء تم في البحرين على هامش مؤتمر (مقاومة التطبيع مع العدو الإسرائيلي) بين عدد من المثقفين حضروا المؤتمر، من مختلف مناطق المملكة. وبعد مداول طويلة تم اعتماد الصيغة النهائية للخطاب، ولذا يمكن القول بأن هذا الخطاب يعبر عن توافق على

الدميني يتساءل: كيف يمكن للإدعاء العام، أن يكيل لنا التهم إذا كانت أجهزة المباحث عرضت علينا في الساعات الأولى من اعتقالنا، إطلاق سراحنا، مقابل (تعهد) بعدم ممارسة أي نشاط مطلبية؟

المشتركات العامة فيما بين العديد من الشرائع والفعاليات الدينية والثقافية في بلادنا، حيال كافة التحديات التي نجابهها.

ويستند هذا الخطاب وما تبعه من خطابات أخرى، على الثوابت التالية:

١. مرجعية الشريعة الإسلامية السمحاء في كل ما تصدر عنه.

٢. تصليب الجبهة الداخلية، والتمسك بثوابت الوحدة الوطنية والعمل على إزالة كل ما يسيئ إليها.

٣. الالتفاف حول القيادة باعتبارها صمّام أمن بلادنا وازدهارها، في ضوء مضيها في طريق الإصلاح السياسي والدستوري الشامل.

٤. الوقوف في وجه كافة التدخلات الأجنبية في شئون بلادنا. وإدانة العنف والإرهاب من كافة أطرافه ومصادره، كوسيلة للتعبير عن الرأي أو عن استغلال قوة القانون.

وقد انطلق خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، الذي يعد أساساً لكل الخطابات التي تلته من هذه الثوابت، وصاغها في عناوينه الرئيسية التي أوضحت المشاكل وآليات الحل من خلال:

محور الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتضمن التركيز على أهمية التنمية الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، والعناية بنشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان، وضمان التوزيع العادل للثروة بين مختلف الشرائع والمناطق، والقضاء على كافة أشكال التمييز الطائفي والمناطقية، وتمكين المرأة من نيل كافة حقوقها الشرعية، والمبادرة إلى حل الأزمات المستفحلة في مجالات التعليم والصحة والسكن، والعمل والبطالة والفقر، ومعالجة المديونية المتضخمه، والقضاء على الفساد الإداري والمالي.

محور الإصلاح السياسي: وقد حدد هذا المحور الآليات الكفيلة بمعالجة تلك المشكلات، وقد تضمن وضع دستور للبلاد يقوم على الشريعة الإسلامية السمحاء، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وتعزيز استقلال القضاء، وإقرار المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والسماح بعمل جمعيات المجتمع المدني، وكفالة الحقوق الأساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وحرية التعبير، وتكافؤ الفرص.

أما بخصوص ماورد في (لائحة دعوى عامة) من تهمة - تجرّم المطالبة بالإصلاح السياسي الذي ذكرت مقوماته آنفاً - من حيث قول المدعي العام (الطعن والتشكيك في نظام الحكم، ونزاهة القضاء، ومؤسسات الدولة) ص ٢ سطر ١٤، فإنني أرد بما يلي:

إن تبني الدول المتقدمة في العالم، والعديد من الدول العربية والإسلامية من اليمن إلى البحرين إلى الأردن والمغرب وغيرها، لآليات المؤسسات الدستورية وتشريع عمل جمعيات المجتمع المدني، قد أثبت نجاحها في تجسيد الوحدة الوطنية، وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة وحرية التعبير، وأسهم في القضاء على الفساد الإداري والمالي، وتثبيت أسس العدالة الاجتماعية لهذه الشعوب، ويصدق على ذلك كلام ابن القيم في الطرق الحكمية حيث يقول (فإن الله سبحانه وتعالى أرسل رسوله، وأنزل كتبه، ليقوم الناس بالعدل، وهو العدل الذي قامت عليه السموات والأرض، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثمّ شرع الله ودينه). وإذا أردنا في هذا البلد الإسلامي المبارك، أن نسهم في إثبات أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، وأن نفتح باب الاجتهاد في تحقيق المصالح الكلية التي جاء بها الإسلام، فإن الأخذ بآليات بناء الدولة الإسلامية الحديثة المستندة إلى كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، هو المدخل الصحيح لمواجهة كافة الأزمات والتحديات التي نعيشها، وهو الكفيل بأن تبقى بلادنا، لا كمهوى لأفئدة الناس وحسب، ولكن كأنموذج حي للدولة الإسلامية الحديثة، القادرة على مواجهة أزماتها المعيشية، ومخاطر التطرف والإرهاب في داخل البلاد، ومواجهة ما تحمله المخططات الأجنبية من تحديات للقيادة والشعب معاً.

ومن جانب آخر، فإنني أعتقد بأن ما ورد في خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) وما تبعه من خطابات مطلّبية أخرى، تعبر في مجملها عن مطالب أغلبية الشعب، ولا تقتصر على المجموعات القليلة التي وقعت بها. وحين يقول الادعاء العام في لائحة الدعوى (حتى أصبح هذا التوجه

أشبه ما يكون بمضمار يتنافس فيه هؤلاء وكأنهم أوصياء على المواطنين، وهم فئة قليلة) ص ١ سطر ١٢، فإنني أطالب بإجراء استفتاء شعبي عام خلال مرحلة الانتخابات البلدية القادمة، لكي نضع مصداقية تعبير هذه المطالب عن المواطنين على محك الاختبار، لكي نحقق معنى الحديث الشريف (أنتم شهود الله في أرضه). كما أؤكد على أن قلة عدد الموقعين على هذه الخطابات والبيانات المطلّبية، لا يعود إلى عدم تأييدها من أغلب الفعاليات الاجتماعية، وإنما يعود إلى تغييب جمعيات المجتمع المدني في بلادنا حتى لا تعبر عن رأيها، بل إن كل ذلك يرجع إلى غياب الحريات وسيادة القمع وتكليم الأفواه.

وما اعتقلنا لمدة تزيد عن خمسة أشهر بدون عرض قضيتنا على المحكمة الموقرة، وما اضطرار زملائنا من (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) الذين اعتقلوا معنا على خلفية هذه الخطابات المطلّبية، وإطلاق سراحهم بعد أن فرض عليهم التعهد بعدم معاودة المطالبة بالإصلاح السياسي، ثم منعهم من السفر، وما هذه التهم الجاهزة التي كالحا لنا الادعاء العام من خلال تجريمه لمطالبتنا الشعبية العادلة، ومطالبته بإيقاع أقصى العقوبات علينا، ومطالبته بالحجر علينا بالتعهد بعدم الاستمرار في المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري، إلا انتهاك صارخ لحقوق المواطنة وحقوق الإنسان، التي كفلتها الشريعة الإسلامية، ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعتنا بلادنا. (٢): بيان (معا في خندق الشرفاء)

وفق الاهتمام بالشأن العام، وللدور على المؤامرات الخارجية ضد بلادنا، قمت مع عدد من المهتمين بالشأن العام من مختلف أرجاء المملكة، بالتشاور في إعداد خطاب (معا في خندق الشرفاء) لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى)، وقد عبر الخطاب عن التمسك بالوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة، كما عبر بالنص التالي: (نقف ضد كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، أو تعريض أمنها ووحدتها للخطر، وندعو كل الشرفاء في العالم لفضح وإدانة ما يتردد في كواليس الإدارة الأمريكية من أفكار حول التدخل لتقسيم بلادنا المملكة العربية السعودية، تحت عناوين ومبررات تجفيف منابع الإرهاب وقضايا حقوق الإنسان).

كما تضمن الإشارة إلى مطالبة القيادة بإجراء عملية إصلاح سياسي شامل.

(٣): خطاب دفاعاً عن الوطن:

شاركت مع عدد من المهتمين بالشأن العام، بالتشاور وإعداد خطاب (دفاعاً عن الوطن) استناداً إلى قوله تعالى (ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)، وقد كان أول بيان يعبر بشجاعة ووضوح عن إدانة الإرهاب في داخل المملكة، بدون مواربة، وقد عرض البيان لأسباب الإرهاب الداخلية، ليس من أجل تبريره، وإنما ليسهم مع غيره في البحث عن أسباب ظاهرة الإرهاب وممكنات علاجها، وقد أدان البيان كافة أشكال العنف والإرهاب في العبارات التالية: (وإننا في الوقت الذي نعلن فيه، عن إدانتنا واستنكارنا لكافة أشكال التطرف والعنف المادي والرمزي، التي تسعى لاختطاف المجتمع، وتدمير مقومات وأسس الدولة، فإننا نطالب كافة المشاركين في هذه الأعمال والمحرضين عليها، بالقيام بنبيذ كافة أشكال التطرف والعنف والإرهاب، قولاً أو عملاً).

كما تضمن التذكير بما ورد في خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، ودعا إلى البدء في الإصلاح السياسي الشامل كمدخل لمعالجة كافة الأزمات والتحديات التي نجابهها بلادنا داخلياً وخارجياً.

وقد وقع عليه أكثر من ثلاثمائة مواطن ومواطنة من الأكاديميين والأطباء والكتاب والمثقفين من مختلف أرجاء الوطن وتكويناته الاجتماعية والدينية المختلفة.

لقد بادرنّا إلى إعلان هذا الموقف الوطني الصادق في الوقت الذي لم يجروء على التعبير عن هذا الموقف كثير من العلماء وطلاب العلم، وغيرهم مجاملة للتيار المتشدد.

(٤): خطاب (معاً على طريق الإصلاح):

وقد وقعت على هذا البيان الذي تجاوز عدد الموقعين عليه ألف مواطن ومواطنه، استناداً لقوله تعالى (إن أرد إلا الإصلاح ما استطعت)، والذي يتضمن تأييداً للتوجهات الإصلاحية للدولة، ويطالبها بتنفيذ ما ورد في خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، وما تضمنه من توصيات مؤتمر الحوار الوطني الثاني المنعقد في مكة المكرمة، والذي رعته الدول. فهل يمكن أن يتم تفسير كل هذه المطالب العادلة، والمواقف الوطنية المستؤلة التي عبرت عنها مع المئات من المواطنين والمواطنات، (على أنه تشكيك في نهج الدولة وإثارة للفتن وتجاهل لولي الأمر)، وسواها من التهم المدونة في لائحة دعوى عامة؟

القسم الثاني: دفاعي عن الآراء الواردة في حوار على موقع الساحل على الانترنت، وإذاعة مونت كارلو:

أما فيما يخص الأقوال المنسوبة إليّ فمنها ما ورد في (نهاية الصفحة الخامسة وبداية الصفحة السادسة). والتي تقول (إن من أهم أسباب انتشار العنف في المملكة هو احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ما عداها من مذاهب وطوائف، مما أدى إلى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية). وقبل أن أورد في دفاعي عن ما ورد في هذه الجملة الطويلة من آراء واجتهادات، أود أن أوضح حقيقة تتصل بهذا الأمر، وقد وردت في ثنايا حوار على الإنترنت، ومفادها أن الاختلاف بين الناس، من حيث التشدد والغلو أو التسامح والموضوعية، فطرة وطبع فطر الله عليها عباده. كما أن التشدد والغلو لا يختص بفكر دون آخر، ولا بتيار أو مذهب دون

سواه، وأن هذه الظاهرة البشرية توجد في كل زمان ومكان. وقد نبهنا رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب المغالاة فيما ورد عنه في الحديث حيث قال (إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فيسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا).

لذا فإن طريق الغلو والتشدد والتطرف والإرهاب التي اختطها تيار ديني يستند إلى مذهب معين، لا يعني أن كل أتباع هذا المذهب هم من المتطرفين.

ووجود تفاوت بين المذاهب الإسلامية، أمر معروف لم أختره من عندي، وإنما هو شأن متداول بين الجميع، وأشير هنا لما أكدّه الشيخ محمود عاشور، وكيل الأزهر السابق وعضو مجمع البحوث الإسلامية، حيث نبّه إلى أن من أبرز ما يعانیه العالم الإسلامي اليوم، يكمن في الضعف والفرقة والتمزّق، وأن سببه الرئيس هو الخلاف المذهبي بين المسلمين، وأن هذا المأزق، يفرض على ولاة الأمور والعلماء والمفكرين، أن يبحثوا عن مخرج من هذا المأزق الذي يهدّد بمزيد من تدهور الأمور).

وانطلاقاً من إيماني بحق كافة مكونات المجتمع المذهبية والطائفية والثقافية بانتهاج الأسلوب السلمي للتعبير عن آرائها واجتهاداتها الدينية والحياتية، فإنني أعتقد أن من حق تيار الغلو والتشدد المستند إلى هذا المذهب أو سواه، أن يعبر عن فكره واجتهاده بطريق سلمي، وهذا ما أتاحتها الدولة لهذا التيار عبر كافة المنابر والمؤسسات على مدى زمني طويل، إلا أن تفردّه واحتكاره للفهم الصحيح للعقيدة ونفيه لما عداها، قد دفعا به إلى مرحلة التشدد والتطرف التي نعيشها، حيث خرج على تيار الاعتدال والوسطية داخل نفس المذهب الذي يمثل كبار العلماء، وخرج بالعنف المسلح على المجتمع والحكومة على السواء.

ولذا وقفت كما وقف غيري أمام ظاهرة التشدد والغلو والتكفير والإرهاب، لأرى أنها ظاهرة معقدة وتنطوي على أسباب عديدة فكرية ومعيشية وسياسية واجتماعية وتداخل في تكوينها عوامل داخلية وخارجية أيضاً، مثل حرب أفغانستان، والمظالم الأمريكية والإسرائيلية في العالمين العربي والإسلامي.

وبالرغم من قناعاتي بأن الإرهاب لا ينمو ولا يترعرع إلا في ظروف غياب الحرية، وتفاقم الأزمات الحياتية للناس، إلا أن تيار التشدد والغلو الذي يبلغ مرحلة التكفير والإرهاب في بلادنا قد حظي بمساحة كافية من الحرية. ولكنها الحرية القاتلة، التي قمعت ما عداها من مكونات المجتمع، وقضت على إمكانية الحوار مع تيار الوسطية والاعتدال ومع المذاهب الفقهية الأخرى، وكرست إيهامه بصواب ما يذهب إليه، وجعلت منه كيانا مستبداً يحتكر الحقيقة.

ولذا تمكن من الاستحواذ على قلوب الشباب وتجنيدهم في تنظيمات في مختلف مرافق الدولة ومناطق المملكة، ولو أن الباب كان مفتوحاً أمام حرية التعبير، وتكوين جمعيات المجتمع المدني، وأمام فقهاء المذاهب الأخرى، وأمام العقلاء من نفس المذهب، لما توهّم ذلك التيار أنه على صواب دائم، ولما تمكن من الاستحواذ على هذه القاعدة الكبيرة من الشباب، لأنها ستتوزع على المذاهب والتيارات الأخرى، مما يساعد على نشو حوار ثقافي وفكري، يؤدي إلى ترسيخ مبدأ القبول بالاختلاف، ومبدأ (رأبي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب) الذي قال به الشافعي.

(ولضيق الوقت، فلن أجد مجالاً لقراءة مذكرة كتبها، تحدد مفهوم العنف والإرهاب من جهة، وتوضح مفهوم المجتمع المدني وجمعياته المختلفة، ودورها في الحد من ظاهرة التشدد والإرهاب، وأرفقها لفضيلتكم، وأرجو اعتبارها جزءاً من مرافعتي).

ويتفق مع مجمل ما ذهبت إليه، كثير من الكتاب والمثقفين الذين ينشرون آراءهم في صحفنا السعودية، وأستشهد برأيين في هذا الصدد للدكتور

خليل الخليل والشيخ أحمد بن عبد العزيز ابن باز. يقول د. خليل الخليل، الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مقال بعنوان (مؤتمرات ومواقف للبراءة. والإرهابيون ما زالوا يقتلون ويفجرون).

(أن الإرهاب قضية معقدة وتحتاج إلى مصداقية في الطرح، ووضوح في الرأي، والدولة في حاجة إلى تحرك الجهات الثقافية، وفي حاجة إلى تفعيل المؤسسات الدينية، إلا أن الحقيقة المرة، التي تتمثل في فقدان التعليم الديني حيويته، وغياب أسماء دينية وكبيرة ومؤثرة، إضافة لتشدد

الخطاب الديني، كل هذه الأشياء هي مسئولة أولاً وثانياً وثالثاً، عما حدث ويحدث) (الشرق الأوسط - في ٢٩/٤/٢٠٠٤).

ويقول الشيخ أحمد بن عبد العزيز ابن باز في مقالة بعنوان (سياسة الإقصاء): (إن سياسة إقصاء الآخر وعدم الاعتراف به ونزع الصبغة الشرعية عنه، وامتلاك الحق الأوحّد في تفسير النص، وهي أهم صفات التطرف الفكري والذي يمارس لدينا في هذا البلد المبارك وبشدة، للأسف من بعض العلماء وطلاب العلم). ويمضي في حديثه إلى أن يقول (إننا وبصراحة لا نعاني من أفعال متطرفة وحسب بل نعاني من بيئة متطرفة نعيشها جميعاً، استطاع ذلك المنهج الاقصائي أن يساهم في إنشائها ويفرس جذورها فيها ويغذيها، عبر جميع وسائله التي يملك حقاً حصرياً باستخدامها منذ عقود من الزمن، من برامج تعليمية، وإعلامية منهجية كانت أو غير منهجية في هذا البلد المبارك (الشرق الأوسط ٩٣٢٠ في ٦/٦/٢٠٠٤).

هذا ما يخص الجانب الفكري الذي يبدو لي كسبب رئيس في تفشي ظاهرة الغلو والتطرف والعنف، أما (العوامل المعيشية المتمثلة في الأزمات الصحية والتعليمية والإسكانية والفقر والبطالة) التي وردت في حوار على الانترنت، فإنني أرى بأنها عوامل مساعدة، ولكن هذه العوامل تفسّر حالة الصمت أو التعاطف - التي لا ينكرها أحد - مع تيار العنف.

بيد أن الأهم من ذلك يكمن في أن هذه الأزمات المعيشية المتزامنة مع كبت حرية التعبير، سوف تعمل على تأزيم الأوضاع لكي تلعن عذفاً جديداً، وبأشكال مختلفة، ما لم تسارع القيادة إلى البدء الجدي في عملية

الدميني: هل بني

نهج الدولة وكيانها

ومشروعيتها، على العدل

واحترام حقوق المواطنة أم على

حرمان الإنسان من حقوقه؟

من الاهتمام بترسيخ الوسطية والاعتدال في مدارسنا وجامعاتنا، وكل أمور حياتنا، تطبيقاً لتعاليم القرآن الكريم الذي جعلنا أمة وسطاً) اهـ. وأصل الآن إلى حديث سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الذي وجهه إلى أئمة المساجد وبثه التلفزيون أكثر من مرة، بحيث أصبح معروفاً للقاصي والداني. وقد ذكر سموه أئمة المساجد، بواجبهم في تبصير الشباب بدينهم وبأخطار الإرهاب، وأشار إلى تقصير الكثيرين منهم، وأن الله سيسلط عليهم عبداً من عباده، وأكمل سموه (ونحن من عباده)، وإننا نراقبهم فرداً فرداً.

وحين نقف أمام الدعاة وأئمة المساجد، فإننا نتساءل:

- أليسوا من أبناء الوطن، ومن نتاج مناهجه؟
- ألا يسيطرون على أهم المفاصل الدعوية والتربوية في البلاد؟ ثم أليسوا موظفين لدى الحكومة؟
- وسأستمر في التساؤل حول شرائح أخرى، من الأفراد والجماعات المتشددة لأسأل: ألم يكن أسامه بن لادن أحد أبناء هذا الوطن؟
- ألم يشترك خمسة عشر شاباً انتحاريًا من المملكة في أحداث ١١ سبتمبر؟
- ألا يوجد المئات من الشباب السعوديين يقاتلون في أفغانستان والشيشان والعراق؟
- وبالنسبة لأعضاء التنظيمات الإرهابية الذين أزهقوا أرواح المئات من رجال الأمن المخلصين، ومن المواطنين المقيمين في بلادنا، ألا ينتمون إلى الوطن وإلى مناهجه وأنشطته الدعوية؟

• ألم تعتقل الأجهزة الأمنية المئات منهم؟

• فمن أين أتوا، ومن أين رضعوا فكر التشدد والغلو والتطرف والإرهاب؟ وأرجو بعد إيراد هذه المقتطفات والتساؤلات أن أكون قد دفعت عني التهمة التي تقول (كما تضمنت التشكيك في نهج الدولة والطعن في كيانها القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتبرير العنف والإرهاب، واستغلال العمليات الإرهابية، للنيل من نهج البلاد والطعن في مرتكزاتها الدينية، وزعمه أن نهج الدولة وسياساتها ساهم في نشأة الفكر الإرهابي والتكفيري) ص ٦ سطر ٤-٧ وأكد هنا، أن ما عبرت عنه لم يتضمن التشكيك في نهج الدولة ولا الطعن في كيانها، القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لأن من ينطلق من ثوابت العقيدة الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، ويؤكد الالتفاف حول القيادة، لا يمكن أن يشك في مشروعية الدولة ومرتكزاتها الدينية، وأن ما عبرت عنه هو قراءة نقدية للأخطاء التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية، لكي يشرع الجميع في العمل على مواجهة التحديات ومنها مشكلة الإرهاب. أما ما يتعلق بتهمة تبرير العنف والإرهاب (٦ سطر ٦) فقد قلت في نفس الحوار على الإنترنت، الذي استشهد به الادعاء العام، ما يلي (وبالرغم من أنني أنطلق هنا من إيماني بحق كافة القوى في التعبير عن حقوقها، ولا أهمش دور الأوضاع المتأزمة، التي يمكن أن تقود إي تيار لاتخاذ الشكل الملائم للمطالبة بحقوقه، إلا أنني أدين وبشكل مبدئي قاطع، كافة أشكال العنف المسلح، كوسيلة للمطالبة بهذه الحقوق مهما كانت هذه الأسباب). أما بخصوص التهمة التي تقول (والسعي إلى إثارة الفتن وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب، وإثارة التحزب المذهبي والطائفي) ص ١ سطر ٦ فإن ردي على ذلك كالتالي:

إن الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها بلادنا تستدعي منا، أكثر من أي وقت مضى العمل على تدعيم الجبهة الداخلية، والتمسك بالوحدة الوطنية، لكن الوحدة الوطنية لا تقوم على التمييز الطائفي والمذهبي والمناطقي، ولا على حرمان بعض الشرائح الاجتماعية والمناطق من نصيبها في الثروة والمراكز القيادية، ولكنها ترسخ بالاعتراف بالاختلاف، وبحق تلك الفئات، والمذاهب، والطوائف في الوجود والتفاعل مع المكونات الأخرى بدون قسر أو تهمة أو إقصاء، وإن ما طالبنا به من إزالة لكافة أشكال التمييز المذهبي والطائفي والمناطقي، ومن مطالبة بالتوزيع العادل للثروة، هو السبيل الأمثل لرفع

الإصلاح السياسي الشامل، ولعلي أذكر هنا أن ما ورد في بيان الرياض الصادر عن مؤتمر مكافحة الإرهاب؛ يتطابق مع تحليلنا لظاهرة العنف وأسبابها.

إننا نمتلك جيوشاً من العاطلين عن العمل، ومن الطبقات الفقيرة والمحرومة، ومن الشباب والشابات الذين لا يجدون لهم مقعداً في الجامعات، ومن المهمشين بدون جنسية، بما يكفي لخلق حالات أخرى، وصعبة من العنف.

ولو أن هذه الأزمات حدثت في الصومال، أو أي بلد فقير آخر، لما اعتبرناها سبباً مساعداً في توليد العنف والإرهاب، لأننا قد عشنا حالات الجوع والفقر مع الآباء، واعتدنا عليها كأمر طبيعي يشمل كافة الشرائح والطبقات، أما أن تحدث في بلد ينتج منذ أكثر من ربع قرن، ما يزيد على ثمانية ملايين برميل من النفط يومياً، ويتجاوز دخل حكومته مئات المليارات سنوياً، وتنيف مديونيته عن سبعمائة مليار ريال؛ فإن ذلك يصبح كارثة بكل المقاييس، وتؤدي بالمواطنين إلى الإحباط ودفعهم للصمت أو التعاطف مع الإرهاب أو التعبير عن احتجاجاتهم بعنف جديد. واستطردا في الإجابة على ماورد من كلامي في الإنترنت حول (تغلغل هذا التيار المتشدد في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية، وأنه تم استقطاب الشباب وتجنيدهم ضمن

أفي بلد (البترول) جوعٌ وعسرةٌ

(ودينٌ) تغشانا، جبلاً روسيا

أفي بلد (البترول) عجزٌ، ولم نجد

لطلابنا في الجامعات كراسيا

أفي بلد (البترول) مليون عاطل

ومليون مسكين، ينادي المواسيا؟

ترمدت الآمال يا (جيل) حاضري

ويا (جيلنا) الآتي، ستحسو المآسيا

لعبنا بـ (مال الشعب) حتى ترمكت

بلادي، فلا تقي من البرد كاسيا

رؤية أيديولوجية تكفر المجتمع) اهـ. (آخر صفحة ٥ وبداية صفحة ٦)، فإنني سأستشهد هذه المرة بما يؤكد ما ذهبت إليه، وذلك بالإشارة إلى بعض ما عبر به المسؤولون في الحكومة حول مشكلة الإرهاب.

وهنا أورد جزءاً صغيراً من مقالة كتبها الأمير خالد الفيصل، ونشرت في جريدة الوطن بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٤م حيث يقول فيها: (من علم طفل دار الأيتام أن وطنه الإسلام - وليس السعودية - وأن مهنته المستقبلية هي الجهاد، وأن مشاهدة التلفزيون السعودي حرام لأن فيه موسيقى؟ من حول ساحات المدارس والجامعات إلى معسكرات حركية وجهادية؟ من حول المخيمات الصيفية إلى معسكرات تدريب على الأسلحة؟ من أقنع الشباب السعودي بأن أقرب طريق للجنة هو الانتحار. وقتل المواطنين والمقيمين ورجال الأمن وتفجير المجمعات السكنية؟ من فعل هذا بنا؟ أعتقد أن كل من في هذه البلاد يعرف الفاعل المسئول عن كل هذا، وما هي إلا عودة للكتب والمطويات والأشرطة، التي وزعت بمئات الآلاف، في المدارس والجامعات، والمساجد والجمعيات الخيرية، في السنوات العشرين الماضية، لنجد الأسماء مطبوعة عليها بكل وضوح!!! ومواقع الإنترنت تكشف عن البقية) انتهى كلام سمو الأمير.

أما من جانبي فإنني أتساءل أيضاً. ألم يتم ذلك تحت سمع وبصر المؤسسات الحكومية، وتتحمل بذلك وزر ما حدث؟

أما معالي وزير الشؤون الإسلامية فقد ذكرت جريدة الحياة في عددها ١٥٠٧٤ وتاريخ ٥٧٢٠٠٤هـ، أن معالي وزير الشؤون الإسلامية، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، قد اتهم بعض الإسلاميين في المملكة بمجاملة الإرهابيين والمنحرفين فكرياً، والافتقار إلى الشجاعة في بيان الأحكام الشرعية وأداء الأمانة. وذكرت الصحيفة أنه عبر عن (خيبة أمله من تدني كفاءة الدعاة وطلاب العلم)، وإخفاقهم في دحض دعاوى التكفير ومبررات التفجير، وختم كلامه بالقول (لعل هذا يكون بداية لمزيد

الغبين، وتعميق الإحساس بالمواطنة، وهو ما يقوي ويرسخ دعائم الوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة.

وبخصوص التهمة الواردة في (ص ٦ السطر ١٣-٢٠) والتي تقول (وأن هذه المؤسسة لا تستجيب - على حد زعمه - لضرورة التغيير، وحثه على استغلال المرحلة الدولية والمعارضة المطلوبة في الخارج في الضغط على الحكومة للتغيير - بما يخدم مصالحهم - وكذلك الحث على استغلال السياسة الأمريكية الجديدة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في المنطقة، والتي ترفع شعارات مكافحة الإرهاب والخطر الإسلامي والدفاع عن حقوق الإنسان والجماعات الإثنية والدينية وحقوق المرأة، حيث يمكن - على حد قوله - أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا، مرحلياً مع تلك الشعارات، وأنه يجب الاهتمام بها والسعي بكل السبل في تعزيز فعاليتها تطبيقها في البلاد على حد زعمه) اهـ.

فإنني أقول بأن هذه الدعوى قد أوردت كلامي بشكل محرف، وأثبت لكم أدناه ما قلته حرفياً، وهو ما أمل أن يبطل التهمة.

لقد قلت (أما فيما يخص العامل الخارجي، والذي يمكن تحديده بشكلين هما: تأثير المعارضة

المطلبية من الخارج من جهة، وتأثير ضغوط الدول الأجنبية على الوضع الداخلي من جهة أخرى.

وفيما يخص الجانب الثاني، فأرى أن السياسات الأمريكية الجديدة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تسعى

لفرض سيطرتها الشاملة على العالم، وعلى مقدرات وثروات المنطقة العربية تحديداً، وذلك تحت عناوين مكافحة الإرهاب والخطر الإسلامي، أو الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والجماعات الإثنية والدينية، وذلك بصورة ذرائعية تصب في طريق تحقيق مصالحها وسيطرتها المطلقة على المنطقة، واستخدامها كورقة ضغط وإبتراز إزاء المنافسين الآخرين أو إزاء حكومة بلادنا.

وبالرغم من كل ذلك، لا يمكننا إغفال الأهمية الكونية لهذه القيم والمفاهيم باعتبارها تمثل ضرورة وحاجة مشتركة لكل البشر، ولذا يمكن أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا مرحلياً مع تلك الشعارات، وعلينا الاهتمام بها والسعي بكل السبل لتعزيز فعاليتها تطبيقها في وطننا وفي كل مكان في العالم).

وأود إيضاح المقصود من عبارة (لذا يمكن أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا مرحلياً مع تلك الشعارات) بالتشبيه التالي: لو أن الدُّعَاءَ مر من عند بيتك وأنت تطفئ النيران المشتعلة فيه، وقال إن هذا البيت يحترق ولا بد من إطفاء النار، فهل تتوانى عن إطفاء الحريق لأن كلامه توافق مع ما تقوم به؟

وأما حديثي عن المعارضة الخارجية فقد قلت فيه حرفياً:

(أما فيما يخص تأثير المعارضة الخارجية فإنني أتركه للزملاء المساهمين من خارج المملكة للحديث عن فعاليته، فهم أدري به مني). (وهنا أرجوا من عدالة المحكمة أن تطلع على كامل الحوار لتقف بنفسها على إدانتي للإرهاب، ووقوفه ضده، وعلى تركيزي على تعميق وتجسير العلاقة مع القيادة).

وأما بشأن تهمة المشاركة في حضور اجتماع خارج البلاد مناقشة بعض قضايا الشأن العام للبلاد، فإن كان المقصود هو الاجتماع الذي عقد في البحرين على هامش (مؤتمر مكافحة التطبيع مع العدو الإسرائيلي) فقد أجبته بالموافقة عليه سابقاً، وهو حق من حقوقي كمواطن، أما أن يكون

لقاء آخر فأرجو إيضاح ذلك..

وفي الختام، أود الإشارة إلى ما ورد في آخر (لائحة دعوى عامة) من أنه قد سبق توقيفي في ١٤/٣/١٤٠٣هـ لانتماي لما يسمى (الحزب الشيوعي في السعودية).

وأؤكد هنا على صحة هذا الكلام، إلا أنني اعتقلت قبل ذلك التاريخ بحوالي أربعة أشهر.

وقد كنت منتمياً إلى إحدى منظمات الحزب وهي (لجنة أنصار السلم) وتعمل كلجنة لحقوق الإنسان، والإسهام في الجهود الثقافية العالمية لتبثت دعائم السلم العالمي، والحوار والتعايش بين كافة شعوب ودول العالم.

كما أود أن أوضح بأن هذا الحزب، كان تنظيماً سياسياً يعبر في برنامجه - الذي توجد نسخة منه لدى الجهات الأمنية - عن توجهات اقتصادية وسياسية واجتماعية يتوقع من خلال تطبيقها أن يتم تحقيق العدالة الاجتماعية الكفيلة بضمان العيش الكريم للمواطنين، ولا سيما الطبقات الفقيرة والمحرومة منهم.

وإنني أستغرب الحديث عن هذا الموضوع بعد مضي أكثر من ٢٢ عاماً عليه، لا سيما وأن الدولة خلال فترة اعتقالنا كانت تنفي وجود معتقلين سياسيين في سجونها سواء من الحزب الشيوعي أو من سواء، كما أن قضيتنا لم تحل للمحكمة الشرعية، رغم إضراب بعضنا عن الطعام في السجن ومطالبتنا بمحاكمة علنية عادلة.

وقد تم الإفراج عنا بعفو ملكي عام ١٤٠٣هـ، بعد أن نالني جراء ذلك قضاء مدة تقارب عشرة أشهر في السجن، كما تم فصلي من عملي بعد إطلاق سراح، وتم حرمانني من السفر إلى الخارج، لمدة تتجاوز إثني عشر عاماً.

كما أن الأجهزة الأمنية طلبت منا يوم الإفراج عنا، عدم التحدث عن موضوعنا للناس، كما أن خطاب وزارة الداخلية الموجه لمقر عملي في (أرامكو) لفصلي من عملي، لم يشر إلى اعتقالي في قضية سياسية، وإنما ذكر (أن المذكور قد سجن في قضية معلومة لدى سمو وزير الداخلية).

واليوم.. إذا أردنا أن نعمل بشكل إيجابي ملموس، على جعل الإسلام مصدر جذب وأنموذجاً صالحاً لكل زمان ومكان، فإن علينا أن نقطع الطريق على القوى التي اختطفت الإسلام، وعملت على تسويقه كدين تطرف وعنف وإرهاب وعداء للآخر وللغير.

وإذا أردنا أيضاً أن نرد على هجمات القوى المعادية، التي تصم الإسلام بالتخلف والرجعية؛ والتمييز ضد المرأة، فإن علينا أن نبهر الوجه الحضاري للإسلام، الذي يحقق قيم العدل والتسامح والإقرار بحق الاختلاف، وقبل الآخر. كما أن علينا الأخذ بالآليات وهياكل بناء الدولة الحديثة، القادرة على تطبيق العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة من نيل حقوقها الشرعية، وكل ما من شأنه تحقيق التطبيق الأمثل للعدالة الاجتماعية.

واعتقد أن كل ما قمت بالتوقيع عليه - من خطابات وبيانات - مع المثات من المواطنين، من العلماء، والأكاديميين، وأساتذة الشريعة، والمثقفين، والمهتمين بالشأن العام رجالاً ونساء، ما هو إلا إسهام منا للمطالبة بإرساء دعائم الدولة الإسلامية الحديثة، التي تتبنى الدستور القائم على كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، والذي ينص على الفصل بين السلطات الثلاث، وتعزيز استقلال القضاء، وكفالة حرية التعبير عن الرأي بكافة الطرق السلمية، وتشريع قيام جمعيات المجتمع المدني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للتعبير عن مطالب منتسبيها.

إن كل ذلك سيعمل على إبراز الوجه الحضاري للإسلام، وتأكيد صلاحيته لكل زمان ومكان على صعيدي العقيدة وتطبيقات العدالة الاجتماعية. وإن في تبني هذه الآليات، ما يدعم الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي، ويعزز تماسك الجبهة الداخلية، وتجذير الانتماء الوطني، ويدعم الالتفاف حول القيادة، لكي نجابه جميعاً كافة التحديات الداخلية والخارجية، وكافة الأزمات التي تواجهها بلادنا اليوم وغداً.



أعلام الحجاز

عائلة شطا بمكة المكرمة

(١)

بكري شطا
(١٢٢٦-١٣١٠هـ)

بكري (أبو بكر) بن محمد زين العابدين شطا الشافعي المكي. ولد بمكة المكرمة وتوفي والده وهو ابن ثلاثة أشهر، فتربى يتيماً في كنف أخيه عمر شطا، واعتنى به فحفظ القرآن الكريم وجوده وعمره سبع سنوات، كما حفظ مجموعة من المتون في القراءات والفقه الشافعي والفرائض والنحو والبلاغة. طلب العلم بجد واجتهاد فلازم السيد أحمد دحلان وأخذ عنه شروح ما حفظه من المتون.

وكان أخواه عمر وعثمان يتابعانه ويذكرانه في دروسه فنخب في العلوم العقلية والنقلية وتصدى للتدريس بالمسجد الحرام، فقعده حلقة درسه، وأقبل عليه طلاب العلم وتخرج على يده جمع غفير من العلماء منهم السيد عبد الله بن عمر بن أحمد باروم المتوفى سنة ١٢٧٨هـ، والشيخ أمان الخطيب فلمبان المتوفى ١٢٦٢هـ وغيرهما. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين؛ جواز العمل بالقول القديم للإمام الشافعي في صحة الجمعة بأربعة؛ شروط الجمعة وجواز تعددها بقدر الحاجة في بلد واحد، الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية؛ القول المنقح المضبوط في صحة التعامل ووجوب الزكاة في الورق النوط؛ فتاوى في فنون شتى وأجوبة على أسئلة في الفقه؛ تفسير القرآن الكريم (وصل فيه إلى سورة المؤمنون)؛ حاشية على تحفة المحتاج؛ حاشية على عمدة الأبرار في أحكام الحج والإعتمار (١).

(٢)

عمر بن محمد بن محمود شطا
الشافعي المكي
(١٢٥٩-١٣٣١هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وقرأ على السيد أحمد دحلان ولازم دروسه في علوم كثيرة وتخرج به. كان في بداية طلبه للعلم قد قرأ على الشيخ محمد بسيوني والشيخ محمد سعيد بابصيل وأجيز بالتدريس بالمسجد الحرام فدرس في الفقه والنحو والعقائد، واكتظت حلقة درسه بطلاب العلم، وكان بعد فراغه من الدرس يجلس يسمع منهم ما يحفظونه من المتون ويصححها لهم ويشرح لهم غوامضها، ويلقي عليهم المواعظ المفيدة والنصح والإرشاد ويرغبهم في طلب العلم. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٢).

(٣)

عثمان بن محمد شطا المكي الشافعي
(١٢٦٣-١٢٩٥هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها. حفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون. طلب العلم فقرأ على والده وعلى الشيخ محمد سعيد بابصيل والشيخ محمد بسيوني والسيد أحمد دحلان حيث لازم الأخير وقرأ عليه في فنون كثيرة، وأصبح من العلماء الأعيان. تصدى للتدريس بالمسجد الحرام فدرس سنوات عديدة. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٣).

(٤)

أحمد بن أبي بكر شطا

ولد بمكة عام ١٣٠٠هـ ونشأ بها وحفظ

القرآن الكريم ومجموعة من المتون، وأخذ عن والده في النحو والصرف والأصول والمنطق والمعاني والبيان والتفسير والحديث وغير ذلك. وأخذ عن السيد حسين الحبشي أصول الفقه والتفسير والحديث ومصطلحه، وعن الشيخ سعد اليماني في الفقه؛ ولازم الشيخ محمد خياط وأخذ عنه في النحو والمنطق والفلك وأصول الفقه وغيرها. تصدى للتدريس بالمسجد الحرام وكانت حلقة درسة نهاية حصوة باب السلام مما يلي المطاف. عمل في وظائف التدريس بالمعارف ثم نقل إلى قلم التحرير بمجلة الحج. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٤).

(٥) صالح بن أبي بكر شطا
(١٣٠٢-١٣٦٩هـ)

صالح بن أبي بكر بن محمد بن محمود بن علي بن عبد الله الحسيني الدمياطي المكي الشافعي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها تحت رعاية أخيه السيد أحمد شطا. فقد والده وهو في الثامنة من عمره، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في الفقه واللغة العربية، وتلقى علمي الأدب والفلك عن السيد عبد الله بن صدقة دحلان، كما تلقى عن أخيه السيد أحمد وعن مشايخ عصره التفسير والحديث وأصول الفقه والبلاغة ومنهم: السيد حسين الحبشي، ومحمد يوسف خياط، وسعيد اليماني، وأسعد دهان، وعبد الرحمن دهان، وغيرهم.

قام برحلات إلى مصر وفلسطين والشام ولبنان وإلى الهند والملايو، فكانت رحلات ثقافية فكرية قرأ خلالها نفائس كتب السلف الصالح ودعوات المجتهد المصلحين أمثال: ابن تيمية وابن القيم

وجمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده. كان رحمه الله قوي الإيمان في عقيدته يدافع عنها فخافه ولادة عصره من زعزعة مركزهم فجعلوه تحت الرقابة ولم يفلحوا. تصدى للتدريس بالمسجد الحرام بعد عودته من رحلاته فدرس في حلقة درسه في حصوة باب الزيادة علوم اللغة العربية والفقه الشافعي. وتولى عدة مناصب حكومية في العهد السعودي. انتخب عضواً في الجمعية الأهلية ثم عضواً في لجنة التفتيش والإصلاح، ثم مستشاراً لنائب جلالة الملك في الحجاز، ثم مديراً للمعارف، ثم عضواً بمجلس الشورى. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٥).

(٦)

هاشم عبد الله شطا
(١٣٠٢ - ١٣٨٠هـ)

هاشم بن عبد الله بن عمر بن محمد بن محمود شطا المالكي الشافعي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها. حفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في النحو والفقه، وعرض ما حفظه من المتون على مشايخ عصره، ثم اجتهد في طلب العلم على كبار علماء مكة المكرمة، فقرأ على السيد أحمد بن أبي بكر شطا وبه تخرج، وعلى السيد محمد سعيد بابصيل والشيخ عمر باجنيد والسيد حسين بن محمد الحبشي والشيخ جمال المالكي وغيرهم وأجازوه. تصدر للتدريس بالمدرسة الصولتية سنوات عديدة بالإضافة إلى الدروس التي كان يلقيها في المسجد الحرام، وكان عالماً فقيهاً متواضعاً. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٦).

(٧)

حسين بكري شطا
(١٣٠٧ - ١٣٥٥هـ)

ولد بمكة المكرمة؛ توفي والده وعمره ثلاث سنوات فكفله أخوه السيد أحمد شطا واعتنى به فطلب العلم وتلقاه عن أخيه السيد أحمد؛ ثم أخذ عن مشايخ عصره وهم السيد حسين حبشي مفتي الشافعية

بمكة المكرمة، والشيخ عبد الرحمن دهان، والشيخ محمد يوسف خياط، والسيد عبدالله دحلان، وغيرهم. نبغ في العلوم الدينية واللغة العربية وأجيز بالتدريس، فدرّس في المسجد الحرام في حصوة باب الزيادة مما يلي المطاف، وتخرج على يده عدد من طلاب العلم. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٧).

(٨)

علوي بن حسن شطا المكي

ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها وتعلم في مدرستها، مدرسة الفلاح بمكة، وقد تخرج منها. لازم علماء المسجد الحرام وأخذ عنهم. تقلد عدة مناصب في مجال التربية والتعليم، كان آخرها مديراً للمدرسة العزيزية الابتدائية بمكة. كان لديه مكتبة غنية بالمراجع الهامة، وكانت تتميز بشمولها لكافة المعارف الإسلامية وعلوم اللغة العربية. وبعد وفاته رحمه الله قام ورثته بإهداءها للمكتبة المركزية بجامعة أم القرى، وكانت تحتوي عند إهدائها على ١٣٨٧ كتاباً وخمسة وأربعين مجلداً دورية عربية نادرة (٨).

(٩)

أحمد بن صالح بن بكر شطا

ولد بمكة المكرمة عام ١٣٣٤هـ ونشأ بها والتحق بمدرسة الفلاح حيث تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي. وبعد أن أنهى دراسته عمل في التدريس حتى افتتحت مدرسة تحضير البعثات فالتحق بها، وبعد تخرجه منها ابتعث إلى القاهرة والتحق بكلية التجارة بجامعة القاهرة، وبعد عودته إلى المملكة التحق موظفاً بالنيابة العامة - الشعبة السياسية التي كان يرأسها نائب الملك على الحجاز (الأمير/ الملك فيصل). لازم أحمد شطا الملك فيصل في رحلاته إلى الخارج، وخاصة إلى الأمم المتحدة، وبذلك اكتسب كثيراً من التجارب والكثير من الخبرة، وكان هذا واضحاً في حياته العملية. ثم كلف عضواً في مجلس الشورى بعد وفاة والده، بعدها عين وكيلاً لوزارة التجارة، فوزيراً للتجارة في عامي

١٣٨٠-١٣٨١هـ. بعدها أحيل إلى التقاعد، فتفرغ إلى الجوانب الثقافية، فكانت له مساهمة فعالة في الأنشطة الأدبية والثقافية وفي مجال التعليم، حيث ساهم في إنشاء جامعة الملك عبد العزيز الأهلية بجدة في أول إنشائها، فكان نائباً لرئيس الهيئة التأسيسية وعضواً في الهيئة التنفيذية، وهي هيئة أشبه ما تكون بمجلس الجامعة. توفي رحمه الله في لندن إثر نوبة قلبية ونقل جثمانه إلى المملكة فدفن بمكة المكرمة (٩).

حاشية

- (١) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٨٠. مراد أبو الخير، عبد الله. مختصر نشر النور والزهر، ص ١٤٣. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٢، ص ٤٨. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٧٣، وفيه أبو بكر البكري الدمياطي، نزيل مكة. سرقيس، يوسف البان، معجم المطبوعات، ص ٥٧٧، وفيه شطا البكري، أبو بكر البكري عثمان بن محمد شطا الدمياطي، نزيل مكة المشرفة، نبغ في حدود ١٣٠٠هـ. البغدادي، إسماعيل، هدية العارفين، ج ١، ص ٢٤١، وفيه شطا البكري، أبو بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي الشافعي الشهير بالبكري، نزيل مكة المكرمة توفي سنة ١٣١٠هـ. رجال من مكة المكرمة، صحيفة الندوة، العدد ١٦٥٧٦٥، ١٤١٤/٣/٢٣هـ.
- (٢) مراد أبو الخير، عبد الله، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٧٧. غازي، عبدالله بن محمد، نظم الدرر، ص ١٩٥. عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٨٠ (حاشية) وفيه وفاته سنة ١٣٣٠هـ.
- (٣) مراد أبو الخير، عبد الله، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٣٧. غازي عبد الله بن محمد، نظم الدرر، ص ١٣٨. عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٨٠ (حاشية).
- (٤) مراد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص ٩٢. غازي، عبد الله بن محمد، نظم الدرر، ص ١٦٦. عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٦٥. رجال من مكة المكرمة، جريدة الندوة، العدد ١٠٥٧٠، في ١٩/٣/١٤١٤هـ، ص ٥.
- (٥) أبو سليمان، محمود سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٢٤٥. عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١٢٤. غازي عبد الله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٣٩. الزيد، عبد الله، من روادنا التربويين، ص ١٢٨.
- (٦) مراد أبو الخير، عبد الله، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٤٧. غازي، عبد الله بن محمد، نظم الدرر، ص ١٥١. أبو سليمان، محمد سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٦٥٦. الفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد مشايخي من أعلام الحرمين، ج ٢، ص ٤٩٢.
- (٧) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٩٣. قزان، حسن عبد الحي، أهل الحجاز بعقبهم التاريخي، ص ٢٩٥.
- (٨) ابن دهيش، عبد اللطيف بن عبدالله، المكتبات الخاصة في مكة المكرمة، ص ٣١.
- (٩) غلام، شكيل أحمد، في حياتهم، صحيفة البلاد، العدد ٧٣١٨، تاريخ ١٤٠٣/٧/٣هـ.

العلماء والسلطة

راوحت العلاقة بين العلماء والسلطة طيلة التاريخ الاسلامي وحتى الوقت الراهن بين النفور التام والمصاهرة السياسية القائمة على الاستتباع وبين الانسجام المستند على تقاسم الأدوار. هذه العلاقة بكل تبدلاتها لا تمس بحال الرؤية الدينية حيال مركزية السلطة فيما يرتبط بالحاجة الى السلطة لإقامة الدين وتطبيق الشريعة، فقد كان لا بد لهذا الدين من قوة يتوسل بها لنشر تعاليمه، وتعميم قيمه في تحقيق العدل، وحفظ المصالح، ودرء العدوان بشتى أشكاله. فعن قتادة قال: قوله تعالى: (قل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) قال ونبي الله صلى الله عليه وسلم قد علم أنه لا طاقة له بهذا الأمر الا بسلطان فسأل سلطاناً نصيراً لكتاب الله وحدود الله ولفرائض الله ولإقامة كتاب الله وأن السلطان عزة من الله جعله بين أظهر عباده ولولا ذلك لأغار بعضهم على بعض وأكل شديدهم ضعيفهم.

فالحكومة من وجهة نظر الاسلام أصل لا يصح تغافله أو الاستغناء عنه، كما أن تجارب التاريخ الاسلامي منذ المرحلة المبكرة لبزوغ فجر الاسلام تكشف بجلاء عن حقيقة العلاقة الحميمة بين الدين والسياسة، فقد أسس الرسول صلى الله عليه وسلم منذ وطلدت أركان الدين في المدينة المنورة حكومة تنظم أمور الحياة العامة، وتحدد الحقوق والواجبات الفردية والجماعية.

إن التشابكات السياسية التي جرت في وقت لاحق وتحديداً بعد مرحلة الخلافة الراشدة، ونزوع السلاطين الى الاستئثار بالحكم ايداناً بفصل المؤسستين الدينية والسياسية عن بعضهما، ونزوع الخلفاء الى إخضاع العلماء تحت تأثير مملات السياسة أعاد إحياء ما حذر منه الحبيب المصطفى

صلى الله عليه وسلم. في واقع الأمر، إن في التراث الديني الاسلامي ما ينبىء عن شكل من أشكال العزوف عن السلطة كونها إحدى مظهرات التعلق بأمور الدنيا التي جاء الدين لينمي لدى المؤمنين مشاعر إيمانية تنأى عن الوقوع في شراكها أو الخوض في حبالها.

إن ثمة أحاديث مستفيضة في المصادر الاسلامية تحذر من الاقتراب من السلطة أو معاشره أهل الحكم والاختلاط بأمورهم كونها تقود الى الافتتان بالدنيا. فقد روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من سكن البداية جفا ومن اتبع الصيد غفل ومن اتبع السلطان إفتتن. وعن ابي هريرة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من بدا جفا ومن اتبع الصيد غفل ومن أتى

إن الصورة السالبة التي

ترسمها التعاليم الدينية عن

السلطة تعكس جانباً من تجارب

الحكم في تاريخ الاسلام، حيث

كان الجور معلماً ثابتاً

في الماضي والحاضر

أبواب السلطان أفتتن وما ازداد عبد من السلطان قرباً الا ازداد من الله بعداً..

بل أكثر من ذلك، فإن في الاحاديث الدينية ما يربط بين السلطة والشر، وكأن الاولى مجبولة من الناحية التكوينية على الفساد والافساد، مالم تخضع لعملية تقويم وتصحيح دائمة من قبل المصلحين. فعن عروة بن محمد قال حدثني ابي عن جدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا استشاط السلطان تسلط الشيطان). وعن جابر بن

سمرة قال سمعت رسول اله صلى الله عليه وسلم يقول: ثلاث أخاف على امتي الاستسقا بالأنواء وحيف السلطان وتكذيب القدر. وعن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الجهاد كلمة عند سلطان جائر. وعن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومن أراد أن يكرم دينه فلا يدخل على السلطان ولا يخلون بالنسوان ولا يخاصمن أصحاب

الاهواء). إن الاهمية القصوى التي تحظى بها السلطة في المجال الحيوي للدين تؤكد أيضاً حقيقة أخرى وهي ان تغيير المجتمع يتم بزوال السلطة. يقول ابو الحسن علي بن ابي طالب رضي الله عنه (إذا تغير السلطان تغير الزمان) بما يعني أن للسلطة دوراً مركزياً في التغيير الاجتماعي وكأنما يشير كلام علي كرم الله وجهه الى أن تغيير السلطة من أعلى يؤدي الى إحداث تغييرات اجتماعية جوهرية.

مما يلفت الانتباه أيضاً في الاحاديث النبوية أن تحذيراً مبالغاً من جور السلطة في آخر الزمان ورد في الاحاديث، بوصفه - اي الجور من العلامات الدالة على نهاية الحياة. ففي رواية حفيد أبي ذر الغفاري عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إذا اقترب الزمان كثير لبس الطيالة وكثرت التجارة وكثر المال وعظم رب المال بماله وكثر الفاحشة وكانت إمارة الصبيان وكثر النساء وجار السلطان وطفف في المكيال والميزان).

وهناك حديث مماثل بهذا المعنى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أبغض المسلمون علماءهم وأزهروا عمارة أسواقهم وتناحكوا على جمع الدراهم رماهم الله عز وجل بأربع خصال

بالقسط من الزمان والجور من السلطان والخيانة من ولاة الأحكام والصولة من العدو. وفي حديث عن معاذ بن جبل عن الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث طويل نورد منه موضع الشاهد: (..الا أن الكتاب والسلطان سيفترقان فلا تفارقوا الكتاب، ألا أنه سيولى عليكم أمراء يقضون لأنفسهم ما لا يقضون لكم فإذا عصيتموهم قتلوكم وإن أطعتموهم أحلوكم قالوا يارسول الله كيف نصنع قال كما صنع أصحاب عيسى بن مريم نشروا بالمناشير وحملوا على الخشب، موت في طاعة الله خير من حياة في معصية الله). وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سيكون أمراء بعدي يعرفون وينكرون فمن نابذهم نجا ومن اعتزلهم سلم ومن خالطهم هلك).

إن الصورة السالبة التي ترسمها التعاليم الدينية عن السلطة تعكس جانباً من تجارب الحكم في تاريخ الاسلامي، حيث كان الجور والقمع والاثرة بمصادر القوة والثروة في بلاد المسلمين معالم ثابتة في الزمن القديم وحتى الوقت الراهن. إن تسلط الحكام والخوف من جورهم هو ما تعكسه بعض الاحاديث النبوية المروية عن الصحابة، وكأنها تخبر عن حال المسلمين في أزمنة لاحقة. فعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا تخوف أحدكم السلطان فليقل اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم كن لي جاراً من شر فلان بن فلان وشر الجن والانس وأتباعهم أن يفرط علي أحد منهم عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك).

وعن ابن عباس قال إذا أتيت سلطاناً مهيباً تخاف أن يسطو بك فقل الله أكبر الله أكبر من خلقه جميعاً الله أعز مما أخاف وأحذر أعوذ بالله الممسك السموات السبع أن يقعن على الارض الا بإذنه من شر عبدك فلان وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن والانس، الهي كن لي جاراً من شرهم، جل ثناؤك، وعز جارك، وتبارك أسمك، ولا اله غيرك).

العلماء وكراهية السلطان وهداياه

إن عزوف العلماء عن السلطة

وكراهية الاقتراب من مجالس أهل الحكم تندرج في سياق الزهد في الدنيا كما حثت عليها قيم الاسلام وتعاليم المصطفى صلى الله عليه وسلم. فعن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله يقول: إن أول ثلثة تدخل الجنة الفقراء المهاجرين الذي تبقى بهم المكاره وإذا أمروا سمعوا وأطاعوا وإذا كانت لرجل منهم حاجة لم تقض له حتى يموت وهي (في صدره..).

لقد كان العلماء يحذرون السلطان حتى لا يصيبهم عواقب الاستتباع والخضوع، ففي خبر بشر بن الحكم ثنا سفيان عن الزهري قال كنا نكره كتابة العلم حتى أكرهنا علينا السلطان فكرهنا أن نمنعه أحداً.

وقال وهب بن منبه لعطاء الخراساني: كان العلماء قبلكم قد استغنوا بعلمهم عن دنيا غيرهم، فكانوا لا يلتفتون الى أهل الدنيا ولا الى ما في أيديهم، فكان أهل الدنيا يبذلون اليهم دنياهم رغبة في علمهم.. ثم قال: (فإياك يا عطاء وأبواب السلطان، فإن عند أبوابهم فتناً كمبارك الإبل، لا تصيب من ديناهم شيئاً الا أصابوا من دنياك مثله).

مقت السلطة من الناحية المبدئية

يكشف عنه ردود أفعال العامة

حال هوان السلطان، وتفرق

العلماء والعامة سواء بسواء عن

السلطة حال ضعفها وتدهورها

وقال خالد بن زيد: سمعت محمد بن ابو جعفر الباقر يقول: قال عمر بن الخطاب إذا رأيتم القارئ يحب الاغنياء فهو صاحب الدنيا وإذا رأيتموه يلزم السلطان فهو لص.

بل كان العلماء يزهدون في هدايا السلطان ويمتنعون عن قبولها وكان بعض الخلفاء قد بعث مالا مستكثراً الى البصرة ليفرق في فقراء أهلها، وأمر أن يدفع الى محمد بن واسع فلم يقبله ولم يلتبس منه شيئاً، وأما مالك بن دينار فإنه قبل ما أمر له به واشترى به أرقاء وأعتقهم ولم يأخذ لنفسه منه شيئاً

فجاءه محمد بن واسع يلومه على قبوله جوائز السلطان، فقال له: يا مالك قبلت جوائز السلطان؟ فقال له مالك: يا أبا عبد الله سل أصحابي ماذا فعلت فيه، فقالوا له: إنه اشترى أرقاء وأعتقهم، فقال له: سألتك بالله أقبلك الآن لهم مثل ما كان قبل أن يصلوك فقام مالك وحثي على رأسه القرب، وقال: إنما يعرف الله محمد بن وساع إنما مالك حمار إنما مالك حمار.

وكان الازعاعي في الشام معظماً مكرماً أمره أعز عندهم من أمر السلطان، وقد هم به بعض الولاة مرة فقال له أصحابه: دعه عنك والله لو أمر أهل الشام أن يقتلوك لقتلوك. ولما مات جلس على قبره بعض الولاة فقال: رحمك الله، فوالله لقد كنت أخاف منك أكثر مما أخاف من الذي ولاني يعني المنصور..

وروي أن الامام أحمد بن حنبل كان لا يصلي خلف عمه اسحاق بن حنبل ولا خلف بنيه ولا يكلمهم أيضاً لأنهم أخذوا جائزة السلطان. ورفض بن حنبل أن يأكل خبزا جماعا من أصحابه وقد عرفوا حاله في تنور بيت رجل يدعى صالح. يقول البيهقي لأن صالحاً أخذ جائزة السلطان وهو المتوكل على الله. وقد اجتمعوا عليه ذات مرة بأن السلف قد قبل جوائز السلطان فقال: وما هذا وذاك سواء، ولو أعلم أن هذا المال أخذ من حقه وليس بظلم ولا جور لم أبال. بل امتنع أن يدخل بيت قرابته أو يدخل بيتاً هم فيه أو ينتفع بشيء مما هم فيه لأجل قبولهم أموال السلطان.

وكان عدم قبول الهدايا يعد منقبة في سيرة الرجل، ونقرأ في ترجمة بنان بن محمد بن حمد أن بن سعيد ابو الحسين ويعرف بالجمال (ت ٣١٦هـ) وكانت له كرامات كثيرة وله منزلة كبيرة عند السلطان، ويضيف (وكان لا يقبل من السلطان شيئاً).

إن مقت السلطة من الناحية المبدئية تكشف عنه ردود أفعال العامة حال هوان السلطان، كما تنبئ عن ذلك حركة العيارين التي ظهرت في بغداد في الربع الاول من القرن الخامس الهجري حين استهانوا بأمر السلطان، كما يكشف عنه أيضاً تفرق العلماء والعامة سواء بسواء عن السلطة حال ضعفها وتدهورها.

حجازيات

الأول والتي تتمثل في التوقيع نيابة عن أبيه المقعد بصفته رئيس مجلس الوزراء.

وكان الطفل المذهل يقوم مقام الملك! يسرق وينهب بإسم الملك، ويطالب بمخصصات بإسم الملك. وفي إحدى المرات طلب مبلغاً ضخماً من وزارة المالية، وجد الوزير انه غير قادر على تلبية، فأبلغ ولي العهد بذلك، فطلب تحويل (عزيز) عليه، وهناك أبلغه ولي العهد بما يفيد أنه لا يمكن أن تطلب مئات الملايين بإسم الديوان الملكي والملك. وكان البرمكي الأب قد اقترح على ولي العهد بأنه لكي يضبط (عزيز) ينبغي تعيينه عضواً في مجلس الوزراء وتزويجه إحدى بناته، ففعل الخيخة ذلك!

صراع بين نايف وعبد الله

باتفاق مع بوش، طلب عبد الله من نايف حلحلة ملف الإصلاحيين المعتقلين، واطلاق سراحهم والإكتفاء بما وقع لهم من سجن زاد على ١٤ شهراً. نايف رفض ذلك، وقال أنه سيقبهم في السجن الى أن يتأدبوا! وإلى الآن لم يحل الأمر، ولكن السلطة الأكبر بيد وزير الداخلية.

على صعيد آخر، فقد مضت شهور عديدة على إعفاء رئيس الإستخبارات الأمير نواف بن عبد العزيز، وإلى الآن لم يعين أحد مكانه، فكل جناح لديه مرشحه الخاص به. ويقول مطلعون أن نايف غير متحمس لعضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية، لأن ذلك سيفتح باب شر، كما نقل مقربون منه. خاصة وأن تلك العضوية قد تحد من سلطاته التي يستمدّها من المعتقلات والسجون ومن سيطرته على القضاء اضافة الى الأموال التي ينهبها من الميزانية المتضخمة بفعل إيرادات النفط، وذلك بحجة الأمن.

جريدة الندوة ماتت أم قُتلت؟

توقفت جريدة الندوة في أبريل الماضي، وقيل أن ذلك كان مؤامرة وتغطية على الفساد. أرسل ابراهيم بن حسين برقية الى أمير مكة، اللص هو الآخر، يقول له فيها: (سيدي: توقف جريدة الندوة عن الصدور اليوم مأساة وجريمة يجب محاسبة من تسبب في ذلك ووقف هذا الفساد. ويجب على مجلس الإدارة الإستقالة وإقالة المدير العام. يقال أن هناك مؤامرة لمنع صدور الندوة بسبب الإنتخابات البلدية لحجب إعلانات المترشحين، ويمكن معرفة صحة ذلك من جهات التحقيق).

الحجازيون لم ينتخبوا

عدد الذين يحق لهم الإنتخاب في مدينة جدة ٤٥٠٠٠٠ (أربعمئة وخمسون ألف) شخص. وعدد الذين سجلوا للإنتخاب بلغ ٥٢ ألفاً. وعدد الذين انتخبوا كان مجرد ٢٣ ألفاً فقط! لماذا هذا العزوف؟

أسباب عديدة. أولها انها انتخابات تافهة - كما قال نايف! ومع تفاهتها أراد نايف والنجديون أن يسيطروا على الحجاز الذي سيبقى شوكة في حلوهم الى الأبد. فظهرت القائمة الذهبية! النجدية! ومنع الحجازيون والتجمعات المدنية الليبرالية من الترويج لأي مرشح (غير ذهبي) كما حدث مع د. محمد عبده يماني الذي استدعاه نايف وهدده ومجموعته!

لقد خرقت القوانين والأنظمة لإنجاح مرشحي نجد والوهابية، واشترك المشايخ الوهابيون في ذلك بالرغم من أنهم موظفين في الدولة ولا يحق لهم فعل ذلك. قالوا: في بريدة فاز المهنيون، وفي جدة فاز المطاوعة! أي مفارقة غريبة كاذبة هذه! مع هذا، لا تنسوا أمراً واحداً: لن يمثل الحجاز إلا أهله، لا وهابية ولا نجدية!

سلطان الوهاب النهاب!

يسرق من الناس من الدولة من أي أحد لا يهم! فلديه نهم ويطن واسعة! قدّم النهاب مؤخراً مكرمة لكل أمير في الأسرة الهالكة عبارة عن سيارة قيل أنها مرسيدس آخر طراز، والبركة في أسعار البترول وتساعد الإيرادات. هناك مؤشرات للصوصية كثيرة واحد منها هو هذا: كان هناك احتياطي للدولة يزيد على ١٨٠ مليار دولار في يناير ١٩٨٣، فقصفها فهد وأخوه سلطان واخوانهما وربعهما فحولوها في بداية التسعينيات الميلادية الى دين عام يزيد على ١٠٠ مليار دولار! القاعدة الذهبية السعودية المعروفة: كلما زادت الإيرادات زاد النهب. وكلما تقلص الدخل لا تتقلص نسبة المسروقات!

عزيز زعلان

حدث بين الطفل المعجزة المدلل عبد العزيز بن فهد وعمه ولي العهد خلاف حيث سحب الأخير بعض صلاحيات

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء فضية وبلا هلال!

التطرف الوهابي لا حدود له.



إنه مرض حقيقي مختزن في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطقية، لكنه لا يبغي حقيقة أن المريض بالتطرف لا يضر بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العنف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثة لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها). هذا المسجد

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني؛
تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم التجديدين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، والذان من خلا لهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودية ودعوتها الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يأتى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

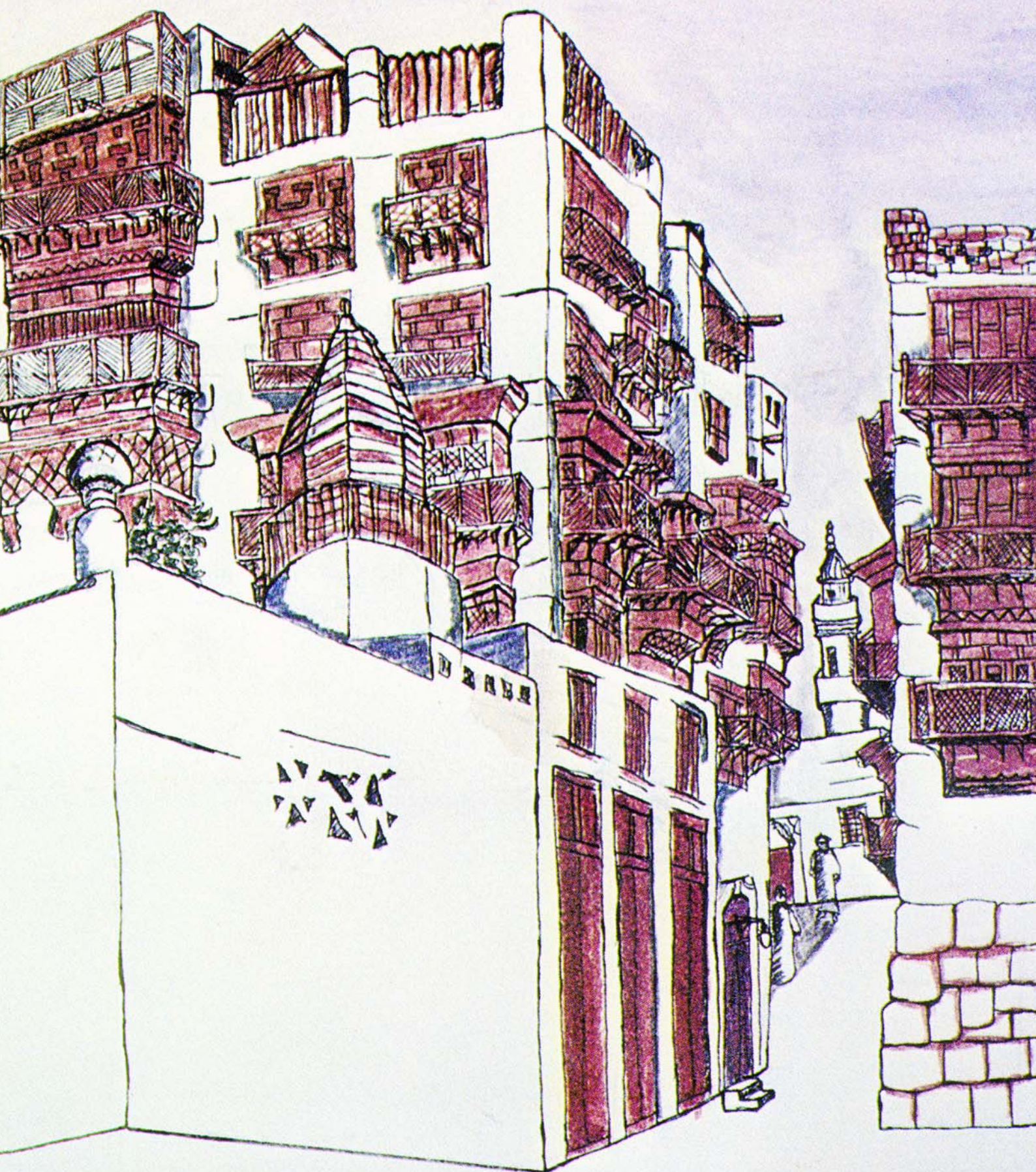
التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمين الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





لوحة للفنانة صفية بن زقر

Safeya Binzaga
صفية بن زقر
1973